

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس النواب

المدة النيابية 2016-2021-السنة التشريعية الثالثة : دورة أكتوبر 2018

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس النواب برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	صفحة	فهرست
4139	4100	محضر الجلسة السادسة بعد المائة الافتتاحية للبرلمان ليوم الجمعة 02 صفر 1440هـ (12 أكتوبر 2018)
4173	4103	جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله وأيده، للدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021. محضر الجلسة السابعة بعد المائة ليوم الاثنين 05 صفر 1440هـ (15 أكتوبر 2018)
4178		جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية: • الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛ • الصحة؛ • الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، • التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
		• الشباب والرياضة. محضر الجلسة الثامنة بعد المائة ليوم الاثنين 12 صفر 1440هـ (22 أكتوبر 2018)
		جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية: • التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛ • الصحة؛ • التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛ • إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛ • الشغل والإدماج المهني؛ • الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية. محضر الجلسة التاسعة بعد المائة ليوم الاثنين 12 صفر 1440هـ (22 أكتوبر 2018)
		جدول الأعمال: جلسة مشتركة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 للسنة المالية 2019. محضر الجلسة العاشرة بعد المائة ليوم الثلاثاء 13 صفر 1440هـ (23 أكتوبر 2018)
		جدول الأعمال: تقديم عرض السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول 2016-2017.

صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده:

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله
وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن تجديد اللقاء بكم، باعتباركم ممثلي الأمة، في هذه المناسبة
الدستورية السنوية، يعد دائما مبعث سرور واعتزاز.

ومما يضيء على هذه السنة التشريعية طابعا خاصا، كونها تأتي في
مرحلة شعارها «روح المسؤولية والعمل الجاد».

فالتوجهات والتدابير التي دعونا إليها، خاصة في خطابي العرش
وذكرى 20 غشت، تقتضي التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي، وقيام
كل واحد بدوره كاملا، في ظل احترام القناعات والاختلافات.

وإنكم، معشر البرلمانيين، بصفة خاصة، في الأغلبية والمعارضة،
تتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة، في المساهمة في دينامية الإصلاح، التي
تعرفها بلادنا.

فأنتم داخل هذه المؤسسة الموقرة، تشكلون أسرة واحدة ومتكاملة،
لا فرق بينكم، مثلما يعبر عن ذلك لباسكم المغربي الموحد، رغم
اختلاف انتماءاتكم الحزبية والاجتماعية. فالمصلحة الوطنية واحدة،
والتحديات واحدة. ويبقى الأهم هو نتيجة عملكم الجماعي.

وإننا حريصون على مواكبة الهيئات السياسية، وتحفيزها على
تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي
ومن جودة التشريعات والسياسات العمومية.

لذا، ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص
جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل
والابتكار.

(تصفيقات)

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن التعبئة الوطنية، والعمل الجماعي يتطلبان توفر مناخ سليم،
وتعزيز التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

وهو ما نهدف إلى تحقيقه من خلال الإصلاحات والتدابير الاقتصادية
والاجتماعية، التي نعتمدها، من أجل تحسين ظروف العيش المشترك
بين جميع المغاربة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك
الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والتي الواحد، بل وفي المجتمع
بصفة عامة.

فداخل المدن العتيقة، مثلا، كان ولا يزال كل شيء متشابها، في
واجهات البيوت وأبوابها، حيث لا يمكن التفريق بين الوضعية المادية
للأسر، إلا بعد الدخول إلى المنازل.

السنة التشريعية الثالثة 2018-2019

دورة أكتوبر 2018

محضر الجلسة السادسة بعد المائة

الجلسة الافتتاحية للبرلمان

التاريخ: الجمعة 02 صفر 1440هـ (12 أكتوبر 2018).

الرئاسة: صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

التوقيت: ثمانية عشرة دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة مساء
والدقيقة الثانية عشر.

جدول الأعمال: افتتاح جلالة الملك، محمد السادس، نصره الله
وأيده، للدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية
العاشر 2016-2021.

طبقا لمقتضيات الفصل الخامس والستين من الدستور، ترأس
صاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، محفوقا
بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن ومرفوقا بصاحب
السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، افتتاح الدورة الأولى من السنة
التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021م.

حضر أشغال هذه الجلسة الافتتاحية المشتركة بين مجلسي
البرلمان، أعضاء حكومة صاحب الجلالة، يتقدمهم السيد رئيس
الحكومة سعد الدين العثماني ومستشارو صاحب الجلالة وعدد من
سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

(تصفيقات)

الشيخ المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

{ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ذِمَّتًا قَلِيلًا ۚ إِنَّمَا
مِنَدَ اللَّهُ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ((95 مَا مَنَعَكُمْ يَتَذَكَّرُونَ وَمَا
مِنَدَ اللَّهُ بِأَن يُولِّنَجْرِينَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ
(96) مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْتَهَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاتًا
طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (97) فَإِذَا قَرَأْتَ
الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ (98) إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ
عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ }.

أمنت بالله صدق الله مولانا العظيم.

في ما يلي نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة، الملك
محمد السادس، نصره الله وأيده، يوم الجمعة، أمام أعضاء مجلسي
البرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من
الولاية التشريعية العاشرة 2016-2021م.

لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي.

غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن.

وإننا ندرك ما تعرفه الأراضي الفلاحية من تقسيم متزايد وما ينتج عن ذلك من ضعف في الإنتاجية. كما أن استقرار الشباب بأرضهم يبقى رهينا بتمكينهم من فرص الشغل.

لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاحي.

وبموازاة ذلك ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية. (تصفيقات)

كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية في هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تملك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التملك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق. (تصفيقات)

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

وفي نفس التوجه الهادف للنهوض بالتشغيل، ندعو لدراسة إمكانية فتح بعض القطاعات والمهن غير المرخصة حاليا للأجانب، كقطاع الصحة، أمام بعض المبادرات النوعية والكفاءات العالمية، شريطة أن تساهم في نقل الخبرات، وفي خلق فرص شغل للشباب المغربي حسب مؤهلاتهم.

ومما يزيك هذا التوجه، الاهتمام المتزايد الذي تعبر عنه العديد

ذلك أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوثام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحران والمسرات.

وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة.

كما ينبغي وضع آليات جديدة لإشراك القطاع الخاص في النهوض بالميدان الاجتماعي، والمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء في إطار المسؤولية المجتمعية للمقولة، أو من خلال إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

إن التوجهات الهامة، التي قدمناها بخصوص قضايا التشغيل، والتعليم والتكوين المهني، والخدمة العسكرية، تهدف للنهوض بأوضاع المواطنين، وخاصة الشباب، وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم.

فالخدمة العسكرية تقوي روح الانتماء للوطن.

كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والالتزام.

وهنا يجب التأكيد أن جميع المغاربة المعنيين، دون استثناء، سواسية في أداء الخدمة العسكرية، وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إننا نضع النهوض بتشغيل الشباب في قلب اهتماماتنا، ونعتبر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من فرص الشغل.

ويعد التكوين المهني رافعة قوية للتشغيل، إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد.

وهو ما يقتضي العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتدريب التطبيقية داخل المقاولات.

وعلاوة على دور التكوين في التأهيل لسوق الشغل، فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزاناً أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛ على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة.

فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص، لا بلدا للانتهازين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خياراته، ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات. (تصفيقات)

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

قال تعالى: {ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن، وما يخفى على الله من شيء، في الأرض ولا في السماء}. صدق الله العظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيقات)

من المصحات والمستشفيات العالمية، المشهود لها بالتميز، من أجل الاستثمار في بلادنا.

وإذا كانت التحفيزات المغربية، تدفع بعض الطلبة للبقاء بالخارج، بعد استكمال دراستهم، فإن من شأن المبادرة التي نقدم عليها، أن توفر الظروف الملائمة للكفاءات المغربية، قصد العودة للعمل والعطاء بأرض الوطن، إضافة إلى تشجيع المنافسة الإيجابية والسليمة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

وتبعاً لذلك، بادرت مشكورة، بعض المؤسسات والهيئات المعنية وعدد من الفعاليات والكفاءات الوطنية، في إعداد بعض المساهمات والدراسات.

ومن جهتنا، فقد سعينا من خلال المبادرات والإصلاحات التي أطلقناها هذه السنة، لوضع بعض اللبنة، ورسم بعض التوجهات، واعتماد نفس جديد، لا سيما بالتركيز على القضايا المستعجلة التي لا تقبل الانتظار، والتي تعد موضوع إجماع وطني، كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، ومسألة الدعم والحماية الاجتماعية.

وإذا كان من الطبيعي أن يأخذ هذا الموضوع المصيري، بالنسبة لمستقبل المغرب، وقتاً كافياً من التفكير والحوار، فإننا نعتقد أن هذا الورش الوزن قد بلغ مرحلة متقدمة من النضج تقتضي الإسراع بتقديم المساهمات، وذلك في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

بمجموعة من النصوص التشريعية وهي كالاتي:

أولا من السيد رئيس الحكومة توصل مكتب المجلس ب:

أولا: مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية؛

ثانيا: مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛

ثالثا: مشروع قانون رقم 16.18 يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري؛

رابعا: مشروع مرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي؛

خامسا: مشروع القانون رقم 31.18 بتغيير وتنظيم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 أغسطس 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

كما توصل المكتب ب 15 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقيات تهم مجالات مختلفة ويتعلق الأمر بالمشاريع التي تحمل الأرقام التالية:

مشروع قانون رقم 20.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

مشروع قانون رقم 14.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية باناما.

مشروع قانون رقم 28.18 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.

مشروع قانون رقم 30.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.

مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الإتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر 25 للاتحاد المنعقد بالدوحة سنة 2012.

مشروع قانون رقم 39.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

مشروع قانون رقم 40.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

مشروع قانون رقم 41.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

مشروع قانون رقم 43.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

مشروع قانون رقم 48.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

محضر الجلسة السابعة بعد المائة

التاريخ: الاثنين 05 صفر 1440 هـ (15 أكتوبر 2018م).

الرئاسة: ءامنة ماء العينين النائبة السابعة لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمسة وثلاثون دقائق ابتداء من الساعة الثالثة مساءً والدقيقة السابعة.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية:

- الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية؛
- الصحة؛
- الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة،
- التربية الوطنية والتكوين المهني التعليم العالي والبحث العلمي؛
- الشباب والرياضة.

السيدة ءامنة ماء العينين، رئيسة الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات النائبات، السادة النواب المحترمين،

مرحبا بكم جميعا في افتتاح الدورة الأولى من هذه السنة التشريعية، طبقا للفصل 100 من الدستور وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نخصص في أولى الجلسات الخاصة للأسئلة الشفهية برسم الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة، ويتضمن جدول أعمال هاد اليوم 32 سؤالاً شفهياً موزعة على القطاعات التالية:

الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، الصحة، الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، التربية الوطنية والتكوين المهني التعليم العالي والبحث العلمي، ثم أخيرا قطاع الشباب والرياضة.

في البداية نستمع إلى المراسلات الواردة على المجلس، تفضل السيدة أمينة المجلس في تلاوتها، تفضلي السيدة الأمينة.

السيدة عزوها العراك أمينة المجلس:

شكرا السيدة الرئيسة،

بسم الله الرحمن الرحيم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

توصل مكتب مجلس النواب خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين

السيدة رئيسة الجلسة:**شكرا السيدة الأمينة،**

إذا سمحتم جميعا تنتقل إلى بسط الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، القطاع الأول قطاع الأسرة والتضامن والمساواة التنموية الإجتماعية، نرحب بالسيدة الوزيرة، عندنا معها اليوم 11 سؤالا، السؤال الأول عن وضعية ذوي الاحتياجات الخاصة للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد الحسين أزوكاغ:

السيدة الوزيرة المحترمة، لن أحتاج بتذكيركم بكل التراكم الحقوق والقانوني الذي راكمته بلادنا لصالح هذه الفئة الأقل حظا، وخصوصا الدستور اللي تيمنع وتيحضر أي تمييز بسبب الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، فكذلك تذكروكم بأن هذه الفئة حقوقها مهضومة، ولا سيما أن 72% من هاد الفئة اللي تتجاوز تقريبا 2 دالمليون ونصف، 72% ما عندهم حتى شي مستوى تعليمي، كذلك 88.6% منها ما عندهم حتى شي دخل وما عندهم حتى شي فرصة شغل أو يعني فرصة عمل، وبالتالي فهاد المسألة تتساءل يعني البرنامج الحكومي ديالكم اللي تبينص أنه يخصص 7% لهاد الفئة، ولكن هاد المقترح أولا هاد النقطة البرنامجية هي فقط حبر على ورق في هاد البرنامج والحكومة ديالكم تنصلت من تطبيق هاد الحصة هادي، ومن طبيعة الحال أنه ينجم عليها ويسفر عليها المأساة والفاجعة اللي وقعت في الوزارة ديالكم في وفاة الشابين في 2012 الحماوي وكذلك صابر في هاد يعني الأواخر ديال هاد الشهر الجاري.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، جواب السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنموية الاجتماعية:**شكرا السيدة الرئيسة،**

طبعا السيد النائب المحترم، بغيت غير نصحح ليك واحد المعلومة الأخ الحماوي اللي توفي في 2011 كان فاش كنتو كترأسو الحكومة السابقة برئاسة السيد عباس الفاسي، أما فيما يتعلق بالأعمال التي قمنا بها من أجل هاته الفئة التي نعمل من أجلها، أولا بحث وطني ثاني اللي اليوم كتستعملو الأرقام ديالوا باش تسائلونا، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، استراتيجيا، أصدرنا سياسة عمومية مندمجة وكذلك قانون إطار يحقق التقائية بين جميع المتدخلين الحكوميين. على المستوى التنظيمي عدلنا 2 ديال المراسيم حتى نمكن الأشخاص

مشروع قانون رقم 49.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.

مشروع قانون رقم 50.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.

مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكوبشأن حظر استيراد النفايات الخطيرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية المعتمدة باماكومالي في 30 يناير 1991.

مشروع قانون رقم 61.18 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية، ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.

مشروع قانون رقم 56.18 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الكونغو.

ثانيا من مجلس المستشارين توصل مكتب المجلس في إطار قراءة ثانية ب:

مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة.

مشروع قانون 88.17 يتعلق بإحداث مقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.

مشروع قانون رقم 89.17 بتغيير وتنظيم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

مشروع قانون رقم 11.16 يتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار.

ومن المحكمة الدستورية توصل مكتب المجلس بالقرار رقم 81.18 يتعلق بشغور المقعد الذي كان يشغله المرحوم ميلود آيت حموبالدائرة الانتخابية المحلية شيشاوة، إقليم شيشاوة وبدعوة المرشح الذي يرد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب في نفس اللائحة لشغل المقعد الشاغر.

وتوصل المكتب من السيد رئيس الحكومة بمراسلة تتعلق بنتائج الانتخابات الجزئية ليوم الخميس 30 شتنبر 2018 بالدائرة الانتخابية المحلية المضيق الفينيدق، والتي أسفرت عن انتخاب السيد أحمد المرابط السوسي من حزب التجمع الوطني للأحرار، وتوصل المكتب كذلك من السيد رئيس الحكومة بمراسلة تتعلق بدعوة المرشح السيد الحسين آيت أولحيان بشغل المقعد الذي كان يشغله المرحوم ميلود آيت حموعن الدائرة الانتخابية المحلية شيشاوة.

بالنسبة لعدد الأسئلة الشفهية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 23 يوليوز إلى 15 أكتوبر 2018، توصلت رئاسة مجلس النواب ب 739 سؤالا شفويا، 636 سؤالا كتابيا، 758 جوابا عن أسئلة كتابية وتم سحب 8 أسئلة شفوية، كما تم سحب 7 أسئلة كتابية، شكرا لكم السيدة الرئيسة.

في السجل الاجتماعي الموحد، على اعتبار أن استهداف اليوم يستهدف كل المواطنين والمواطنات الذين يجدون أنفسهم في وضعية صعبة أو في وضعية هشاشة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاتحة شوباني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، صندوق التماسك الاجتماعي يعتبر إنجاز اجتماعي كبير تحقق في عهد الحكومة السابقة، وهاد الحكومة كتواصل اليوم هذا المشروع الاجتماعي الكبير، واللي حقق مجموعة ديال المنافع لهاد الفئات الهشة ومنهم الأرامل والأيتام. واليوم السيدة الوزيرة واحنا تنطرحوا هاد السؤال كنستحضروا الحملات ديال التشويش وديال التبخيس، وفي بعض الأحيان ديال السخرية من هاد المبادرات الاجتماعية. فالיום السيدة الوزيرة هاد الحلم هذا أصبح حقيقة على أرض الواقع. اليوم هاد الناس هادو تيساتفدوا بشكل مباشر من خدمات الصندوق التماسك الاجتماعي، وكنطلبو منكم السيدة الوزيرة تواصلو العمل ديالكم في هاد الإطار وفهاد الإتجاه، حنا كنتفهمو الخصاص وحجم التراكم ديال الخصاص لعقود من الزمن اللي كتواجهوها، فكنطلبو منكم تواصلو العمل ديالكم. فعلا هاد الفئة من الأيتام اللي ما عندوهمش آباء، كتنمناو أنكم تسرعو السيدة الوزيرة في إدماجهم ضمن هاد الصناديق، سواء صندوق التكافل العائلي أو صندوق التماسك الاجتماعي وتسرعوا في هاد العملية، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي في هاد السؤال؟، تفضلي السيدة الوزيرة فيما تبقى من الوقت.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

غير إضافة للسيدة النائبة أنه بالنسبة للملفات اللي جات يالاه 98 ألف.

السيدة رئيسة الجلسة:

اسمح لنا السيدة الوزيرة، سولت واش كاين تعقيب؟ لا أنا سولت واش كاين تعقيب أنتما اللي ما انتبهتوش معايا معارت فين كنتوتفضلي السيدة النائبة تفضل.

النائبة السيدة لطيفة حمود:

كان الأخرى أن ينقص عدد الفقراء والمعوزين، لكن في عهد

في وضعية إعاقة من 7% لأنها من الحكومة ديال 97 ما تفعلات 7%، اليوم بإمكاننا تفعيلها بعد تعديل هذين المرسومين وسنعود لهذا الموضوع. كذلك على المستوى الإجمالي، هناك ولوجيات واتفاقيات مع الجماعات، وهناك صندوق التماسك الاجتماعي الذي يقدم خدمات على المحاور الأربعة التي صادقت عليها في قانون المالية..

السيدة رئيسة الجلسة:

قبل الإنتقال إلى التعقيبات الإضافية إيلا كانت في هاد السؤال، وردتني حالا وفق مقتضيات النظام الداخلي، ملاحظة من أميني المجلس الجالستين إلى جوارى، للتذكير بمقتضيات النظام الداخلي المتعلقة بالزي ديال السادة والسيدات النواب اللي كيدخلوا به إلى قاعة الجلسات العامة. لذلك أدعو السادة رؤساء الفرق إلى الإلحاح على هاد النقطة باش ما نعاودوش نسجلو بحال هاد الملاحظات في جلسة أخرى.

بالنسبة للتعقيبات الإضافية بخصوص هذا السؤال؟ ما كاينش. تنتقل مباشرة إلى السؤال الثاني. سؤال متعلق بحرمان أرامل ويتامى من الدعم للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية. بعد ما يهدئو السادة والسيدات النواب، إيلا سمحتوا. تفضل السيد النائب.

النائب السيد حمزة الصوفي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، مرسوم دعم الأرامل من البرامج الاجتماعية المهمة للحكومة والتي نثمنها، ولكن نسائلكم السيدة الوزيرة عن يتامى الوالدين المتكفل بهم من طرف الأقارب وأرامل بأطفال دون سن التمدرس وأرامل بدون معيل ولا أبناء لهم. ما نصيهم من هذا الدعم؟ تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

أنا بغيت نذكر أنه الحمد لله، بفضل هاد برنامج الدعم وصلنا إلى تغطية حاجة 88.000 امرأة أرملة، اللي كيسمح من استفادة 154.000 يتيم و10500 طفل في وضعية إعاقة من بين هؤلاء الأطفال. اليوم كاين واحد النوع من التكامل بين الصناديق، بين صندوق التماسك الاجتماعي وبين صندوق التكافل العائلي، على اعتبار أن المرأة الحاضنة على أبنائها بشرط التمدرس، إلا الأطفال في وضعية إعاقة، يؤمنه صندوق التماسك الاجتماعي، وبالنسبة للأطفال اللي ما عندوهمش أم أو المرأة التي تكون معوزة ومهملة، فبإمكانها أن تلجأ إلى صندوق التكافل العائلي. كما أن الكافل اللي ما عندوش علاقة قرابة، لكنه كافل بإمكانه أن يستفيد لصالح القاصرين من صندوق التكافل العائلي، على أساس هذا التكامل بين الصناديق وبين البرامج اللي غدخل كلها

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد النائب المحترم، بغيت نقول بأن هاد المعهد الوطني للعمل الاجتماعي التابع لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية تأسس في 1981، ولكن غير في 2005 اللي ولا عندو السلك الثاني، في 2016 فقط درنا واحد المرسوم اللي كييجعل من هاد المؤسسة مؤسسة تعليم عالي غير تابعة للجامعة، مما سيمكنا من تخريج أفراد متخصصة ماشي des généralistes متخصصة، جليس ديال المسن، مربي ديال الطفل، وكذلك أنواع أخرى من التخصصات، المسألة الثالثة هاد الخريجين ديال المعهد كلهم كيلقاو المكان ديالهم في سوق الشغل لكون التكوين ديالهم على مستوى عالي مما ينتظره سوق الشغل، يشتغلون في المحاكم وفي المؤسسات. بغيت نقول كذلك بأن هاد المؤسسة كتقدم خدمات بالنسبة مثلا لتكوين مساعدات اجتماعيات للقوات المسلحة، مديرية الأمن، وكذلك هناك بعض الأجانب، طبعا نحتاج إلى أعداد أكبر، لذلك تفكر في إحداث معاهد جهوية إن شاء الله مستقبلا، وهذا داخل في التأهيل الجديد لهاته المنظومة اللي كنبغيو نأهلوا من خلالها العاملين الاجتماعيين إلى جانب القانون ديال العاملين الاجتماعيين اللي كايين بين يدي الأمانة العامة للحكومة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب، تفضل السيد النائب.

النائب السيد أحمد الهبقي:

شكرا السيدة الوزيرة بداية، شكرا لكم على الجهود الجبارة وهاد الشئ ما نكروهشاي، ولكن احنا دائما نطلب المزيد لهاد الفئة من المواطنين، بالإضافة إلى المعاناة التي تعانيها في الحياة اليومية، تنضاف إليها ما تعانيه في المراكز التي تعنى بهم. ولهذا نقترح السيدة الوزيرة المحترمة:

أولا-المزيد من دعم الجمعيات التي تهتم بهذه الشريحة، وتسهيل المساطر لمساعدتها لتقدم العون والدعم لهذه الفئة؛

ثانيا-العمل على إيوائهم في المراكز حتى تسهل عملية الإدماج؛

ثالثا-توفير الأطر المتخصصة بيداغوجيا وتربويا، اعتماد متخصصين في لغة الإشارة؛

رابعا-توفير العناية الصحية وشروط العيش الكريم الملائم وذلك بتوفير وحدات صحية داخل المراكز مجهزة بالمعدات الطبية؛

وأخيرا، فتح باب الكفالة مع تسهيل بعض المتطوعين، السيدة الوزيرة، اللي كيبغيو يتكفلوا ببعض الأيتام ولكن صعوبة المساطر اللي

حكومتكم السيدة الوزيرة تفاقم الوضع المتأزم والمزري للأسرة المغربية، 120 مليون درهم من أصل 250 مليون درهم تم تحويلها فقط لفائدة المستفيدات وأسرهن، 9200 ملف طلب مازال ينتظر البت فيه، يجب عليكم أن توفرنا الإمكانات اللازمة لتفادي التماطل في إنجاز الملفات لأن هؤلاء النساء وأطفالهن ليس في استطاعتهم الانتظار لأن الجوع لا يرحم والحاجة تقتل، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

أولا المعطيات ليست صحيحة بالمرة على اعتبار أن بنيات وزارة الداخلية توصلت فقط ب98 ألف ملف عالجننا منهم 88 ألف أرملة التي تستفيد الآن، والفرق بينهما هو واحد العدد اللي اليوم قيد الدراسة وأنه رفض لاعتبارات مرتبطة بالشروط، خاص تكون عندك المعلومة صحيحة السيدة النائبة، القضية الثانية هاد الموضوع ماشي موضوع ديال مزايادات، عرفتي علاش؟ لأن كايين مبادرات كثيرة ولا يمكن أن نرجع القهقرة، فنحن نتقدم هناك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هناك الصناديق اللي ذكرنا الآن هناك برامج، هناك السجل الاجتماعي الموحد، هناك مجموعة من المبادرات والواقع اليوم يكذب مقولة أن هناك تراجع في المجال الاجتماعي، إذن هناك تقدم ملموس عليكم الاعتراف بذلك.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، ننتقل إلى السؤال الرابع عن تنوع العرض وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي للسيدات والسادة النواب فريق العدالة والتنمية، تفضل حول هذا السؤال للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي، تفضل.

النائب السيد عبد المجيد جويج:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، مؤسسات الرعاية الاجتماعية خاصة المهمة بالأشخاص في وضعية إعاقة كتعرف واحد الخصائص في الأطر والكفاءات المختصة، مما يؤثر سلبا على النجاعة وعلى الجودة، ولهذا نسائلكم السيدة الوزيرة عن المعهد الوطني للرعاية الاجتماعية من حيث تنوع العرض ورفع الطاقة الاستيعابية؟ شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيدة الوزيرة للجواب.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيدة الرئيسة،

أولا، هاد الصندوق كما تعلمون أعلن عنه جلالة الملك منذ 2003، لكن لم يتمكن تفعيله إلا سنة 2012، وفي 2017 فقط تم إخراجها من إستفادة المطلقات فقط بتوسيع الوعاء وجعل هذا المشروع قانون ديال 2017 الدائرة وستضم النساء المهملات وكذلك ولوج الأطفال للعدالة للإقتضاء لأنفسهم، وطبعا كان دليل في هذا المجال أصدرته وزارة العدل على اعتبار أن هذا الدليل يجب أن يتضمن جميع المساطر التي يجب أن تستفيد منها النساء، وكذلك كل من له الحق في هذا الصندوق بما فيهم الأطفال، داك الشي علاش قلت ليكم كين التكامل بين صندوق التماسك الإجتماعي وصندوق التكافل العائلي على اعتبار أن الأولاد بعد وفاة الأم بإمكانهم يستافدو، أن الزوجة المعوزة المحكوم لها بالنفقة ممكن أن تستفيد سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، وأن الأطفال المكفولين كذلك لهم حق في هذا الصندوق، وبالتالي نكونو من خلال هذا الصندوق قد أطلقنا برنامجا جديدا لفائدة الفئات المستحقة للدعم، وكذلك لما تحفظ به كرامتها وتعيش به على الأقل في أدنى شروط العيش الكريم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا تعقيب، تفضل السيد النائب.

النائب السيد نوفل الناصري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية السيدة الوزيرة، كنتمو هاد المنجزات الإجتماعية وهذا التوجه الإجتماعي الحكومي الصريح والواضح واللي كيروم المساهمة في تصحيح الإختلالات الإجتماعية وكذلك معالجة المفارقات المجالية. احنا في فريق العدالة والتنمية كناكدو على أن هذه الآلية هي وهاد الصندوق هي آلية عملية من أجل يعني التوزيع العادل للثروة في البلاد، وهو الأمر اللي مازلنا ندافع عنه، وكذلك طالب به الشعب المغربي وطالبت به أعلى سلطة في البلاد. السيدة الوزيرة، كنهمكم لأمرين اثنين:

-الأول مرتبط بوتيرة استفادة النساء من هاد الصندوق، وندعوكم إلى تسريع الإستفادة منه، الإشكال يصل إلى ما وصلت إليه المهملات 380.000 أرملة؛

-النقطة الثانية، كندعوكم السيدة الوزيرة، إلى إعمال وإقرار آليات احترازية وتدبيرية من أجل حماية ما في هذا الصندوق من أي تلاعب ومن أي غش ومن أي تحايل، ومزيان يعرفو المغاربة أن هاد الصندوق دابا طلع زاد 7000 ريال كأقصى، يعني غتبقى تاخذ تعويض 28.000 ريال، خاصهم يعرفو المغاربة كذلك السيدة الوزيرة، أنه زولتو مجموعة

كتخلهم، يعني، ما يمشيوش فهاد الإتجاه، ولهذا المطلوب العمل على تسهيل هاد المساطر وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ ما كاينش حتى شي تعقيب إضافي الآن، تفضل السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيد النائب المحترم، التدبير اللي تكلمتي عليه ممكن يقوموا به العاملين الإجتماعيين اللي كيتخرجو من المعهد الوطني للعمل الإجتماعي، وكذلك الجمعيات بإمكانهم يحصلوا على تداريب في الأوقات اللي ما كيكونش فيها الدراسة، فالمعهد فاتح الأبواب ديالو للجميع لكي يقدم خدمات في مجال التدريب والتكوين لكل الفئات التي تشتغل في مؤسسات الرعاية الإجتماعية أو في غيرها من المجالات الإجتماعية.

السيد رئيسة الجلسة:

شكرا، نعود إلى سؤال عن استفادة النساء المهملات من صندوق التكافل العائلي، السيدات والسادة النواب والنائبات من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف الناصري:

السيدة الوزيرة المحترمة،

حول صندوق التكافل العائلي الذي أحدث لتقديم خدمات لفائدة النساء المهملات...

السيدة رئيسة الجلسة:

زيد في الصوت السيد النائب...

النائب السيد عبد اللطيف الناصري:

السيدة الوزيرة المحترمة،

حول صندوق التكافل العائلي الذي أحدث لتقديم خدمات لفائدة النساء المهملات نسائلكم، عن الفئات المستهدفة، وعن شروط الإستفادة، وعن إجراءات المواكبة والتتبع لضمان تحقيق الغاية المنشودة من إحداث هذا الصندوق المهم؟ شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

جواب السيدة الوزيرة.

مؤخرا بعد الاحتجاجات السيدة الوزيرة، ماذا عن استراتيجيتكم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيدة الوزيرة الجواب.

السيدة نسيم الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيدة النائبة المحترمة، إيلا كنا ننتظرو حتى توقع شي واقعة عاد نوضو نديرو استراتيجيات إذن ما كنديروش خدمتنا، احنا من 2012 درنا تشخيص دبال الوضعية للمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وخرجنا أول تقرير في تاريخ المغرب حول هاد المؤسسات، وطبعا حددنا مداخل الإصلاح ولقينا أنه خاصنا نشوفو القانون. القانون اللي كان 14.05 استنفذ، فيعني الإمكانيات اللي عندو، فدرنا قانون جديد 65.15 اللي أنتما صوتوا عليه والي اليوم احنا كنشغلو على النصوص التنظيمية باش غادي يساعدنا على النهوض بهاته المؤسسات. ولكن نبغي نقول ليكم بأنه طبعا بعض المركبات بحال «تيط مليل» كيجمع مجموعة من الفئات، ما كيناش فئة واحدة، كايين مجموعة من الفئات، وطبعا هناك يعني واحد التشاركية في التدبير إيلا بغينا نقولو كايين المجتمع المدني، الجمعيات هي اللي كتسير بعدا جميع المؤسسات، حتى مؤسسة ما كتسيرها الحكومة؛ ثانيا كايين هناك كما ينص على ذلك القانون، تداخل في التدخلات بين وزارة التضامن ووزارة الداخلية، وطبعا كايين حالات بحال اللي ذكرتو اللي فيها بعض الملابس غنقدر نعطيك تفاصيل فيها من بعد.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيدة النائبة للتعقيب.

النائبة السيدة فاطمة الطوسي:

شكرا السيدة الوزيرة،

اللي كيظهر على أرض الواقع القانون 65.15، قانون اللي كاملين ناقشناه وتحفظنا على بعض بنوده، ولكن الواقع اللي كايين حاليا أن الدعم العمومي الموجه لهذه الخيرات لا يتعدى 37%، في حين أن الدعم اللي كيمدو الإحسان الخيري لهاد المؤسسات يصل إلى 51%، إذن هنا السيدة الوزيرة، الحكومة تتخلي عن التكفل بهؤلاء الأشخاص، لأن الأصل انتما اعكستو الآية السيدة الوزيرة، انتما اللي خاصكم تكفلو وماشي ضامنو، انتما خليتو التكفل للإحسان، والتضامن انتما اللي درتو التضامن، الإحسان متأصل في المغاربة السيدة الوزيرة، منذ قرون، ولكن ما خصكمش في نهاية المطاف أنكم تخلوا على هاد النزلاء وتعطيونا أرقام لا تمت إلى الواقع بصلة، الناس اللي كيتوفواو 15 حالة وفاة في أقل من 4 أشهر، لا تتبع ولا مراقبة، وكتقومو بزيارة السيدة الوزيرة بعد الاحتجاجات ويتم الاحتجاج على وزارتكم من داخل المركب، السيدة الوزيرة...

من الوثائق اللي كانت كتغير المغاربة زالت الشهادة دبال العوز، دبال الضعف، زالت الشهادة دبال أنك خاص تكون عندك ما كتخلصش الضريبة، زالت الشهادة دبال أنك في الحياة هذا أمر إيجابي، وكذلك تزداد حتى منين كيتكفلو إما الجدة إما الخالة إما العممة وكذلك النساء اللي ما راجلها ما قادرش يخدم علمها حتى هي غادي تستفد، وكذلك النساء اللي معلقين، فهادي كلها أمور إيجابية.

كما ندعوكم السيدة الوزيرة، حاولوا تديروهم في تعاونيات بيناتهم يخدمو وأعطيوهم شي شي أمر مدلللدخل، شي مهنة مدرة للدخل على أساس أنكم تهزروهم من هاد الأمر اللي هو دائما مشروط بالتبعية وب l'installation sociale شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي بخصوص هذا السؤال، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نسيم الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

طبعا كنزيد نأكد على الإجابة دبال السيد النائب المحترم، على أساس أن هذا الصندوق كان لفائدة النساء المطلقات فقط المعوزات اللي الرجال ديالهم ما كيصرفوش لهم النفقة ديالهم. اليوم حتى الزوجة المتزوجة المعوزة اللي الرجل ديالها ما عندوش الإمكانية باش يصرف عليها، ثانيا كايين الحاضن، الحاضن اللي ذكرتي أستاذ، ولكن أيضا الكافل اللي تقدر ما تكون عندو حتى علاقة دبال القرابة مع هذا الطفل أو الطفلة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، السؤال المقبل، سؤال عن الوضعية الصحية لنزلاء بعض مؤسسات الرعاية الاجتماعية للسيدات والسادة النواب من فريق الأصالة المعاصرة، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة فاطمة الطوسي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، أؤكد لك اليوم أنه ربما نتراجع القهقرة ولا نتقدم إلى الأمام كما قلتي، وخير دليل أن الأرقام دائما اللي كتعطينا السيدة الوزيرة، أرقام في رفوف الوزارة فقط، ولا تمت إلى الواقع بصلة. وبالتالي نتساءل اليوم عن الوضعية الصحية لنزلاء بعض مؤسسات الرعاية الاجتماعية، هاد النزلاء ماذا عن استراتيجية الوزارة للتكفل بالنزلاء المرضى خاصة بعد الاحتجاجات اللي عرفتها خيرية «تيط مليل» بالدار البيضاء، وشريط الفيديو الذي وثق حالات لا إنسانية، حالات رهيبية من جروح، من تقيحات، من حالات مرض وسوء تغذية، قمتم بزيارة

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت. هل من تعقيب إضافي بخصوص هذا السؤال؟ ما كاينش إذن السيدة الوزيرة التعقيب ديالكم.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيدة الرئيسة،

أنا نبغي نقول لك بأن من حيث الدعم الحكومة ما مغلّياش من جهدها، هاد المؤسسة ديال «تيط مليل» كتاخذ 11 مليون ديال الدرهم في السنة، تقدر ما تكونش كافية، ولكن 11 مليون راه هي واحد الدعم مهم؛

ثانيا الحكومة ما خلاتش مكانها للجمعيات، هذا واحد التوجه خط ماشية فيه الدولة المغربية وباقي دول العالم، ياك كطالبو بالتشاركية؟ ياك كطالبو بالتسيير المشترك؟ ياك كنعقولو خليو المجتمع المدني كذلك يساهم في هذا العمل. فهناك طبعا مجال لكي يشتغل المجتمع المدني، ولكن في نفس الوقت الدولة لا تتخلي، كتعطي الدعم وكدير المراقبة وكدير audit ومن بعد عاود ثاني كتراجع وكتقيم وكتشوف. طبعا هناك عمل نقوم به الآن باش نزيدو من المراقبة ونزيدو أيضا من تحسين...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، انتهى الوقت. الآن عندنا 6 أسئلة آنية كلها عندها وحدة الموضوع سيتم طرحها دفعة واحدة ثم لتجيب عنها السيدة الوزيرة جوابا واحدا. تتعلق بظروف وفاة أحد المكفوفين المعطلين، السؤال الأول عند الفريق الاشتراكي، تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة حنان رحاب:

السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات والتدابير التي تعتمون القيام بها من أجل ضمان حق الشغل للمكفوفين وباقي الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؟

السيدة رئيسة الجلسة:

السؤال الثاني لفريق التجمع الدستوري، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الودود خربوش:

السيدة الوزيرة، نسائلكم عن ظروف وملابسات وفاة الشاب صابر الحلوي، وعن الإجراءات المتخذة لمنع تكرار ما حدث.

السيدة رئيسة الجلسة:

السؤال الثالث لفريق العدالة والتنمية.

النائب السيد محمد بوشنيف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

على إثر سقوط كفيف من فوق بناية وزارتك، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، أولا هل من تحقيق فتح لتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات على المسؤولين على هذه المأساة؟، ثانيا ما هي الإجراءات المقررة لإنصاف هذه الفئة الهشة من المواطنين؟

السيدة رئيسة الجلسة:

السؤال الرابع فريق الأصالة والمعاصرة.

النائبة السيدة حياة المشفوع:شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، عرف الرأي العام الوطني، وكذا الدولي لأن هناك العديد من المنابر الإعلامية الدولية اللي تطرقت للموضوع اللي كيتعلق بوفاة شاب كفيف معطل. بغينا نعرفو ظروف وملابسات وقوع هاد الحادث الأليم، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الفريق الحركي.

النائبة السيدة غيثة حاتمي:

السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة، بغينا نعرفو ملابسات وفاة المواطن صابر الحلوي إثر حادثة مأساوية بمقر الوزارة. وهنا باسم الفريق الحركي، نتقدم بتعازينا الحارة لأسرة الفقيد ونتمنى لهم الصبر في هذا المصاب الجلل، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية.

النائب السيد جمال بنشقرون كريمي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة المحترمة نسائلكم كذلك نحن في المجموعة النيابية عن أسباب وظروف هذه الوفاة وهذا الحدث الأليم، بحيث أنه يعتبر من الحوادث النادرة وبالتالي ما هي النتائج اللي تحققت في هذا الملف؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيدة الوزيرة، تفضلوا للمنصة عندكم 10 دقائق و41 ثانية.

بين الأشخاص في وضعية إعاقة، والاستعداد لذلك جاري منذ شهرين كما يعلمون، والإستفادة من مشاريع مدرة للدخل ممولة من صندوق التماسك الإجتماعي، وتأهيل وتكوين الأشخاص في وضعية إعاقة لتيسير إدماج في سوق الشغل عموماً، وفي القطاع الخاص بشكل خاص إن رغبوا في ذلك.

ثم عقد اللقاء ثاني يوم الإثنين فاتح أكتوبر تحت إشراف السيد الوالي حضره ثلاثة من ممثلي التنسيقية لم يفضي هو الآخر لأي نتيجة جراء استمرار ممثلي المقترحين بالتشبهت بمطلب التوظيف المباشر لا غير.

بعد يومين أي الأربعاء 3 أكتوبر، عقدت شخصياً اجتماعاً مع 4 ممثلين عن المكفوفين وضعاف البصر بمقر الوزارة بحضور شخصية سياسية وطنية، وكان مناسبة لاطلاعهم مرة أخرى على المجهودات المبذولة والتقدم الحاصل في ملف تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، سواء على مستوى تفعيل الحصيصة أو المشاريع المدرة للدخل التي يمولها صندوق التماسك الإجتماعي. وأكدت لهم وكما يعلمون أن نهاية هذه السنة ستنظم المباريات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة، وأن انخراط السيد رئيس الحكومة وباقي القطاعات المعنية في اتخاذ إجراءات تنزيل المرسومين المتعلقين بالمباريات للأشخاص في وضعية إعاقة جار، وهذين المرسومين تم كما تعلمون تعديلهما سنة 2016 تفعيلاً لحصيصة 7% حيث تم التنصيص على تنظيم مباراة خاصة لفائدتهم، إلا أن المعتصمين تشبثوا بمطلبهم بالتوظيف المباشر دون قيد أو شرط، مع أن المباراة الخاصة تشكل تمييزاً إيجابياً للأشخاص في وضعية إعاقة، وهي بمثابة توظيف خاص شرط اجتياز المباراة، حيث ستجري المباراة الخاصة بين الأشخاص في وضعية إعاقة مع توفير الترتيبات التيسيرية لتمكينهم من اجتياز المباراة في ظروف مناسبة، علماً أننا وصلنا إلى هذا الإجراء بعد عمل طويل، وجهد جهيد، والذي وافقت عليه الحكومة، وبدأت فيه منذ إحداث اللجنة الدائمة التي يرأسها رئاسة الحكومة المكلفة بالإشراف على هذه العملية.

حرصت الحكومة ابتداءً من وزارة التضامن، ووزارة الداخلية والدوائر الأمنية على إرسال إشارات إيجابية للمعتصمين، وتوفير أجواء الثقة وظروف الحوار مع تأكيد وتكرار دعوات النزول عن سطح الوزارة حفاظاً على السلامة الجسدية للمعتصمين، لكن للأسف وقع الحادث الأليم يوم الأحد 7 أكتوبر على الساعة الثامنة مساءً، حيث سقط المرحوم صابر الحلوي من أعلى السطح الخلفي للوزارة في حادث عرضي، وتم نقله مباشرة بعد الحادث عبر سيارة الإسعاف التي كانت موجودة بعين المكان طيلة أيام الاعتصام حيث لفظ، رحمه الله، أنفاسه الأخيرة في الطريق إلى مستشفى ابن سينا بالرباط.

وفتحت النيابة العامة فوراً على إثر هذا الحادث المؤسف تحقيقاً في أسباب الوفاة، وهي التي تملك حصراً اختصاص الإعلان عن نتائج التحقيق والإجراءات المصاحبة. آخر المعطيات، بالأمس نزل المعتصمون

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

أنا أفضل أن أقرأ حتى تتمكن من الوقوف على تفاصيل هاته الحادثة دون أن يكون أي تجاوز لا في الكلام، ولا حتى في سرد الوقائع. بداية لا بد من التأكيد على أننا نتقاسم جميعاً خصوصاً عائلات وأصدقاء المرحوم صابر الحلوي مشاعر الحزن والأسى بسبب الحادث الأليم الذي أودى بحياته هاته يوم 7 أكتوبر 2018، ونسأل الله له الرحمة والمغفرة وأن يجعل مثواه الجنة وأن يفرغ على أهله وذويه الصبر والسلوان وعزائنا وعزائهم فيه واحد.

جواباً على أسئلتكم أيها السيدات والسادة البرلمانيين حول ملاحظات هذا الحادث الأليم، أود وضعكم في صورة ما حدث، أولاً كما تعلمون قام مجموعة من الأشخاص في وضعية إعاقة بصرية مكفوفون وضعاف البصر باقتحام مقر وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية يوم الأربعاء 26 شتنبر 2018 على الساعة السادسة صباحاً، بعد تكسير الباب الحديدي والباب الزجاجي الخارجي للوزارة، كما وثقت لذلك تسجيلات كاميرات الوزارة. وفي الطابق الثالث هناك أثمر محاولة كسر أحد المكاتب التي تتوفر على شرفة على الخارج دون التمكن من اقتحامها، ليتم بعد ذلك كسر قفل باب السطح والاعتصام به منذ ذلك التاريخ إلى اليوم.

أشعرت الوزارة السلطات المحلية والأمنية وربطت فوراً اتصالات هاتفية بالمعتصمين من أجل استجلاء أسباب هذا الاقتحام، حيث أن باب الوزارة مفتوح دائماً في وجوههم دون الحاجة إلى كسره، وذلك للتداول والاطلاع على مستجدات ملفهم وتلقي شكواتهم وكذا مقترحاتهم. وعبرت الوزارة من خلال هذه الاتصالات عن استعدادها للحوار حول مطالبهم بشرط نزولهم من على سطح البناية حفاظاً على سلامتهم الجسدية، لكنهم أصروا على تحقيق مطلب وحيد مقابل نزولهم وهو التوظيف المباشر دون قيد أو شرط.

استمرت محاولة الحوار مع المعتصمين طيلة ثلاث أيام الموالية للاعتصام من قبل الوزارة والسلطات الولائية، حيث عقد اجتماع حواري وتواصل مساء يوم السبت 29 شتنبر 2018 بمقر ولاية جهة الرباط سلا والقنيطرة ترأسه السيد الوالي بحضور ممثلين عن رئاسة الحكومة، ووزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية وبعض الدوائر الأمنية وثلاثة من ممثلين عن المقترحين. وقد تم خلال هذا الاجتماع الذي استمر ثلاث ساعات، الاستماع لممثلي التنسيقية الذين استعرضوا مطالبهم الأساسي المتمثل في التوظيف المباشر دون قيد أو شرط، بعدها تقدم ممثلو الحكومة باقتراحات عملية منها استيفاء حصيصة 7% من خلال مباراة خاصة

عن تنزيله للحكومة، ينبغي أن يستفيد المكفوفين والمعاقين بشكل عام من 7%، كما ينبغي أن تستفيد باقي الفئات من الحصيصة ديال الولوج الوظيفة العمومية، وطبعا هذا موضوع طويل ربما نتحدث عنه في فرصة أخرى.

السيدة الوزيرة، نتمن ما تقومون به في إطار السياسة العمومية وفي إطار تسهيل الولوجيات المعاقين، ولكن ننادي بحل شمولي للمعاقين بشكل عام والمكفوفين بشكل خاص حتى لا تتكرر المأساة التي حدثت قبل 5 سنوات.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، فريق العدالة التنموية تعقيب.

النائبة السيدة بثينة قروري:

أولا السيدة الوزيرة، نجدد تعازينا ودعواتنا بالرحمة والمغفرة للفقيد صابر الحلوي، أكيد أن هاد المأساة التي وقعت هي فرصة باش نوقفو على المجهودات اللي تبذلت، ونوقفو على الإشكالات والمعيقات اللي مازال في المجال ديال الإدماج ديال الأشخاص ذوي إعاقة، ما بذل السيدة الوزيرة يشهد لكم أنتم كوزيرة سواء في الولاية السابقة وفي هاد الولاية أنكم قمتم بمجهود جبار واستثنائي، إخراج القانون الإطار، الاستراتيجية، صندوق التماسك الاجتماعي، والمراسيم المرتبطة بالتشغيل، ورغم ذلك كايين هناك إشكال حقيقي على مستوى الواقع، وهذا كي طرح واحد التساؤل كبير خاصة على مستوى التشغيل اللي هو كان السبب الأساسي والمطلب الأساسي ديال هاد المعاقين، للإشارة يجب أن تكون مطالبهم محمولة وليس مطلوبة، خصنا نعطيو لهاد الفئة الحقوق ديالها، ما انتظروهاش تطلب.

السيدة الوزيرة كايينة عندنا مقتضيات قانونية وتنظيمية ديال 7% ديال التوظيف ديال هاد المعطلين ديال هاد الناس في وضعية إعاقة، لكن الآن للأسف كاتلقاوا واحد العنف رمزي تمارسه بعض القطاعات الحكومية ضد هاد الفئة، بعدم تفعيل هاد المقتضى، هذا لذلك كاتطالبوا أن توقع الحد من هاد العنف الذي يمارس، ويتم إعطاء حصة على الأقل فهاد المرحلة هذه اللي كايين 40 ألف منصب شغل في هاد قانون المالية ومشروع قانون المالية 2800 منصب خاصو يتحدد لهاد الفئة هادي، وكنطلبو بأن في مشروع قانون المالية الآن اللي هو مازال في طور الإنجاز أنه تم الإعلان على هاد المباراة وتخصيص هاد مناصب الشغل لهاد الفئة، لكي نضع حدا ولو يسيرا لهذه الفئة التي ابتلاها الله سبحانه وتعالى ابتلاء خاصنا حنا نساعدوها لتجاوز.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت، فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيدة النائبة.

إلى الطابق الرابع حيث يوجد مكتب الوزيرة، وحاولوا كسر الباب، باب مكتب الوزيرة، وأثار ذلك موجودة، إلى جانب وضع حاويات صغيرة علقت على الشرفة الموالية لباب السطح لا نعرف ما المقصود بها. كانت هذه آخر الأخبار مع جميع الوقائع منذ أن بدأ الاقتحام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، نتقل الآن إلى تعقيبات السيدات والسادة النواب، الفريق الإشتراكي.

النائبة السيدة حنان رحاب:

بالنسبة لينا احنا كفريق اشتراكي نتعتبرو على أنه وضعية الأشخاص في حالة إعاقة سواء اللي ما تيشوفوش، ولا اللي عندهم قلة البصر، أو الأشخاص بشكل عام، هادي وضعية ما يمكنهاش تحملها وزارتك فقط السيدة الوزيرة، تنبغيو على أن الحكومة المغربية تنتبه لهاد الفئات، وتجعل من إدماجهم في الشغل وإدماجهم في الحياة العامة بشكل طبيعي وبشكل عادي ماشي عن طريق الولوجيات فقط، عن طريق الولوج إلى كرامة حقيقية يكون هاد المشروع مشروع حكومي كبير وواسع. احنا نتعتبرو على أنه خلق لجنة دائمة لمواكبة هاد الملف مسألة جيدة، نتعتبرو على أنه خلق مباريات خاصة بهاد الفئة مسألة جيدة، فقط تنطالبو على أنه يحتم احترام نسبة ديال 70% وتنطالب، 7%، 7% أعتذر.. وتنطالبو، أيضا، على أنه ما نخليوش وزارة التضامن وحدها المكلفة بهاد الملف، هذا هو الأساسي، بالنسبة لينا هاد الوزارة وحدها بتقل المهام اللي عندها وبثقل الملفات اللي عندها، ما يمكن لهاش ترد البال لفئة كبيرة وهشة، فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، وفئة أشخاص اللي التعامل معهم تطلب واحد التعامل...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت. تعقيب فريق التجمع الدستوري، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الودود خربوش:

السيدة الوزيرة، نحن في التجمع الدستوري بداية نقدم التعازي لأسرة الفقيد ولزملائه ونعتبر أنه وفاة أي مغربي في أي ظروف كانت هو حادث أليم، ويعني لا ينبغي أن يتكرر بأي شكل من الأشكال، في الواقعة ديال وفاة صابر الحلوي، في الحقيقة هو موضوع يسائلنا جميعا، ماذا نعمل؟ وماذا عملنا لهذه الفئة؟ صحيح أننا ندافع عن الاحتجاج والحق في التعبير والاحتجاج لكل المغاربة، لكننا أيضا نرفض المس بالثوابت والمؤسسات وبالرموز، نرفض أيضا التجاوزات والعنف من أي كان من أي طرف كان، ونحن طبعا لا يمكننا إلا أن نسائل الحكومة وإن كنا نعتبر أن وزارتك ليست مسؤولة، لكن الحصيصة ديال 7% مسؤولة

النائبة السيدة حياة المشفوع:**شكرا السيدة الرئيسة،**

السيدة الوزيرة، نبغي نسجل بأن غياب أي واحد على الوزارة دياكم أو على الحكومة في تقديم التعازي لعائلة هذا الشاب، للأسف ماشي خاص هاد الشباب ينتهي إلى الحزب ديالنا، ولا ينتهي الفصيل ديالنا باش نمشيو نقدمو، هذا مواطن مغربي قضى في واحد الظروف مأساوية، والسبب اللي جعل هاد الشاب والأصدقاء ديال 28 يطلعوا لسطح الوزارة هو اليأس لأنهم فاش كيسمعو أثناء وضع الميزانية بأن 40 ألف منصب شغل غادي تكون وكاين قانون ديال 7% كيميوا النفس ديالهم كل عام، وما تنساوش السيدة الوزيرة حكومتكم راها عمرات 7 سنوات وهاد الفئة راها قليلة جدا لأن الأشخاص ذوي الإعاقة اللي كيوصلو التعليم الجامعي هي 0.0 شي عدد اللي كيوصلو التعليم الجامعي بحكم الظروف اللي كييعيشوها هاد الناس والأسر ديالهم، لأن الإعاقة هي تكلفة، وانتما عارفين هاد الشي السيدة الوزيرة، وهاد التكلفة ما كتحمل فيها الحكومة والو، تتحملو الأسرة وخصكم تشوفو الأسرة ديال صابر، أسرة فقيرة كتقطن في واحد المنزل اللي من طين عائلة فقيرة وعندهم إين آخر كفيف حتى هو حاصل على الإجازة في علم الاجتماع ولكن السيدة الوزيرة كان ضروري لأن المسؤولية ديال الحكومة هي إيجاد الحل ماشي نبقاو ديما مستسلمين راه ما كاينش ما كاينش، خصكم توجدو الحل لهاذ الفئة لأن هاذ الفئة ما كيقلوهاش الناس تشتغل في القطاع الخاص، لأن ما كاينش تحفييزات وكاينين تجارب ديال دول في الإقليم ودول أجنبية كتعطي مساعدات للقطاع الخاص.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت، الفريق الحركي.

النائبة السيدة غيثة حاتمي:**شكرا السيدة الرئيسة،**

في الأول كنتسائلو كيفاش يمكن للمواطنين أو ذوي الاحتياجات الخاصة يعتصمو في سطح مؤسسة عمومية، هنا تيطرح مسألة أمن ديال المؤسسات العمومية اللي ما خصوش يتكرر، مرة أخرى كنطرحو علاش الحكومة ما فعلاش المرسوم الذي يقضي بتوظيف 7% من ذوي الاحتياجات الخاصة؟ هاذو ناس عندهم إعاقة بالإضافة إلى التهميش بالإضافة إلى عدم السرعة في الحوار معهم، إذن تتعملو واحد المجهودات كبيرة إلا أن هاذ المجهودات خاص يكون كافة وزارة الحكومة مضامين باش يقدمو واحد الحلول سريعة لهاذ المجموعة من المواطنين لأنهم تيطلبو غير العيش الكريم، قضو مدة كبيرة باش يقرأو، باش عائلتهم خلاو بزاف ديال التضحيات باش يقرأ ولكن باش ما شي يوجدوهم في المقابر ولا يوجدوهم في الشارع في حالة يرثى لها، إذن القطاع الخاص

ما يمكنلوش يستوعب هاذ الناس لأن القطاع الخاص خصو المرودية 200% خصو الريح، إذن الدولة تتبقى مسؤولة على هاذ الفئة وخصها بالضرورة إيجاد حلول كفيلة لتفعيل البرامج والإستراتيجيات المتعلقة بذوي الإحتياجات الخاصة، واحنا كنا متضامين وكلنا مسؤولين على هاذ الفئة من المجتمع، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية.

النائب السيد جمال بنشقرورن كريمي:

بداية بإسم المجموعة النيابية نتقدم نحن كذلك بأحر التعازي وعبارات المواساة لأسرتي الفقيد وعائلته، وبالتالي نقول بأن اليوم التاريخ يسجل ضحية جديدة وشهيد جديد في مسار النضال من أجل الكرامة والخبز والحق في الشغل، هذا الحق الذي جاء به الدستور ليحفظ كرامة هذه الفئة المهمشة وهذه الفئة الضعيفة والتي تعاني الإعاقة، ونعلم بأنها يعني تقطع مسارا دراسيا قويا بشكل نضالي في الحصول على الشواهد، وبالتالي لها الحق في أن تحظى بالأولوية في إدماج مباشر، لما لا في سوق الشغل وهي فئة قليلة؟ وللأسف الشديد تنتهي هذه الفئة لفئة محرومة وفقيرة اجتماعيا وفي طبقة قد نقول عنها بأنها طبقة مسحوقة، وبالتالي السيدة الوزيرة أنتم ومن خلالكم الحكومة علينا الإجتهد أكثر في جعل هذه الآفات وهذه الأزمات والمآسي تتوقف من خلال احتضان هؤلاء، احتضان هذه الفئات الإجتماعية ومساعدتهم ومواكبة عملها الإجتماعي من خلال المساعدة المادية أولا قبل فتح المجال للتوظيف أو الإدماج المباشر في سوق الشغل، كذلك بأنه اليوم هذه الفئة تعاني أيضا على مستوى العلاج وعلى مستوى المراقبة الطبية وعلى مستوى العناية والدفن بمساعدة أسرها على تبني قضايهاهم، سؤال كبير جدا والمسؤولية جسيمة على عاتق الحكومة برمتها يجب أن نقوم جميعا بوقفه رجل واحد لأجل ألا يتكرر هذا الحيف المأساوي، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، قبل ما نعطي للسيدة الوزيرة التعقيب ديالها هناك من تعقيب إضافي؟ الفريق الإستقلالي تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد اد موسى:**شكرا السيدة الرئيسة،**

السيدة الوزيرة، موضوع وفاة الفقيد صابر الحلوي يحتوي في طبياته أبعادا كثيرة ورسائل كثيرة، أولا نسجل غياب التحاور غياب يعني الإستماع إلى هذه الفئة، كذلك أنه أصبحت الوزارة محاصرة عبارة عن قلعة، يعني مداخلة السيدة الوزيرة عبارة عن وقائع، كنا نتنظر أن تكون

النائبة السيدة حنان رحاب:

في هاد الموضوع احنا ما بغيناهاش نديروا المزايدات السياسية. وما بغيناهاش نعتبروا على أنه السيدة بسيمة الحقاوي الوزارة اللي تتشرف عليها هي المسؤولة، نعتبروا بشكل صريح وواضح على أن الحكومة كلها مسؤولة وعلى أنه 7 % المخصصة لهاد الفئة غير كافية، وأنه خاصنا نحترموا نحترموا وهذا حق دستوري حق في الشغل، حق دستوري وخاصنا نرفعوا من هاد 7 %، نعتبروا على أنه اليوم إيلا كنا غنزيدوا فشي حاجة نزيدو فحاجة وحدة هي أننا نخدموا هاد الفئة ونخدموا بلادنا ونعتبر على أنه ما تتعرض له تيمسنا كاملين، الاحتجاج حق دستوري بصح والثقة مهمة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت، السيدة الوزيرة تفضلي في المناصة، واخا بلاتي السيدة الوزيرة غي خليك في المنصة واسمحنا على هاد الإرتباك حيث اليوم تفاعل طيب، السيد الرئيس تفضل في تعقيب إضافي.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

دابا خاصنا واحد يموت رحمه الله عاد نيداو نطالبوا بالتنزيل، 7 % والتحويل، مع الأسف شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة، إيلا اسمحتوا تعقيب إضافي عند التجمع الدستوري، تفضل السيد الرئيس إيلا اسمحتي السيدات والسادة النواب.

النائب السيد مولود بركايو:

اللي تخلق مناصب الشغل ماشي الوظيفة العمومية، تهضروا غير على الوظيفة العمومية، القطاع الخاص ما يدخلش في هاد العملية، هناك أبناءك، هناك مقاولات كبرى هناك ما نبقاوش نعلو غير على القطاع الخاص، خاصنا نعمموها حتى على القطاع الخاص.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة، إيلا اسمحتو بعض الهدوء، أعطيو فرصة للسيدة الوزيرة لتجيب.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:**شكرا السيدة الرئيسة،**

ما عرفتش واش كيتسمع ميزان ولا لا، أولا السيدات والسادة النواب بغيت نشكركم على هاد الجلسة المواطنة أغلبية ومعارضة،

هناك يعني إستراتيجية وتصور، بالتالي أذكر السيدة الوزيرة الرجوع للفترة التاريخية 2012 فاش مات الحمراوي وبالتالي أكثر من هذا فوق هداك بأن في عهد السي عباس الفاسي ما كانش سقوط أكثر من ما تعين يعني كيفية التعاطي والتعامل لأن غياب الحماية كل هاد المسائل كلها هي الدافع الأساسي، إذن يتعين يعني إيجاد مقاربة لمعالجة هاد الأوضاع، هادي فئة يتعين، هناك قوانين، هناك ضوابط هاد الناس يعني خاصنا نفهموهم في الوضع القانوني وبالتالي راه كين قانون فوق الجميع، إذن تنقول للسيدة الوزيرة الرجوع للفترة التاريخية من جهة، أكثر من هذا أنه هناك مسألة أن الوضع المأساوي أكثر يتعين يعني إيجاد مقاربة لوضع حد لهاد الوضع المأساوي، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب إضافي آخر فريق العدالة التنموية.

النائب السيد عبد الله بووانو:

شكرا السيد الرئيسة،

السيدة الوزيرة، ما يمكننا إلا نتأسفوا لهاد الحدث، أولا الإحتجاج حق دستوري، والحياة كذلك حق دستوري، حنا الرسالة ديالنا السيدة الوزيرة واضحة، بذاتها الأستاذة بثينة وغنكملوها، احنايا هادي أكثر من عشر سنوات وهي كايئة 7 % درتو مجهود، كين تلكأ عند بعض القطاعات، الله يسامحهم اليوم حنا واضحين كناجدوا أولا هاد الفئة باش تنزل من السطح لأن حياتهم عزيزة علينا، يجيوعندنا للبرلمان غنقدموا لهم بعض الضمانات، 2 أننا اليوم كنطالبوا 7 % ما تمشيش حتى لثي قطاع، احنا غنقدموا فيها تعديل، إذا ما جاتش في قانون المالية أن عند رئيس الحكومة هو اللي غيتولاها، وهو اللي غيدير المبارة، هو اللي غيوزعها على القطاعات، احنا غنديروا بشأنها تعديل وغنمشيو فيه حتى تحقق هاد 7 % في هاد السنة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب إضافي فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

النائب السيد عبد اللطيف وهي:

شكرا السيدة الرئيسة،

بغيت نقول للسيد رئيس اللجنة إيلا جا اقتراح ديال 7 % حنا غندعمكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

هل من تعقيب إضافي آخر إذن نطيو تعقيب للسيدة الوزيرة، تفضلي في المنصة السيدة الوزيرة، إلا بغيتي من فضلكم، السيدة الوزيرة إيلا اسمحتو تعقيب إضافي آخر عند الفريق الإشتراكي.

صعبة، ومع ذلك حصلوا على الشهادات، ولكن راه ما يمكن ليناش نتجاوزو القانون، هناك القانون ديال الوظيفة العمومية، هناك المرسوم اللي خلاتو الحكومة ديال 2011، فملي جينا لقينا القانون لقينا المرسوم ما يمكن ليناش نتجاوزو، لذلك فكرنا في اتجاه آخر، بقينا كنجتهدو ونديرو Benchmarking حتى وصلنا لهاذ الصيغة ديال تنظيم مباراة خاصة باش نمكنوهم من حقهم، كذلك اليوم الحكومة كتدارس الدعم المباشر اللي هويا مطروح اليوم انطلاقا من القانون الإطار اللي كينص على الدعم الاجتماعي في طياته جميع أنواع الدعم بما فيه الدعم المالي، واللي غادي يدخل حتى هو ضمن البرامج اللي كاينة في السجل الاجتماعي الموحد، احنا ما انتظرناش حتى يتوفى واحد السيد مبديع اسمح ليا، بالعكس هاد الأعمال كلها احنا درناها، وكان معلن على تنظيم أول مباراة نهاية هذه السنة، والمقتضى إيلا جا في قانون المالية طبعاً غادي يقدر يكون واحد المقتضى، ممكن يكون مقتضى، يا إما تجيبوه انتما يا إما نجيبوه حنايا.

ولذلك فاحنا الحمد لله كلنا لحمة واحدة يد في يد باش نمكنو الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في التشغيل، ولكن كذلك خصنا نضمنو للدولة ديالنا الإستقرار والأمن ونحافظو على السيادة ديال المرفق العمومي، وطبعاً أنا كنضم صوتي للإخوة اللي وجهوا للمعتصمين في السطح أنهم ينزلوا لأننا خايفين على السلامة الجسدية، وراه غنقول لكم السطح راه عاري من أي سياج، وفي أية لحظة يمكن أن يقع المحظور، لذلك احنا كنا شدوهم واحنا من هذا المنبر باش ينزلوا، وراه كنفولوهم بأن اليوم هناك اشتغال على إطلاق المباراة الخاصة، أول مباراة وهاد الشيء راه كان معلن عليه، ما عرفتش كيفاش جا هاد الإقتحام ماشي تلوية اليد، ماشي حيث وقعت عاد غادي نطلقو هاد العمل، هذا عمل، الحمد لله، مسار، ماشي مسار، جاي من 2012 يالاه اليوم غنستاطعو فهاد السنة نمكنوهم من هاته المباراة الخاصة، والسنة المقبلة طبعاً إيلا تدار مقتضى في القانون المالية غادي يكون أيسر على الجميع علينا وعليكم ونتمنى، إن شاء الله، أن يدوم التعاون فيما بين جميع مؤسسات الدولة من أجل الحفاظ على استقرار وأمن بلدنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على حسن مساهمتك في هذه الجلسة. ننقل مباشرة إلى قطاع الصحة، عندنا عشر أسئلة مع السيد الوزير، نرحب به. سؤال عن التحديات الكبرى لقطاع الصحة، للسيدات السادة النواب من الفريق الحركي، الفريق الحركي، سؤال مع وزير الصحة حول التحديات الكبرى للقطاع.

النائب السيد محمد مبديع رئيس الفريق الحركي:

شكرا السيدة الرئيسية،

السيد الوزير، رغم الجهود المحمودة اللي كتقومو بها واللي قاموا بها الوزراء اللي سابقينكم مشكورين، ولكن تيبقى العرض الصحي

كانت التدخلات في الواقع مواطنة على أساس تفهم أولاً ما وقع، الدفاع على الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يطالبون بحق أكده الدستور، نعترف به ونشتغل من أجل تحقيقه، وأيضا الترافع اللي هو ضروري من أجل الدفع بهذه القضية إلى الأمام، لكن نبغي نقول ليكم في إطار التفاعل مع التدخلات، أولاً هاذ القطاع ديال التضامن نعم هو قطاع وصي على المجال ديال الإعاقة، ولكن اليوم من بعد ما طلقنا سياسة عمومية مندمجة أصبحت هناك التقائية ديال جميع المتدخلين، ما بقاتش القضية غير عند وزارة التضامن هذه الأولى، منين درنا قانون إطار التفعيل ديالو على مستوى جميع القطاعات، ثالثا بغيت نقول بأنه ملي درنا المرسوم ديال 2016.

السيدة رئيسة الجلسة:

إيلا اسمحتي السيدة الوزيرة وخوا قطعتك، السيد النائب الله يخليكم السيد النائب، السيد النائب، السيد النائب، السادة الوزراء ما كناقشوهومش في الجلسة العامة، خلي السيدة الوزيرة، السيد النائب إيلا اسمحتي، أنت تخرق مقتضيات النظام الداخلي، والسيد وزير الصحة حتى أنت تساعد معنا الله يخليك، ماشي هنا، ودبا هاذي سلوكات اسمحولي، نعتذر السيدة الوزيرة نعتذر تفضلي. واش كتصفقو عليه عجبكم الحال، ماشي مشكل، ماشي مشكل، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة

والتنمية الاجتماعية:

السيدات والسادة النواب، بغيت نقول أنه من اللي خرجنا المرسوم في 2016 الله يخليكم، انتبهو معاي، هذاك المرسوم راه ما درناهش بوحدنا كقطاع التضامن، درناه مع وزارة المالية، ودرناه مع وزارة الوظيفة العمومية وبرئاسة السيد رئيس الحكومة السابق والحالي، نبغي نقول لكم بأن المرسوم ينص على إحداث لجنة دائمة شكون فيها، في هاذ القطاعات من يرأسها، يرأسها السيد رئيس الحكومة، وبالتالي ملي نص المرسوم على تنظيم مباراة خاصة لا يمكن لقطاع التضامن أن يشرف عليها، فرئاسة الحكومة هي التي تشرف عليها، اليوم تنظيم ديال أولاً مباراة خاصة تشرف عليها اللجنة الدائمة التي يرأسها ممثل السيد رئيس الحكومة، علاش لأن هاذ اللجنة الدائمة هي بوحدنا اللي تقدر تطالب القطاعات الحكومية المختلفة باش تعطياها 7% اللي عندها بالضبط، اليوم كايين ضمانات باش 7% كلها تمثي لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة ماشي بحال اللي قبل، لأن من 97 كاينة 7% كيفاش احنا حتى وصلنا لهاذ المرسوم ولهاذ المباراة الخاصة، لأن ما كاينش حل، والقطاعات ما كانتش كتحترم، اليوم الأمر ملزم بدليل هاته اللجنة اللي هي لدى رئاسة الحكومة، هذه هي القضية الأولى.

القضية الثانية بغيت نوجه تحية لكل الأشخاص في وضعية إعاقة اللي درسوا وهما مناضلين حقا في الواقع، لأنهم درسو في ظروف

عام 1970 فيه طبيب واحد على 30 ألف ديال السكان في «دار ولد زيدوح» أنا شخصيا عشت هاد الأيام مأساة في المستعجلات ديال الفقيه بن صالح وعيظت للسيد الوزير، ما لقيناش الأطباء اللي يديرو المستعجلات تبقوا الناس مليوحين دايرين الكسايد ومشينا للقطاع الخاص والسلطات المحلية دارت مجهود تنجيبو في الأطباء ديال القطاع الخاص باش يمكن يديرو المداومة ديال المستعجلات.

كاين إشكالية كبيرة السيد الوزير، بغيناكم تعطينونا تصور حقيقي اللي يعالج هاد الإشكاليات من الجذر ديالها ونعطيو للمغاربة الحق ديالهم في العلاج، وفي التطبيب، وتوفير الأدوية وما يبقاوش يموتوا في الكولوارات وفي السبيطارات. راكم كتقومو بمجهود كبير ولكن بغينا تصور واضح وبغينا الحكومة تعطي الأسبقية لقطاع الصحة كيمس بحياة المواطنين، شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي بخصوص هاد السؤال؟ فريق الأصالة والمعاصرة السيدة النائبة.

النائبة السيدة ثورية فراخ:

السيد الوزير، ما يمكننا نتكلمو دائما على المستشفيات أو على الأجهزة، ولكن لابد ما نساوش أن بالي كاين هناك واحد الموارد بشرية هي اللي كتسير هاد المستشفيات، فالتعامل مع القضية ديال الموارد البشرية هو أمر حاسم لإنجاز الخدمات والإستدامة ديالها.

فيما يخص الممرضين فلا بد من التفكير في الممرضين اللي هم في حالة ديال بطالة، مراجعة النظام ديال الترقية، إخراج هيئة الممرضين والقابلات، التفعيل خارج الإطار اللي كيلفو واحد الغموض، المساواة في التعويض عن الخطر، إخراج مصنف الكفاءات والمهن؛ أما بالنسبة للأطباء، فلا بد من تفعيل إتفاق 2015؛ أما النسبة للإداريين فلا بد أننا نجلسو معهم على الطاولة باش يمكن لهم ياخذو الحقوق ديالهم والمستحقات ديالهم وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيدة الرئيسة،

هو فعلا الإهتمام بالعنصر البشري في قلب يعني السياسة ديال وزارة الصحة لأن واعيين لأن باش يمكن نعالجو الإشكال ديال الصحة في بلادنا لازم ما نحفزو الموارد البشرية ونقويو من التواجد ديالها في المستشفيات، لكن في نفس الوقت نسهرو على الحضور ديالها. وبالتالي احنا كنحملو المسؤوليات الآن، في إطار تتبع ما يقوم به المدراء الجهويين

مريض، تبقى الصحة مريضة، لا يختلف إثنان على هذا الوضع. فما هو تصوركم لمعالجة وعلاج هذا الوضع؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير، الجواب.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا للسيد النائب المحترم، الحد من الفوارق في الولوج للعلاج من أهم التحديات ديال القطاع، فعلا أنما تتكلمو اليوم على العالم القروي، هذا هو سؤالكم اللي بعثو به، عرفت المؤشرات الصحية تحسن كيما قلتو في السنوات الأخيرة على مستوى شبكة العلاجات، إلا أنه التفاوت بين الوسطين القروي والحضري ما زال قائما. هناك محددات اقتصادية وإجتماعية اللي كتساهم فهاد الفوارق المتعلقة بالبنية التحتية في المناطق النائية اللي كتأثر الوصول للمؤسسات الصحية، وكتأثر كذلك في الإستقرار ديال المهنيين ديال الصحة بهذا المجال.

سنستمر، بطبيعة الحال، في إعطاء الأولوية للصحة بالعالم القروي، بتحسين الولوج واعتماد مقاربة خدمانية وتعزيز الموارد البشرية، هاد السنة عندنا نفس العدد ديال المناصب المالية كالسنة الفارطة، يعني، 4000 بشراكة مع القطاع الخاص، ثم كذلك تفعيل التعاقد مع الأطباء بالنسبة مع الجماعات الترابية، تعزيز كذلك العرض الصحي بإحداث مراكز صحية وتجهيزها والعمل في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، شق مهم فيها غادي يمشي للصحة بشراكة كذلك مع صندوق التنمية القروية في إطار البرنامج ديال محو الفوارق، هاد السنة فتحنا 15 مؤسسة صحية قروية كانت مغلقة، لأنه وفرنا لها الموارد البشرية، كذلك بغينا في العالم القروي فهاد المراكز الصحية نعملو ونراجعو السلة ديال العلاجات والخدمات باش يمكن للمواطن يحصل على جميع العلاجات في هاته المراكز وهذا كيقضى بطبيعة الحال التوفير ديال الكفاءات والتكوين المستمر ديالها، المستلزمات والأدوية الطبية اللي خصنا نوفروها وكذلك تحسين الولوج والنقل الطبي...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا انتهى الوقت. تعقيب السيد النائب.

النائب السيد محمد مديع رئيس الفريق الحركي:

السيد الوزير المحترم، شكرا على هاد المعطيات، ولكن راه ما كاين ما نخيبوراه المواطنين كيتشكاو، راه الحالة مزرية ديال المستعجلات، ديال المستوصفات ديال المواعيد، ديال «الراميد»، ديال الأطر ما كاينينش، ديال الدواء ما كاينش. راه المغاربة كيطالعو، تيشوفو، تيعيشو، تيعيشو معاناة، كاين بنايات فارغة، كاين السبيطار اللي من

المجتمع المدني، السؤال المطروح، لماذا يتم إقصاء هاذ المراكز التابعة لجمعيات المجتمع المدني السيد الوزير من عملية شراء هاذ الخدمات؟ لماذا يتم تبخيس العمل الخيري السيد الوزير؟ علاش بالضبط القطاع الخاص، القطاع الخاص وماشي الجمعيات اللي تابعة للمجتمع المدني؟ هاذوكيديرو تصفية الدم وهاذوكيديرو التصفية لحاجة أخرى السيد الوزير؟ كلهم كيديرو التصفية ديال الدم؟ جلالة الملك، في الخطاب ديالو الأخير، تيحث على تشجيع مختلف أشكال التعاون والمبادرات، دعم المبادرات الإجتماعية السيد الوزير، فياريت تطبقو ما جاء على لسان صاحب الجلالة، هاذي مدة 3 أشهر باش دزنا عندكم السيد الوزير وقلنا ليكم تحدثنا ليكم على مؤسسة أمل القصور الكلوي، وقلنا ليكم على أساس راه les kites يعني الأنبوب الطبي اللي خاص والثلثي باهظ، ولكن لم نجد أذان صاغية إلى حد الآن السيد الوزير، هذا يعني أن عندنا 2 حوايج، إما نعجلو بشفاء هاذ المرضى أو لا نعجلو بهم باش نرحلهم بالترحيل بهم إلى دار البقاء، لأن ما عندناش ما عندناش قاعة الانتظار عندنا القبور.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، هل هناك تعقيب إضافي؟ تفضل السيد الوزير، يبدو ما عندناش وقت معذرة، ما عندناش وقت السيد الوزير إيلا سمحتي عندك نفس السؤال غتكم في الجواب ديالكم، سؤال عن معاناة مرضى القصور الكلوي المستفيدين من خدمات نظام المساعدة الطبية رميد للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإشتراكي.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الإشتراكي:

السيد الوزير المحترم، عن معاناة مرضى القصور الكلوي والإجراءات التي تقوم بها وزارتك نساثلكم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

تنقول بأنه السيد النائب المحترم شكرا، بأنه المجهود اللي تنقومو به مهم، المجتمع المدني لما يتدخل 80% في التسيير ماشي في التجهيزات، يعني لما يدخل خصو يدخل بشكل كامل، يعني ماشي يبقى يطلب دائما من الوزارة أنه تمدو بالمعدات، احنا تنأديوعلى 10 آلاف ديال المرضى وبالتالي بغينا هاذ المجهود كذلك ديال الخواص وديال المجتمع المدني يستمر واحنا مستمرين في مجهودنا، فيما يخص القطاع الخاص ما كينحصرش الشراء ديال الخدمات للقطاع الخاص لما جا عندي النائب وقلنا بأنه احنا كنديرو تقييم ديال العملية وهذا جواب على سؤالكم لأنه العملية ديال الشراء مبتور منها مسألة الأدوية، لأن الأدوية ديال الناس

والمندوبون ومديري المستشفيات بالنسبة لنا يعني واحد الأعمدة محورية ديال السياسة ديال الموارد البشرية في القطاع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سؤال عن مراكز تصفية الدم للسيدات والسادة النواب من فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد مصطفى مشارك:

السيد الوزير، عن وضعية مراكز تصفية الدم ببلادنا نساثلكم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد النائب المحترم،

المرضى ديال القصور الكلوي، أولا هاذ المرض هو مشكلة ديال الصحة العمومية، فعلا كيتفاقم سنة بعد سنة نظرا لعوامل الخطر المعروفة...

السيدة رئيسة الجلسة:

زيد شوية الصوت السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

نظرا للعوامل ديال السن، وديال يعني داء السكري، وارتفاع الضغط الدموي كنمرو من 2300 حالة في 2004 إلى أكثر من 20 ألف حالة اليوم. هناك 2000 حالة سنويا وهناك برنامج وطني لتجاوز هاذ النقص في التغطية العلاجية وفي الموارد البشرية للاستجابة للطلب الحالي فيما يخص التصفية ديال الدم، تقريبا 6700 التي تينتم التكلف بهم في المستشفيات، 3 آلاف في القطاع الخاص زائد ما يتم التكلف بهم على المستوى يعني المنظمات ديال المجتمع المدني 80% ديال الجمعيات كتشتغل اليوم في تدبير هاته المراكز، أكثر من 250 مليون ديال الدرهم ديال شراء الخدمات.

فيما يخص الموارد البشرية من 80 طبيب في 2012 إلى أكثر من 130 طبيب في 2017، من 500 ممرض إلى أكثر من 650 ممرض، هذا تبين يعني المجهودات اللي كنقومو فيها باش يمكن نتحداو النقص اللي كاين...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد النائب، تفضل.

النائب السيد مصطفى مشارك:

قلتوها السيد الوزير قلتو بأن 80% كتكلف به الجمعيات ديال

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير تفضل.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

أنا كنعواد نكررها ليك أ السيد النائب، احنا عازمين باش نشريو جزء من الخدمات من عند المؤسسات ديال المجتمع المدني، باش يمكن نعالجوا هاد الطلبات دياكم، وفي نفس الوقت ما نبقاوش نوضعوا يعني كل هاد الإمكانية ديانا غير عند القطاع الخاص في الوقت اللي هناك قطاع اللي خاصنا نميوه اللي هو القطاع الثالث ديال المجتمع المدني وأنا معاك في هاد الشئ وغنمشيو فيه إن شاء الله، خاصنا تقييم لهاد التجربة أولا..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سؤال متعلق بارتفاع الإصابة بداء السل السيدات والسادة نواب فريق العدالة والتنمية تفضلوا السيدة النائبة.

النائبة السيدة إشراق البويضي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم، رغم المجهودات المبذولة لمحاربة داء السل ببلادنا، إلا أننا نلاحظ أنه في تصاعد مهول وأصبحت المستشفيات بؤرة من بؤر العدوى في صفوف المستخدمين والأطر الطبية، وخصوصا على سبيل المثال لا الحصر المستشفى الجامعي بمراكش ومستشفى الرازي، لذا نسائلكم عن التدابير المتخذة للحد من هذا الوباء الفتاك؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيدة النائبة، داء السل مرض متنقل معدي، ولكن ما بقاش خطر متحكم فيه اليوم، هناك مجهودات كبيرة اللي تبدلات في العقود الأخيرة، إلا أننا ما زال كندسجلوا سنويا تقريبا 30 ألف حالة، في الوقت اللي المقدر فيما يخص يعني المنظمة العالمية للصحة كتكلم على 36 ألف حالة، فيها 52% ديال السل الرئوي، 217 ديال الحالة مقاوم للأدوية، اللي يمكن يخلعنا هو السل المقاوم للأدوية، 217 حالة سنويا، 64% هم شباب بين 15 و 45 سنة، إذن كيمس واحد الساكنة نشيطة ثم 86% مركز في 6 تالجهات الأكثر من ذلك هناك 5 ديال المدن الكبرى ضواحي المدن اللي كتركز 70% ديال الحالات، هناك في إنجازات مجانية ديال العلاجات، 60 مليون درهم سنويا في 2016 ديال الأدوية ضاعفناها في 4 سنوات، ثم كذلك البرنامج اللي بدا في 1990 وسالا في 2016، تمكنا باش نخفضوا الإصابة ب30% ونخفضو نسبة الوفيات

اللي كيديرو الحصاص عند الخواص خصهم يمشيو ياخذوها في المراكز الصحية، واحنا كنوفر المنديويات يعني دائما غلاف مالي خاص بهاد الأدوية ديال erythropoietine ثم كذلك ما يتعلق بالتحليلات الطبية اللي كتتنجز هادو حاملين ديال الرميد وبالتالي كيستافدو من المجانية ديال التحليلات الطبية على مستوى المؤسسات العمومية، وكاين واحد الإتفاقية مع بعض المؤسسات ديال المجتمع المدني باش اللي كيمشيو عندويمكن يستافدو من عند القطاع الخاص من التحليلات الطبية لما ما كتوجد شي على مستوى القطاع العمومي، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد النائب تعقيب.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الوزير،

بطبيعة الحال احنا عارفين الوضع الصحي في البلد ديانا والإكراهات كبيرة جدا، لكن المعاناة ديال المرضى ديال القصور الكلوي هي كبيرة كذلك، خاصة ذيك الفئة اللي كيوصلو لدرجة ديال الدياليز وبمستويات مرتفعة، الملاحظ السيد الوزير هو أنه في الوقت اللي المجتمع المدني كيلعب واحد الدور هام جدا في تقديم واحد المجموعة ديال الخدمات فيما يتعلق بهاد الجانب ديال التصفية ديال الدم، نلاحظ بأن الوزارة لا تقوم بدورها كما يجب لأنه هناك واحد المجموعة ديال المراكز اللي تم الإنشاء ديالها من قبل المحسنين ومن قبل الفاعلين في العمل الجمعي، واللي وفروا حتى التجهيزات، ولكن كيلقاو نفسهم أمام واحد الحاجز اللي هو الموارد البشرية، اللي هما الأطباء المختصين في هاد المجال، نعطي مثال بسيط وكنت شفت مع الوزير السابق ما يتعلق بمدينة وزان مركز يعني جهزولكن الآن الطبية التي كانت هناك قدمت استقالتها وبالتالي توقف العمل، المفروض على أنه كاين واحد النوع ديال البيروقراطية التي تعيق هاد المراكز على أنها تقوم بالدور ديالها، الوزارة خاصها تجتاهد في هاد الجانب وتخصص ميزانية استثنائية لأن هادي فئة من المواطنين تعاني نفسيا وجسديا مادية وصحيا..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، نظرا لضيق الوقت، هل هناك تعقيب إضافي بخصوص هذا السؤال؟ تفضل السيد النائب فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد مصطفى مشارك:

عندنا تقريبا 70000 حصة سنويا، 700 مريض، وهاد الرقم هذا راه تيعبر على كل شيء أ السيد الوزير، إيلا بغيتوا تكلفوا 9 المراكز اللي عندنا احنا راه ما تنشوفوا ولو درهم واحد من عندكم السيد الوزير، تكلفوا ب9 تالمراكز نعطيوكم سوارت من غدا مع 8 تالصباح، شكرا.

حالة الإصابة بداء السل خلال سنوات الأخيرة فقد تم تسجيل 88 إصابة لكل 100 ألف نسمة حسب إحصائيات رسمية سنة 2016 بزيادة 31 إصابة جديدة، وفي الوقت سجل المغرب سنة 2017، 91 إصابة لكل ألف نسمة و37 ألف حالة جديد وحيث يتمركز داء السل بشكل كبير في الأحياء الهامشية للمدن الكبرى طنجة هي تتصنف في المرتبة الأولى وكذلك ما بقاتش غير في وكاين السكن الغير اللائق وكثافة سكنية وكذا حتى سوء التغذية وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا ما كاينش تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

أنا غير نبغي من هاد المنبر نأكد على أنه ما خصناش نخلقو الهول من هاد المرض، لأن الأرقام اللي عندنا معترف بها دوليا، والمغرب يعتبر من الدول اللي تقدمت بشكل كبير في محاربة داء السل، هناك التزام دولي رئيس الحكومة في الجمعية العامة للأمم المتحدة التزم على المستوى الدولي بالقضاء نهائيا على هاد الآفة في 2030، كما نجحنا في التزاماتنا السابقة فيما يخص يعني أهداف الألفية الثالثة، فما نهولوش واحنا عندنا إستراتيجية غنشتغلوا عليها باش نوصلوا ل 90% ديال الكشف و90% ديال العلاج إن شاء الله باش يبقى المنحى التنازلي في القضاء على هاد المرض، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إذا سمحتوا نرفعوا الجلسة لأداء صلاة العصر لمدة عشر دقائق ونعاود نرجعوا لنستأنف بقية الأسئلة، شكرا لكم. رفعت الجلسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيدات والسادة النواب، نستأنف المرجو أن تلتحقوا بأماكنكم.. رجاء السيدات والسادة النواب يخليو السيد وزير الصحة راه هو اللي عندو السؤال. سؤالين عندهم وحدة الموضوع، ويتعلق الأمر بالمرضى النفسيين والعقليين، لذلك سيتم طرحهما دفعة واحدة لينالا جوابا موحدا من طرف السيد وزير الصحة. السؤال الأول لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الحق الناحجي:

السيد الوزير، تعاني الصحة العقلية والنفسية من قلة المراكز المختصة وقلة الموارد البشرية التي تشتغل بهذا المجال. لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات الاستعجالية التي تنوون القيام بها من أجل تحسين مستوى الصحة العقلية والنفسية بالمغرب وشكرا.

ب63% ونرفعو من الكشف المبكر إلى 88%، ارتفاع نسبة العلاج إلى 87%، اليوم بطبيعة الحال هاد الشئ راه عطانا جوائز على المستوى الدولي، اليوم عندنا برنامج آخر طلقناه في مارس الأخير، العداوى داخل المستشفيات كاينة باش نقولوش، ماشي غير داء السل، واحد العدد ديال الأمراض وفي الخارج هذا مشكل كبير ديال la resistance ديال المقاومة لبعض الجرثومات داخل المؤسسات الإستشفائية، هذا مسألة أخرى ما مرتبطاش بداء السل، التحديات بطبيعة الحال هناك المحددات السوسيو اقتصادية، داء السل ما كهمش وزارة الصحة، تهم كذلك المسألة ديال الفقر، المسألة ديال السكن، السكن اللي فيه التهوية، اللي فيه الضوء.

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، شكرا، تعقيب السيدة النائبة.

النائبة السيدة مريمة بوجمعة:

السيد الوزير، الواقعة ديال الإصابة ديال الأطر الطبية والتمريضية بمستشفى الرازي ومراكز استشفائية أخرى منها تطوان ينبه إلى إخفاقات الوزارة في محاربة داء السل من داخل مؤسساتها الصحية، أكيد احنا ما بغيناش نهملوا ولكن يجب أن نذهب في إنتاج التقليل من الإصابة من هاد الداء، وإذا كنا في 2016 سجلنا 81 حالة في كل 100 ألف راه دايا سجلنا في 2017 92 حالة في كل مائة ألف ونسبة التقليل خصها تكون عندنا 6% ماشي 3% باش نوصلوا ل10 الإصابة في كل مائة ألف على حسب التعمدات ديالنا الدولية، تونس قريبة منا عندها 26 إصابة في كل مائة ألف، السيد الوزير كاين مجهودات كاين ميزانيات كبرى مرصودة ولكن هاد الداء يزحف بقوة في اتجاه المدن الكبرى في اتجاه المناطق الشبه الحضرية في اتجاه الأنسجة العتيقة راه هو كبحصد ألف روح في كل سنة، المعدل ديال 2 على الأقل يجب الوقوف على تردي الوضعية ديال الشبكة دالمؤسسات الصحية، كاينة ضعف الخدمات بوغراقية نموذجيا، كاين نقص في الأطر الطبية طيب واحد في مركز جهوي اللي هو باب تود بتطوان، كذلك كاين نقص في مواد التشخيص، كاين كذلك الضعف في الحكامة ديال تسيير هاد المؤسسات، خاصنا واحد البرنامج ديال التطهير الوبائي من مرافق ديال المؤسسات الصحية.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت، هل هناك تعقيب إضافي؟ فريق الأصالة والمعاصرة

النائب السيد نور الدين البروشي:

شكرا السيدة الرئيسة،

هناك قلق كبير في الأوساط الطبية وجمعية ذات الصلة بارتفاع

نقطة اللي بغينا نزيدوها في أفق 2021 باش نوصلو 133 نقطة. ثم هناك توفير الأدوية وتطوير برامج التأهيل وإعادة إدماج المرضى. هاد المرض خصوصاً مقارنة نفسية صحية واجتماعية، وخصوصاً كذلك المساهمة ديال المريض بنفسو، لأن هو واحد الوقت ملي كيوعي بالمرض ديالو تيولي هو مساعد في العلاج، الأسرة كذلك مدعوة إلى المساهمة في العلاج، والمجتمع كذلك بنظرتو لهاد المرض، لا فيما يخص الأمراض ديال الاضطرابات ولا حتى المسألة ديال الإدمان اللي كتأدي بعض المرات إلى اضطرابات نفسية.

فمن هاد المنبر تنقولو بأنه هذا مسألة اللي كتهم اليوم قطاعات أخرى، هناك المقاربة الحقوقية كذلك اللي خصنا ناخذوها بعين الإعتبار وما يتعلق بالتحسيس والتوعية في المدارس، على مستوى الجامعات، الترويج لثقافة حقوق الإنسان قلتما، وكذلك برامج ديال التربية النفسية للمرضى ولأسر ديالهم وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السيد النائب من الفريق..السيدة النائبة تفضلي من فريق العدالة التنموية.

النائبة السيدة أمينة فوزي ديدي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، ننظن بأن اليوم خص وزارة الصحة تكون عندها الشجاعة السياسية وتقول بأنها فشلت في وضع آليات الصحة النفسية والعقلية بالمغرب. الإحصائيات اللي عندنا هي مخيفة، صراحة التقرير ديال منظمة الصحة العالمية يقول بأنه عدد المصححات عندنا قليلة جدا والمتواجدة منها في حالة مهالكة، بالإضافة إلى كون أغلبها تبتواجد على المحور الرابط ما بين الرباط والدار البيضاء، الموارد البشرية ضعيفة جدا النقص تيوصل تقريبا 45% حسب الإحصائيات دائما ديال منظمة الصحة العالمية عندنا التوصية ديالها هو سرير واحد لكل 100 ألف نسمة، احنا للأسف عندنا يالاه 0,64 سرير، بالنسبة للأطباء عندنا طبيب واحد لكل 100 ألف نسمة، دائما في المغرب يالاه واصلين 0,85 طبيب لكل 100 ألف نسمة، وهذا الرقم مخيف صراحة. إضافة إلى كون الأدوية المخصصة للصحة النفسية والعقلية تتشكل في المغرب 1,2%، الرقم الموصى به من طرف المنظمة هو 2% من الميزانية العامة للأدوية، هذا من جهة؛

من جهة ثانية، الأرقام كذلك تشير إلى أن 3 مليون دالمغاربة مصابون بالإكتئاب و مليون ونص ديال المغاربة مصابون بمرض القلق أو حالات القلق، هاد الشي تيدفع الوزارة إلى إعادة النظر في المخطط الوطني للصحة النفسية والعقلية وتعطيه واحد الأهمية كبيرة خاصة فهاد الولاية من أجل حماية المغاربة من الاضطرابات النفسية اللي رجعو مصابون بها؛

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السيدات والسادة من فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد هاشم أمين الشفيق:

نسائلكم السيد الوزير، عن ظروف استقبال المرضى الذين يعانون من أمراض نفسية وعقلية ببعض المستشفيات المغربية، جهة الدار البيضاء كمثال.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير للجواب.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا للسيد النائبين،

النتائج ديال المسح الوطني للسكان لأكثر من 15 سنة، بينات بأنه فعلا هناك خطورة ديال الوضع بالنسبة للصحة النفسية والعقلية، حيث 26% يعانون من الاكتئاب خلال حياتهم، 9% كيعانيو أمراض اضطرابات القلق و 5,8% اضطرابات ذهنية، منهم 1% كيعانيو من مرض الانفصام «la schizophrénie». العرض الصحي اليوم ما كافي، ولكن كيتطور، 36 مؤسسة استشفائية، بطاقة استيعابية د 2238 سرير، 290 طبيب نفساني بين العام والخاص و 1069 ممرض. 90 مليون هي ميزانية الأدوية اليوم، وتزادت ب 6% في الأربع سنوات الأخيرة.

الإجراءات اللي كنعملو بها اليوم من أجل تحسين الجودة وتقريب الخدمات وتوسيع التغطية ديال المؤسسات الصحية المتكفلة بهاد الأمراض، هناك إتمام المشاريع ديال المستشفيات بأكادير، بالقنيطرة، مستشفى ثاني على مستوى بني ملال، ثم كذلك الإهتمام بالطب النفسي لدى الأطفال والمراهقين. كذلك فتح وحدات ديال معالجة الإدمان، إما داخل هاد المستشفيات ثم الطب النفسي الشرعي كذلك. ثم قررنا باش كل مستشفى جامعي، خاصة هادو الجداد اللي كيتبناو كيتوضع فيهم كذلك مصلحة خاصة بالصحة النفسية ديال المستوى الثالث، إضافة إلى إنشاء وحدات مندمجة، باش نبت نحاربو هاد الشي ديال الوصم المرتبط بهذه الأمراض، بغينا في كل المستشفيات نعملو مصلحة خاصة بالطب النفسي. اليوم عندنا 23 مصلحة داخل المستشفيات اللي موجودة، فيها 665 سرير. وهاد الشي الهدف من هو الأئسنة ديال هاد المؤسسات الصحية، وكذلك كاين عمل على تحسين الأمن لعلاج المرضى، وكذلك الأمن بالنسبة للعاملين.

هناك كذلك هدف تعزيز عدد ديال نقط الاستشارات الطبية، مراكز صحية يمكن كذلك تقوم باستشارات طبية في الطب النفسي، إما بتكوين أطباء عامون، إجراء التكوينات في المسألة ديال الإدمان، في الإقلاع عن التدخين، في بعض الاضطرابات اللي من مستوى أول، 50

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيدة النائبة على هذا السؤال، سواصل ونواصل إصلاح المنظومة الاستشفائية عبر تأهيل المستشفيات الإقليمية، تأهيل البنيات التحتية وتجهيز المستشفيات وتقوية الطاقم الطبي والرفع من وتيرة أشغال الصيانة. في سؤالكم كتكلمو على الصيانة كذلك، يمكن لي نقول لكم بأنه الوزارة في خمس سنوات الأخيرة كتخصص 850 مليون ديال الدرهم للتجهيزات، من خلالها تم الاقتناء ديال 11 ديال جهاز التصوير المغناطيسي «IRM» و23 جهاز سكانيير، 78 منصة راديو التصوير الإشعاعي، 72 جهاز الفحص بالصدى. وبالتالي احنا كنجاولو نزلو الخريطة الصحية ديال «IRM» لكل جهة وسكانيير لكل إقليم. كايين الأقاليم اللي فيها على الأقل 4 ديال السكانيير تنقول للواحد، ثم كذلك ما كايين شي مستشفى اللي ما فيهش على الأقل واحد table de radiologie اللي كتشتغل وهذا شفتوبعيني. عشرات المستشفيات اللي زرت تيكون على الأقل 2 حتى ل3 اللي كايين، ثم ما يتعلق بالكشف عن الصدى. الاعتمادات المالية المخصصة للصيانة كذلك كترتفع، الآن 100% ديال التجهيزات...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ناخذو تعقيب السيدة النائبة.

النائبة السيدة زينب قبوح:

السيد الوزير، ولينا كنجشمو نطرحو السؤال ديال الصحة ونتلقاو نفس الجواب، اليوم ما جيتش باش نتكلم عن النقص الحاد في الأطر الطبية والشبه الطبية والأدوية والتجهيزات والبنيات التحتية وحتى الصيانة. ولكن بغيت باش نتكلم اليوم على واحد المشكل كبير اللي هو كيفية تدبيركم وتعايطكم مع إضرابات نقابة الأطباء، نتيجة عدم تلبية مطلبهم الأساسي اللي كلكم عارفينو تحت الرمز 509، واللي هو المسؤول على الإضرابات وعلى الخدمات اللي كتوقف. بل أبعد من ذلك، كنجشيو حتى للاستقلالات الجماعية للأطباء.

المشكل السيد الوزير، راك اطالعتو عليه، كنجشركم على الزيارة اللي قمتم بها لجهة سوس-ماسة، وبالخصوص لإقليم تارودانت واللي عطيناكم ملفات، حملناكم بملفات اللي هي ثقيلة، واللي هي مهمة وحيوية لإنعاش القطاع، وراه عرفتو السيد الوزير، عن قرب المشاكل اللي كنعيشوها. فالله يجازيكم بخير راه سوس-ماسة تنتظر وتحتضر وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

هل هناك تعقيب إضافي؟ تفضل السيد النائب من فريق الأصالة المعاصرة.

نقطة أخيرة السيد الوزير، تتعلق بالمركب الصحي والإجتماعي في «بوا عمر»، كان هناك وعد أنه غادي يكون واحد المركب صحي واجتماعي، لحد الآن في المخطط...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا انتهى الوقت، فريق التجمع الدستوري تعقيب.

النائب السيد هاشم أمين الشفيق:

شكرا السيد الوزير،

ولكن السيد الوزير، راه اعطيناكم سؤال على الأمراض النفسية والعقلية وليس على الإدمان. لأن السيد الوزير، قطاع الصحة بالضبط كيعاني في جميع المجالات والجنح الخاص بالأمراض العقلية والنفسية هو كارثي في جميع المستشفيات، اذا اخذنا جهة الدار البيضاء، سطات بالضبط مستشفى الرازي للأمراض العقلية والنفسية «تيط مليل» إقليم مديونة فهو يعاني في صمت، في ظل لامبالاة المسؤولين عن هذا القطاع. السيد الوزير، مستشفى «تيط مليل» كيتوفر على 110 سرير، 40 سرير يعني محجوزين من طرف الوضع القضائي المحالون من طرف المحاكم، 30 سرير جاو لهم الناس ديال «بوا عمر» بعد ما كانوا 77، بقات عندنا 40 سرير، واش 40 سرير السيد الوزير، هي اللي غادة تقوم بجهة الدار البيضاء؟ ما يمكنش ظروف نقل المصابين يعني بالأمراض النفسية والعقلية كتعرفوا السيد الوزير أنها هي ظروف صعبة، ولكن مع ذلك، أنه ملي كيوصلو ما الثلاثة ديال العشية ما تيلقاوش تما اللي كيستقبلهم، وكيليو هداك اللي l'ambulancier خصو يقلب على حل كيفاش يدير يردو، هذا مشكل السيد الوزير، خصنا يتم التدارك ديالو؛ ثاني السيد الوزير، أن، خصنا نعرفو بأن المستشفى ديال «تيط مليل» كيتوفر على واحد 20 هكتار باقية وراه خاوية، ممكن نديرو ليه التوسعة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، انتهى الوقت، هل هناك تعقيبات إضافية بخصوص هاد السؤالين؟ تفضل السيد الوزير، ما عندكش الوقت السيد الوزير، معذرة. نتقل إلى سؤال عن وضعية المستشفيات العمومية للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائبة السيدة زينب قبوح:

حول وضعية المستشفيات في المغرب، نسائلكم السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير للجواب.

النائب السيد محمد ابراهيمي:

تكلمتي لنا على مستشفيات العالم القروي، احنا عندنا إشكال غير في المجال الحضري. نعطيك مثال، بغينا حلول السيد الوزير، أما سؤال جواب بلا متابعة، ما عندنا علاش. تكلم واحد السيد النائب قبل مني قال أودي 30.000 طبيب ل30.000 نسمة، أنا نقول لك طبيب ل 600.000 نسمة في إقليم بركان، متخصص في ولادة النساء، هذا إشكال السيد الوزير. احنا لحد الآن واش هاد الطبيب يخدم 24/24 ساعة؟، يخدم أسبوع كامل؟. واش هاد السيدة اللي غادي تيجي لهاد المستشفى الإقليمي وغادي تضرب 30 كيلومتر من العالم القروي وتهود للمجال الحضري، ومن المجال الحضري خصها تضرب 60 كلم وتطلع لوجدة، واش هاد الطبيب راه إنسان قبل ما يكون طبيب، راه إنسان، راه ماشي Robot. وهذا إشكال السيد الوزير، ونطلبو منكم باش تعينولنا طبيب في أقرب الأجال، ونعطيك مثال، هاد الطبيب هذا راه دار إشعار..شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد أحمد أدراق:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد الوزير،

أنا بداية بإسم فريق العدالة والتنمية كنشكرو الحكومة على الزيارة ديالها لجهة سوس-ماسة، وكذلك زيارتكم لمختلف المستشفيات ديال الجهة. إلا أنه السيد الوزير، لابد من التأكيد على أن إقليم إنزكان-آيت ملول، اللي فيه اليوم 600.000 نسمة من أصول ديال 100 مدينة مغربية، يحتاج إلى مستشفى جديد. ثم كذلك مستشفى القرب بالقليلة اللي فيها 100.000 نسمة، التعجيل بالبناء ديالو. هاد 100 مدينة السيد الوزير، راه كيجيو كلهم كيداواو، وأغلب المدن كيجيو كيداواو عند العائلة ديالهم في انزكان، لا بد من مستشفى جديد في إنزكان، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الفريق الإستقلالي، تفضل.

النائب السيد عبد الغاني جناح:

السيد الوزير، لا يعقل أن يكون المستشفى الإقليمي بشيشاوة لا يتوفر على جهاز لتخطيط القلب، بحيث أن المصابون بالاختناق يتم توجيههم إلى المستشفيات بمراكش وهم ما بين الحياة والموت، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير للجواب.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيدة والسادة النواب،

من المؤكد أنه بعض الأقاليم ما زال كتعرف نقص، واحنا غندشتغلو تقريبا واحد عشرين ديال الأقاليم اللي خصنا بسرعة نقويو فيها الإمكانيات. ما زال عندنا الإشكال ديال الموارد، 4000 منصب شغل هاد السنة مع العلم أنه نتمناو أنه البعض ديال الأطباء العامون يلتحقوا بالأماكن ديال العمل ديالهم، المسألة ديال غياب كذلك مطروحة وهادي نتحاولو نشتغلو عليها. إضافة إلى ذلك، أنا مع اللي تكلموا على المسألة ديال الوضع ديال الأطباء، والوضع ديال العاملين خصنا ننتبهو بأنه الأطباء راه ماشي موظفين يعني عاديون، وبالتالي خص واحد المقاربة كنشتغلو عليها في إطار الحكومة باش في الحوار الإجتماعي يتم اتخاذ المبادرات اللازمة لتحفيزهم على العمل.

في المناطق البعيدة كايين عمل مع وزارة الداخلية، مع السلطات المحلية باش يمكن نوضعو تحفيزات من ناحية السكن واحد المجموعة ديال المجالس الإقليمية اللي عملت أجرة يعني، أجرة تكميلية لهاد الأطباء كايين اللي كيخلص الكرا، كايين واحد العدد اللي كيجيبو حلول ميزانة، كايين كذلك المسألة ديال التعاقد مع القطاع الخاص أو التعاقد مع بعض الأطباء اللي ما فضلو يشتغلو معنا ولكن مستعدين أنهم يتعاقدو مع المجالس المنتخبة ولذلك، إن شاء الله، كنتظرو واحد الدورية فهاد المجال.

فيما يخص سوس-ماسة تحتضر، أنا ما متفقش، فيما يخص المؤشرات الصحية وهاد الشئ قلناه في الزيارة اللي قمنا بها مع السيد رئيس الحكومة، أنه المؤشرات الصحية هي أحسن من جهات أخرى. بطبيعة الحال، هناك تفاوتات داخل كنشتغلو عليها، هناك مركز استشفائي جامعي غيحل واحد العدد ديال المشاكل من المؤكد، ولكن خصنا كذلك نعززو الشراكات، وأنا ماشي مع الفكرة ديال خصنا مستشفى جديد، كان خصنا عرض علاجي يمكن نوسعو، يمكن هذا، ايلا ما عندناش الإمكانيات ديال مستشفى جديد اللي كيسوى اليوم 400 مليون و500 مليون وكنديرو 8 سنين باش نبنوه، أنا ما مستعدشاي، أما تجيبوليا حلول ديال سنة أو سنتين واللي يمكن...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا انتهى الوقت. السؤال الموالي عن تأخر مواعيد الفحوصات الطبية للسيدات السادة النواب من فريق الأصالة المعاصرة.

النائب السيد عبد الرحيم واعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير، هاد القضية لما نعرفه فيكم من جد بغيناكم تشدوها بواحد الحزم كبير باش الناس تبدا تمشي وتقضي الغرض ديالها، راه من أصعب ما كاين هداك المواطن، وخصوصا كذلك كنطلبو باش تكون ليونة شوية في التعامل مع المرضى مثال: نعطيك نموذج، مثال كاين الناس اللي مثال في جماعة «وسلسات» مثال، كيمشيو من تما يطلبو مثال باش يمشي يداوى عندو «الراميد» كيحيلوه مثال للإقليمي، من الإقليمي للجيهوي للراشيدية لفاس. السيد الوزير، واش كنتعتبرو هاد الشئ هاد المسكين مغلوب في أمره بالعكس أكادير قريبة ليه، مراکش قريب ليه، كذلك في ما يخص كذلك الليونة تكون، كاين امرأة كتمشي بوليدها بغات تدير غير الجلبة، كيقول لها لا سيري للجماعة ديالك فين تديري الجلبة، المستوصف فديك الجماعة. علما أنه المستوصف حداها، قريب لها كتمشي حتى ليه، تكون واحد شوية الليونة فهاد المسائل. نرجع معاك السيد الوزير لهاد القضية ديال المواعيد...

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد النائب معذرة، كاين شي تعقيب إضافي بخصوص هاذ السؤال؟ السيد الوزير عندك شوية الوقت.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

السيد النائب كنشكرك، واحنا ما يمكنش نقبلو أنه ميعاد يفوت هاد العام ولا عام ونصف ولا عامين اللي كتكلم عليها، هذه مسألة خطيرة ونهنا لها لأنه احنا المعدل اللي عندنا هو 42 يوم، بين 9-10-2018 و10-10-2018 هو 42 يوم، وبالتالي غنشوفو تنوقفو على هاد الحالة هاذي وتنقول بأنه احنا تنلحو على تتبع المؤشرات، عدد المواعيد المحجوزة وعدد المواعيد الفعلية لأن فيها الحجز والاستفادة، وعدد المواعيد الملغاة، والمتوسط لمدد المواعيد، وهاد الشئ غيكون فيه واحد المتابعة إقليم بإقليم، مستشفى بمستشفى وتنشكروكم على التنبيه، والناس ديال الإعلام كذلك كنشكروهم فين ما تخرجو شي حاجة تنقومو باللازم، إيلا كان هاد الموعد طويل يعني هذا إما الطبيب مكابنش، إما خطأ إلكتروني، إما خطأ يعني يمكن يوقع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سؤال عن التدبير المالي لنظام المساعدة الطبية «راميد» لفريق الأصاله والمعاصرة.

النائب السيد عدي بوعرفة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، كيف يتم التدبير المالي لنظام المساعدة الطبية «الراميد»؟ شكرا.

شكرا السيد الرئيسة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني النواب المحترمين،

السيد الوزير المحترم، نسائلكم حول تأخر مواعيد الفحوصات الطبية والجراحية، هنا السيد الوزير، ما أعددت؟ واشناهي التداير اللي اتخذتو باش هاد الناس اللي كيمشيو للمواعيد ييداويلقاو الجواب ديالهم؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

أولا، النظام ديال المواعيد بالنسبة لنا أساسي وإيجابي، وخصنا نزيدو نظوروه، لأن كييعفي المواطن من الكثرة ديال التنقلات ومن النفقات المترتبة عن ذلك، ثم كذلك كيسهل علينا الولوج إلى المعلومة والتتبع ديال، يعني، المردودية ديال المستشفيات ديالنا، أخذ المواعيد كي يمكن كذلك أخذ المواعيد خارج أوقات العمل، انطلاقا إما من التطبيق اللي يمكن التحميل ديالو على مستوى الهواتف. هناك حرص ديال الوزارة على أنه لا المديرين ديال المستشفيات، ولا المندوبين، ولا المديرين الجهويين يقوموا بزيارة لهاد البوابة الإلكترونية باش يشوفو مدى الفعالية والديمومة ديال هاد النظام، أنا متفق بأنه الآن واحنا درنا هدف باش نوصول 50% ديال أخذ المواعيد عبر الهاتف، يعني، عن بعد في الوقت اللي اليوم ما زال ما وصلناش لهادشي، لأنه غيخلينا نعقلنو، يعني، العمل داخل المؤسسات ونتبّعو، لأنه حنا ملي كيوصل الموعد فوق شهرين واحد الإشعار كيخرج عندنا، une alerte، كتخرج كيقول لنا راه كاين شي مشكل هنا كنتدخلو، والتدخل هو في بعض المرات، كتكون يعني، حملات طبية باش يمكن نقلصو من اللوائح ديال المواعيد خاصة في الاستشارات الطبية أو في العمليات الجراحية شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد النائب للتعقيب.

النائب السيد عبد الرحيم واعمر:

شكرا السيد الوزير المحترم على الجواب ديالكم، بكل صدق وسأكون معكم صريح جواب غير شافي وغير كافي، علاش؟ لأن اليوم المواطنين السيد الوزير المحترم، كاينة 6 شهور، كاين عام، كاين عامين، زميل بجاني الصديق ديالو طالب موعد أعطوه 2020 على العينين. السيد الوزير المحترم، بغيتكم تعرفوا أش كيوقع للمواطنين رعايا صاحب الجلالة، فهاد القضية ديال المواعيد، ملي كييعطيو عام ونصف ولا عامين كييجي كيقول ليه السكانير راه en panne خاسر، يعاود يرجع.

كذلك لا بد أن نستحضر بأنه المواطن في وضعية ديال هشاشة، هناك الأداء ديال مجموعة ديال المجالس المنتخبة، وهي أداءات ملزمة بالنسبة للمجالس. مع الأسف مجموعة ديال المجالس ما كديرش هاد الاعتمادات المالية، بالتالي أنه مفروض على وزارة الداخلية أنه تفرض على الجماعات الترابية دَير هاد الاعتمادات المالية، وإيلا ما دارهاش أي رئيس وبالتالي أنه يجب على وزارة الداخلية أن ترفض الميزانية، لأن كما قلتي السيد الوزير، هي الاعتمادات المالية مسؤولية الجميع في التضامن منذ البداية.

كما أنه لا بد من التذكير كذلك بالمعاناة ديال المواطنين، أنا ما غنرجعش لواحد النقطة أساسية كان قالها جلالة الملك في الخطاب الأخير، السيد الوزير، أنت تعرف جيدا أن الدستور المغربي لأول مرة بنص صريح وواضح الفصل 31 الحق في الصحة حث من حقوق الإنسان انسجما مع المواثيق الدولية وخاصة الفصل 25 من حقوق الإنسان والمادة 12 ديال عهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا بد من التذكير بالخطاب الملكي الأخير في عيد العرش السيد الوزير، جلالة الملك، تحدث على إعادة النظر في المنظومة الصحية ببلادنا...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية.

النائب السيد رشيد حموني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، بالفعل نظام «الراميد» كخلق مشكل في الحكامة وفي التمويل، كما أشار السيد النائب من بعد تقديم هاد المشروع كان التزام ديال الحكومة بتمويل هاد النظام ب3 دالمليار الدرهم سنويا. اليوم وزارة الصحة هي ضحية لعدم التزام وزارة المالية لتمويل هذا المشروع، كذلك المشكل القانوني المساهمات ديال الجماعات المحلية اليوم مجمدة عند ANAM...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، هل من تعقيب إضافي آخر؟ تعقيب إضافي لفريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عدي بوعرفة:

بعجالة في المناظرة ديال مراكش في الرسالة الملكية السيد الوزير، يقول جلالة الملك: «هذه المناسبة نود على الخصوص تأكيد حرصنا الشخصي على تفعيل الأمثل لنظام المساعدة الطبية «راميد» وتجاوزة لكافة المعوقات وتطويرة وتبسيط مساطره ضمانا للاستفادة الواسعة للفئات المعوزة من المواطنين، وشكرا». هادي الرسالة الملكية ديال المناظرة ديال مراكش.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد النائب،

لحد الآن كايين نظام المساعدة الطبية، ولكن التدبير المالي بالشكل اللي خاصو يكون يعني الفصل بين التدبير المالي وتقديم الخدمات مازال ما كايينش. اليوم 75% ديال المساهمة في المالية ديال «الراميد» كتجي من الدولة، 19% من الأشخاص اللي هما في وضعية هشاشة، و6% راه كتجي من الجماعات الترابية. اليوم حقيقة التجربة بينات على المحدودية ديال التمويل العمومي لهاد النظام، خاصة من صندوق التماسك الإجتماعي، لذلك احنا اليوم في عمل عميق باش نشوفو كيفاش نوصلو لهاد الهدف ديال التفريق ما بين ما هو تدبير مالي بالتالي كنعقلو على واحد الهيئة مستقلة اللي يمكن تقوم بالتدبير، باش تكون يعني الوضوح والشفافية، كذلك باش يمكن يكون عندنا الاستدامة ديال الموارد المالية كيف يمكن لينا نجعلو مجموعة ديال الموارد جبائية وغير جبائية يعني تغذي هاد الصندوق اللي خاصو يكون خاص بالصحة ماشي داخل في التماسك الإجتماعي، ثم بعد ذلك كيف يمكن لينا نقحمو القطاع الخاص كذلك، لأنه الهدف هو نوصلو إلى تغطية صحية أساسية شاملة بدون التفريق بين هاد المواطن يمشي يمكن لو يمشي لينا، يمكن لو يمشي لينا، وهاد المواطن ما يمكن لو يمشي إلا عند القطاع العمومي، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عدي بوعرفة:

شكرا السيد الوزير، بعد إقرار نظام «الراميد» أمام جلالة الملك في مدينة أكادير، كانت الانطلاقة الفعلية في 2002، مع الأسف 10 سنوات لتعميم نظام ديال «الراميد»، 2 دالمليار و600 مليون هي الاعتمادات المالية المخصصة لنظام «راميد»، مازال إلى حدود اليوم صندوق ديال التماسك الإجتماعي، لا يعقل إلى حدود اليوم أنه صندوق التماسك الإجتماعي هو اللي فيه الاعتمادات المالية، خاص بند في الميزانية يكون خاص بالنسبة للنظام ديال «راميد»؛

النقطة الثانية العدد انتقل إلى 8 دالمليون ونصف إلى 12 مليون اليوم حاملين للبطاقة ديال «الراميد»، كما أن هناك تدليس لمجموعة ديال المواطنين مع الأسف اللي اخذوا بالنظام ديال «راميد» وما عندهم الحق ياخذوه في حدود 200 ألف. بمعنى آخر السيد الوزير، بغينا هاد النظام ديال «راميد» أنه يعالج الإشكالات اللي هي مطروحة بالنسبة للفقراء والمستضعفين فهاد البلاد، وبغينا نعرفو الجماعات

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا أنا كنتشبت بالقول أنه هاد النظام كان حقيقة ثورة اجتماعية في بلادنا، واعطى مجموعة ديال الإنجازات، الآلاف ديال المرضى اللي متكفل بهم في أمراض يعني الغير السارية، أمراض مزمنة، مئات ديال العمليات الجراحية الثقيلة اليوم. فعلا النمط ديال التدبير ديالو كيخلق إشكال ديال عدم الاستجابة للمستفيدين الحقيقيين، كيف يعقل أن عندنا 11,7 دالمليون ديال المسجلين، اليوم بنظام ديال السجل الاجتماعي الموحد اللي غينطلق ابتداء من 2019 غنخلو هاد المشكل، ماشي غير بالنسبة لراميد بالنسبة لواحد العدد ديال البرامج الاجتماعية.

ثم كذلك المسألة ديال اللي تكلمتو عليها ديال الإمكانيات أو الموارد ديال الجماعات الترابية غيتم التعبئة ديالها، اليوم بعض الجماعات كترفض تعطي الفلوس يعني لأنه كتبني على التناقض اللي حاصل بين القانون 65.00 والمراسيم التطبيقية، شكون اللي كيدبر؟ هوسؤالكم المالي لراميد واش ANAM أو وزارة الصحة؟ باش يمكن نعطيو لصندوق ديال شراء الأدوية هاد الإشكاليات كلها غيتم التجاوز ديالها لما إن شاء الله استجابة للتوجهات الملكية السامية والخطاب ديال العرش، أننا نوجدو يعني جواب على الاختلالات اللي كيغرفها التنفيذ ديال هاد النظام، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، ننتقل مباشرة إلى قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مرحبا السيد الوزير، ست أسئلة السؤال الأول عن معايير استفادة الطلبة من المنح الجامعية للسيدات والسادة النواب من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الواحد بوحريشة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، يكثر الحديث كل سنة عن المعايير التي تعتمدوها الجهات المعنية ووزارتكم من أجل تحديد لوائح الطلبة المستفيدين من منح التعليم العالي، حيث نجد عددا من الطلبة يحرمون من المنح رغم فقرهم، بل في حين يستفيد آخرون منها رغم يسرهم. لذا نسائلكم السيد الوزير عن الجهود التي ستبذلونها حتى يكون توزيع هاد المنح الدراسية على أساس الاستحقاق والشفافية؟ وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لابد في البداية من التذكير بالمجهودات اللي قامت بها الدولة لرفع هاد الميزانية المخولة للمنح من 2012 إلى 2018، كانت واحد الميزانية ديال 700 مليون درهم واليوم احنا بمليار و800 مليون درهم، وهاد السنة يرتقب الزيادة ديال 70 مليون درهم باش نغطيواك النسبة الزائدة ديال حاملي البكالوريا اللي عرفتها هاد الدورة ديال الباك غير 18%، يرتقب أن يصل عدد الممنوحين هاد السنة تقريبا 382 ألف ممنوح، منها 162 ألف منحة جديدة، فيها 150 ألف للإجازة، 8000 للماستر و5000 ديال الدكتوراه، التوزيع على حسب الأقاليم، 19 الإقليم وصلت فيه النسبة إلى التغطية ديال 80%، 14 إقليم وصلت بنسبة إلى مائة بالمائة، هما الاقاليم الجنوبية وجرادة وفكيك، والأقاليم الأخرى حسب هل تتوفر على مؤسسات وأحياء جامعية، كاي واحد المعدل وطني ديال 75%، وكما في علمكم هاد المهمة ديال تخويل قرار صفة ممنوح على مستوى سلك الإجازة هو من اختصاص اللجن الإقليمية ماشي الوزارة، أحنايا اللي حسب الكوفا ديال كل إقليم أخذنا بعين الاعتبار هاد المعايير اللي قلت لكم، اللي بغيت نظمئنكم أحنا اليوم بصدد إعادة النظر في مرسوم المنح، باش يكون الاستهداف أحسن وللطلبة المعوزين لأن المنحة ديال الإجازة هي منحة إجتماعية ماشي منحة ديال الاستحقاق، الماستر هو اللي يوازي بين الاستحقاق والاجتماعي والدكتوراه هي ديال امتياز، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، تعقيب السيد النائب، تفضل.

النائب السيد السعيد الصادق:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير ما ذكرتموه جميل جدا وهذه مناسبة باش نحويو المجهودات اللي بذلتها الحكومة لا الحالية ولا السابقة في الدعم الاجتماعية للطلبة عموما، ولكن نحب أن نلفت انتباهكم إلى خطورة الهدر الجامعي اللي تهدد هاد الآلاف من المحرومين ملي ذكرتولينا راه بعض الأقاليم 80 البعض 70 اللي تتلبي، مصير ذلك 20% المتبقية خص نلقاوها حلول، فالمنحة كانت قديما في السنوات الأولى ديال التسعينات كانت مكتسب لجميع الطلبة، هاد الحرمان ديال هاد النسبة مع فقرها

في الحقيقة هاذ المشكل ديال المنح الجامعية هو مشكل كبير..

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد النائب، هو مشكل كبير، انتهى الوقت، هل هناك تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد الوزير تفضل.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السادة النواب على هاذ الحس الإجتماعي المهم اللي عبرتو عليه، غير اللي بغيت نذكركم به هي فين كنا وفيين ولين دبا، من 700 مليون درهم مليارو 870 مليون درهم أولا، ثانيا موازاة مع المنح راه كايين واحد المجهود كبير ديال البناء الأحياء الجامعية باش يمكننا نستاجبو للطالبات ديال الطلبة، أيضا الإطعام ديال هاذ الطلبة خصكم تذكرو بأن راه باقي التيكدي ديال المطعم درهم و40 والدولة كتخسر عليه واحد 25 درهم، وبالنسبة للأحياء الجامعية راه 40 درهم للشهر راه كايين واحد المجهودات كبيرة ملايير اللي كيتخسرو سنويا باش يمكننا نستضفو هاذ الطلبة، حقيقة هاذ الإشكالية اليوم اللي مطروحة ديال المنح هي إشكالية كبرى واحنا مع السيد رئيس الحكومة والسيد وزير المالية كنيشتغلوا باش إن شاء الله السنة المقبلة يمكننا نفوتو ذلك 75% ونوصلو لأكثر وأكثر، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي يتعلق بتقييم حصيلة برنامج تيسير، السيدات والسادة النواب من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية، السيدة النائبة.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

عن تقييم حصيلة برنامج تيسير نساثلكم السيد الوزير؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، بغيت غير في الأول نذكر بأن كان هنا مناسبة السنة الفارطة في 15 ماي 2018 قدمنا أمام لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس النواب واحد التقرير تفصيلي حول هاذ الصندوق دعم التماسك الإجتماعي بما فيه برنامج تيسير، المهم اللي هاذ السنة الحمد لله تبعتيوني في الخطاب الملكي السامي ديال 29 يوليوز، كان صاحب الجلالة، دعا إلى تعميم إلى توسيع قاعدة الإستفادة، كنا كانت عندنا واحد الاستفادة جغرافية تقتصر إلى واحد 434 جماعة

يمكن نعطيوكم أمثلة أنه كايين الأسرة اللي تيكونوا عندها 2، ثلاثة ديال الأبناء ولا أحد يستفيد، مع أن الدخل الشهري ديال الأب يمكن نعطيو نماذج تيكون ألف درهم أو ألفين درهم، ويضطر للإنتقال لمدينة جامعية لمتابعة الدراسة مع استحضار التكاليف ديال السكن والكراء والمعيشة وغيرها، فهاذ الأسرة اللي تنظلموا احنا ولدها بناء على وضعها الإجتماعي وتنقولوا راه عندها، راه حتى الفئات المتوسطة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلي السيدة النائبة فريق التجمع الدستوري.

النائبة السيدة خديجة الزباني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير الجواب ديالكم لا يثني أن هناك مجهودات جبارة تقوم بها الوزارة فيما يخص هاذ المنح، ولكن أقول لك أن حقيقة أن هناك ضجة واسعة وكبيرة لدى الأسر المحرومة أبنائها من الإستفادة من هاذ المنح، بدءا بعمالة المضيق الفينديك حتى الكويرة، لذا السيد الوزير أقول على أنه ينبغي إعادة النظر في هاذ المعايير ينبغي أن تكون هناك معايير دقيقة، اليوم احنا متلوفيه فهاذ المعايير، كيف عاملة هاذ المعايير؟ أنا عاينت بنفسي وصادقة أقول أنه في عمالة المضيق الفينديك استافدت واحد الفئة اللي ربما كايين هناك فئة لم تستفد اللي هي أقل أكثر احتياجا من الفئة الأخرى، ربما كل الفئات محتاجة ولكن ما هي المعايير السيد الوزير اللي كتعتمد باش كنجبرو فئات ما استفداتش وفئات استفدات؟ وإن كان أنا تنقول أنه هو ينبغي التعميم ديال هاذ المنح كيما قال زميلي، في القديم كنا احنا كندرسو كل شي كان كيستافد من هاذ المنح وكانت الدنيا بخير، اليوم لماذا لا يستفيد الجميع علما أن الهشاشة والفقير في مواطنينا وبهاذ السرعة هائلة كايينة؟ ولهذا ما يمكنش يقولو على أن هناك معايير دقيقة هناك شي حاجة كايينة وهاذ الناس كيطلعون في قرارات اللجن الإقليمية لأن كياعتبرو هاذ اللجن مشكوك فيها، كيفاش كتم المعايير الدقيقة هي اللي خصنا نعرفو باش نحدو الأسر الهشة من الأسر الميسورة أو الأسر المتوسطة، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

إخواني أخواتي النواب،

والسبل التي تعتمون فعلها من أجل تنظيمها وعقلنتها نسائلكم؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد النائب المحترم على هاد السؤال، في البداية أود التأكيد أن القانون 06.00 الذي ينظم التعليم المدرسي الخصوصي لا ينص بثاثة على إمكانية تقنين وضبط أسعار التمدرس من طرف الوزارة، ولا يخول للوزارة تحديد قيمة واجبات التأمين، حيث يقتصر دورها بهذا الخصوص في التأكد من مدى إستفادة التلاميذ من التأمين، هذا هو الوضع اليوم. هاد الرسوم كتأخذ بعين الإعتبار رسوم التسجيل، واجبات التمدرس، نفقات التأمين، واجبات إضافية أخرى مثل النقل المدرسي وأحيانا الإطعام. الحقيقة أن كايين واحد التفاوتات كبيرة بين واحد العدد ديال المؤسسات، ولكن العائلات هما كيختارو المؤسسة ديالهم حسب مبدأ العرض والطلب، هاد الوضعية إن شاء الله احنايا غادي ناخذو على عاتقنا بعين الاعتراف وغادي نشتاغلو في إطار هاد القانون الإطار اللي احنا اليوم غادي ناقشوه في البرلمان باش غادي نعدلو 06.00 باش تكون واحد la nomenclature ديال هاد المؤسسات الخاصة حسب داكشي اللي كتقترح وحسب العرض اللي كتوفر، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تعقيب، السيد النائب تفضل.

النائب السيد محمد العثماني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، للأسف القانون رقم 06.00 هو اللي خلى التعليم الخصوصي كييعرف واحد النوع من السببة، لأن الوزارة عندها الرقابة غير على المسائل ديال البرامج والأمور التربوية، أما الأمور المالية والتدبيرية الأخرى ما كتدخلش فيها. المفروض اللي يقوم بهاذ الدور هو مجلس المنافسة، احنا كتعرفو الوضعية متاع مجلس المنافسة اللي راه فيها وللأسف لحد الآن ما بغاش يخرج للوجود، ما عرفناش علاش؟ هاذ القضية ديال رغم ذلك السيد الوزير وخا الوزارة من الناحية القانونية، ولكن على الأقل من الناحية كي نقولو الأخلاقية، تكون عندها واحد الشوية د الضغط على هاد المدارس، فلا يعقل مثلا في المدرسة العمومية التأمين 10 دراهم، 12 درهم، كتمشيومؤسسات أخرى كيوصل حتى ل2500 درهم، ثم الأكثر من ذلك أن التلميذ أو أب التلميذ مكيتعطلوش حتى الوصل متاع التأمين، كاتعطاه ورقة كديرها المؤسسة بأن هذا مؤمن ما عارفش هداك التأمين أشنو فيه. ثم أن الآباء راه ماشي ضروري دائما كيكون لأن اختار هاديك المدرسة نظرا

قروية وكنا تقريبا واحد 500 مليون درهم هي اللي مرصودة. اليوم مرينا ل2 مليار و170 مليون درهم، غادي نوصلو تقريبا ل2.100.000 مستفيد، جميع الجماعات الحضرية والقروية بالنسبة للإعدادي اللي عندهم «الراميد» غيستافدو، وجميع العائلات اللي عندهم «الراميد» في المستوى الابتدائي على المستوى القروي غادي يستافدو، هذا لما؟ باش داك الهدر المدرسي...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة رفيعة المنصوري:

السيد الوزير، غير السياق ديال السؤال ديالنا اليوم، كنساءلوكم عن أي تدابير مالية لديمومة هاد البرنامج؟، علما بأن التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات اللي خرج مؤخرا كياكد بأن صندوق التماسك الإجتماعي كييعرف واحد المجموعة من الاختلالات إن لم نقل أنه غادي للإفلاس، هذا من جهة؛

من جهة بغينا نعرفو التزام الحكومة السابقة برفع الدعم عن صندوق المقاصة بين الاعتمادات المالية اللي غتريجها من صندوق المقاصة، غتضخها في صندوق التماسك الإجتماعي، وبالتالي دعم هاد البرامج، هذا من جهة؛

من جهة ثانية نسائلكم عن معايير الإستفادة من برنامج «تيسير»، غنعطيك مثال السيد الوزير بإقليم الحسيمة، احنا عندهنا 35 جماعة، 29 كيستافدو وكايين جماعات اللي تقصات علما بأنها جماعة فقيرة ونعطيك مثال ديال جماعة «مولاي أحمد الشريف»، كيف يعقل بأن جماعة هشة وفقيرة لم تستفد تقصى من هذا الدعم بدعوى أنها غير جماعة ماشي فقيرة. هنا بغينا كنساءلو الحكومة بأنها تعرف المفاهيم ديالها، تعرف أشنا هو الفقر وأشنو هو الهشاشة، واش التلميذ في العالم القروي نفس الاحتياج عندهم من برنامج «تيسير» هو نفسه اللي كايين في المجال الحضري، أطفالنا السيد...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت، تعقيب إضافي بخصوص هذا السؤال؟ إذن ننتقل مباشرة إلى السؤال الموالي متعلق بارتفاع واجبات التمدرس والتأمين بالمؤسسات التعليمية الخاصة، فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد محسن موفيدي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، عن واجبات التمدرس والتسجيل والتأمين بمؤسسات التعليم الخاص، والحالة ديال اللامنطق التي تعرفها،

النائب السيد عبد الله غازي:

شكرا السيد الوزير، بالفعل مجهود مقدر للتعبئة ديال الوسائل المالية لتوظيف هاذ العدد الهام وباقيين في 2019 يتوظفوا، الوضعية ديالهم كمتعاقدين اليوم السيد الوزير، كتخلق واحد الوضعية ديال اللااستقرار معنوي ونفسي كتخليهم يعيشوا كابوس كيبقاوتحت الرحمة ديال مدير الأكاديمية بموجب هاذ العقود في الفسخ وفي العزل. السيد الوزير، تيبقى هاذ الكابوس تهدهم والكابوس ديال البطالة تيبقى تيتربص بهم، كذلك السيد الوزير، تيبقاوا هاذ الأطرهاذواش ممكن نواجهو بهم المعركة ديال الإصلاح؟، غدا لجنة التعليم غادة تناقش القانون الإطار اللي معولين عليه جميع، واش بمثل هاذ الفرسان، واش بهاذ الوضعية لهاذ الفرسان غنواجهوا بهم هاذ الإصلاح؟، كذلك السيد الوزير، خاصكم تسجلو بأن أغلب التعيينات ديالهم كيكونو في المناطق النائية، في الجهات وفي المغرب العميق، واش هاذ المغرب العميق بهاذ الوضعيات الهشة، بهاذ وضعية اللااستقرار مكياأديش الثمن ديال هاذ اللااستقرار؟ السيد الوزير، ما بغيناش نواجهوهم أنهم هما اللي اختاروا هاذ الوضع، لأن ما اختاروهش، اختاروا أمام الوضعية ديال البطالة إذن كانوا مجبرين ومرغمين.

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد النائب شكرا، هل من تعقيب إضافي بخصوص هذا السؤال؟، السيد الوزير عندكم بعض الدقائق الثواني بغيت نقول.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

الحمد لله بعدا بغيت نوه بالعمل اللي تيقومو به هاذ الأساتذة هاذ الفئة، والانخراط التام ديالهم والحمد لله اليوم فهاذ المناطق النائية كيقومو بواحد العمل جبار وأحسن نموذج هو ديال...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سؤالان يتعلقان بوحدة الموضوع حول الدخول المدرسي سيتم طرحها دفعة واحدة، واحد من الفريق الأصالة والمعاصرة، سؤال حول الدخول المدرسي تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد الحجيرة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، رغم المستجدات التي رافقت الدخول المدرسي، إلا أن الأعطاب والمشاكل التي رافقته غطت على كل تلك المستجدات خصوصا تلك المتعلقة بالموارد البشرية والمتعلقة ببنيات الاستقبال، بمعنى المتعلقة بالبشر من أساتذة وإداريين والمتعلقة بالحجر..

لأن عندها معايير، ولكن البلاصا فين كايين ما كاينش مدرسة عمومية الرجل والمرابجوج خدامين، كيضطر باش يدير اولادو فهاديك المدرسة، لأن كيكون ملزم، وبالتالي هاد المسألة هادي السيد الوزير، نتمناو حتى هاد القانون 00.6 تجيبو فيه شي تعديل باش تكون الوزارة عندها الحق فهاد الشي.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب انتهى الوقت، هل من تعقيب إضافي بخصوص هذا السؤال؟ السيد الوزير يبدو ما عندكم وقت معذرة. السؤال الموالي عن وضعية الأساتذة المتعاقدين ببلادنا من طرف السيدات والسادة النواب من فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد عبد الله غازي:

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، في الثلاث سنوات الأخيرة توظفات 55 ألف متعاقد بالقطاع ديالكم، اشنوهي الوضعية ديالهم اليوم؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

الحمد لله الوضعية سليمة ومهمة غير بغيت نذكر بواحد القضية، اليوم كايين واحد المجهود كبير من طرف الحكومة باش نوفرو واحد العدد كبير ديال الأساتذة للمنظومة، أولا للتخفيف من الإكتظاظ، كان واحد المؤشر مهم بالنسبة لنا هو تقليص عدد التلاميذ في الأقسام إلى 30 بالنسبة للإبتدائي في السنة الأولى والثانية، أقل من 34 في السنوات الأخرى ديال الإبتدائي، وأقل من 36 في الإعدادي والتأهيلي. باش يمكن نوفرو العدد الكافي من الأساتذة، كان لابد ما نمرو بهاذ القضية ديال التعاقد، لأن عدد المناصب اللي كانت كتوفر وزارة المالية من قبل هي ما كتعداش 7000، اليوم الحمد لله هاذ المشكل ديال التعاقد ما بقاش لأن درنا واحد النظام أساسي على مستوى الأكاديميات واليوم هما أطر بيداغوجية، أطر تعليمية ديال الأكاديميات، اللي عندهم الحقوق والواجبات ديالهم، وعندنا هاذ الأنظمة الأساسية اللي تم الإعتماد ديالها واليوم الحمد لله كتوفر لهم جميع الواجبات والحقوق بما فيها الإنخراط في مؤسسة محمد السادس ديال الأساتذة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا تعقيب، تفضل السيد النائب.

أو الوزارة أو الحكومة هذا مشروع ديال مجتمع خاص إرجاع الثقة في المدرسة العمومية باش يمكننا نواجهوا هاد الإكراهات ونلبوا هاد الإنتظارات ديال المواطنين، وشكرا.

السيد رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب السيدات والسادة النواب من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

النائب السيد محمد الحجيرة:

السيد الوزير، صعب نديرو التعبئة والوضعية كما هي ولم يرافق الدخول المدرسي الحالي يعني الهالة اللي كانت في الموسم السابق ها وحدة، 2 النقل المدرسي تخلت عنه الوزارة، النقل الجامعي فيه إشكال، المطعم المدرسي فيه إشكال، الحجرات راه بمجرد سقوط المطر راه التلاميذ ديالنا والأسرة التعليمية كتكون في وضعية، بالمناسبة تحية خاصة لرجال التعليم ونساء التعليم اللي كيشتاغلو في ظروف صعبة. أيضا موضوع التعاقد وتعميم منح التعاقد أنا كنطلب باش أنه يزول منه الإنتقاء الأولي ويتعمم وتعطاه فرصة باش نشغلو نعطيو الفرصة لجميع الشباب الحاصلين على الشواهد ويتنافسوا بما أنه كاين امتحان كتابي، بالنسبة وهاد الشي كيقصي جهة على جهة افتح الباب لكل شي وخلصهم يتنافسوا الاستحقاق هو اللي يمكن ناخذوه، تعميم المدارس الجماعية اللي اعطت إشارة للأسف متأخرين بزاف، تعميم المنح كاين سمعت واحد الخبر مهم ديال 2 أقاليم في الشرق، واحد الإقليم تابعهم سميتو تاونات في الفقر فاش كنعطيو شي ميدالية، كنعطيو الذهبية والفضية وكزيدو البرونزية وزيدو حتى هداك الإقليم البرونزية وعممو عليه المنح كيما الإقليم الأول والثاني في الفقر زيدو الثالث للي هو إقليم تاونات. أيضا بالنسبة للتعين في مناصب المسؤولية في فترة معينة خليتوا بعض الأكاديميات وبعض المديرية الإقليمية بدون مسؤولين ونعطي نموذج تاونات، 700 ألف نسمة ما كاينش مدير إقليمي، ما كاينش مدير جهوي،.. هاد الشي كياتر على إعداد الدخول المدرسي بدون مشاكل، الثانويات الإمام الشطبي بغفساي هاد الأسبوع عاد انطلقت فيها الدراسة، نفس الشأن..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت، تعقيب الفريق الإستقلالي.

النائب السيد عمر احجيرة:

السيد الوزير، الكلام اللي قلتيه جميل جدا، ولكن المغاربة ملي كيديو وليداتهم للمدرسة ما كيجروش الجودة، كيجبروا الاكتظاظ، كيجبروا مؤسسات تعليمية مهترنة، كيجبروا أقسام مهرس فيها الزجاج، الطبالي مهرسين، هاد الشي اللي قلتيه مزيان لو كان كان في الواقع، لكن كاين أزمة ديال الجودة في المؤسسات التعليمية المغربية،

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي الفريق الإستقلالي تفضل.

النائب السيد عمر احجيرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير، فشل كل البرامج والمخططات ديال إصلاح التعليم، عجبتيني منين قلتي فين كنا وفين ولينا، كنا في مدرسة عمومية المغاربة كلهم كيقراوا فيها، كنا في الشعب المغربي كله كيثيق في المدرسة، اليوم المدارس الخصوصية ولاوا كيمشوا لها الكل إلا اللي ما عندوش الإمكانيات المادية واش المستقبل ديال التعليم في بلادنا اليوم إيلا كاين الثلث ديال المغاربة واخذة كريدات باش تعيش لأنه التعليم ولي كياخذ ميزانية كبيرة من الأسر المغربية، واش كاين شي إصلاح في الأفق إن شاء الله؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السادة النواب المحترمين، غير في البداية بغيت نظمئن السيد النائب المحترم بأن اليوم الحمد لله في النظام العمومي كاين 86 % ديال أبناء المغاربة و 14 في الخاص، واحد المؤشر مهم غير في هاد الدخول المدرسي بالنسبة لسلا وطنجة، 3 آلاف طفل اللي انتقلوا من التعليم الخصوصي إلى التعليم العمومي، في هاد 2 المدن واحنايا بصدد تقييم واحد الدراسة على المستوى الوطني ونقدموها لكم إن شاء الله، اللي بغيت نقول هي كان عندنا الأسبوع الفارط هذه واحد 15 يوم 25 شتبر قدمنا الحصيلة ديال هاد الدخول المدرسي بما فيها الأرقام وديال العنصر البشري وديال إعادة تأهيل المؤسسات، وكانت عندنا واحد 4 دالسوايع تقريبا ديال المناقشة مع السادة النواب، وغدا إن شاء الله غنستكملوا هاد العرض وهاد المناقشة. اللي بغيت نقول بأن هاد الدخول كان جد إيجابي في ظروف عادية وملئمة واللي طبعوا أكثر تقريبا اليوم عندنا 9 مليون و 600 ألف طفل في 3 ديال القطاعات بين التربية الوطنية والتكوين المهني، علاين 10 د الملايين، الثلث ديال الساكنة الوطنية في هاد المنظومة واللي طبع هاد الدخول وأعطاه واحد الطابع استثنائي أولا الإعتبار الأول هي الحمد لله العناية اللي يولمها صاحب الجلالة، لهاد المنظومة في خطاب العرش 29 يوليوز والخطاب ديال 20 غشت. والاعتبار الثاني هو هاد القانون الإطار اللي غدا إن شاء الله غادي يتم التقديم ديالو أمام هاد اللجنة باش يكون هذا هو المدخل الحقيقي ديال الإصلاح ديال هاد المنظومة واللي كنبغي اليوم باش نطالبكم باش تكون واحد التعبئة جماعية هذا ماشي مشروع ديال وزير

أسئلة، سؤال عن إشكالية صيانة الشبكة الكهربائية، فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد بوسلمام الديش:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير المحترم، نسئلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة من طرف المكتب الوطني من أجل صيانة منتظمة وسريعة للشبكة الكهربائية بالمجال القروي.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد عزيزرباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد النائب المحترم، بغيت نعطي واحد المؤشر باش بيان أهمية الصيانة، العالم القروي اليوم وصلنا لواحد النسبة محترمة، التحدي مطروح كيفاش نصينو هاد الشبكات القديمة كتشتغل، والتحدي الثاني كيفاش نزيدو فهاد الشبكة الكهربائية لأن العالم القروي كيعرف أنشطة اقتصادية بعد ما تم تعميم تقريبا هادي الكهربائية، نعطي واحد الرقم ديال 3 سنوات الأخيرة 60 مليار سنتيم كلها للصيانة ما بين المحولات وما بين الشبكة وما بين معالجة الأعمدة هادي كلها استثمارات في هاد المجال، نعطي واحد الرقم ثاني حجم استثمار الآن في النظام ديال الكهرباء واصل إلى، الآن، الآن، المشاريع 105 مليار درهم فيها 8 مليار درهم كلها تتعلق بالشبكة الكهربائية، باش يمكن لها تكون متطورة جدا، ونستجيبو للطلب في العالم القروي بالخصوص.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا، تعقيب.

النائب السيد بوسلمام الديش:

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات المقدمة، نحن لا ننكر أن بلادنا حققت بفضل برنامج perg للكهربة القروية تنمية إجتماعية واقتصادية متميزة لفائدة الساكنة القروية، غير أن هذا المجهود الجبار المبذول لبناء الشبكة الكهربائية، لم تواكبه برامج لصيانة هذه الشبكة وخصوصا شبكة الضغط المنخفض la basse Tension، ونؤكد لكم أن العديد من الأعمدة الإسمنتية أو الخشبية تظل إما مكسرة أو في وضعية غير سليمة والأحبال الكهربائية تظل متدللة بمدد طويلة جدا وهو ما يشكل خطرا على الساكنة وعلى مختلف الدواب، لذلك نطالب بأن تكون هناك مشاريع أو صفقات إطار لصيانة منتظمة لهذه الشبكة، شكرا.

كاين وضعية غير المستقرة للأساتذة ولا الأساتذة المتعاقدين كيفاش بغيتي واحد الأستاذ يقري ويعلم واحد الجيل هو في وضعية غير مستقرة، السيد الوزير، ما كنعيشوش على هاد الحكومة، ربما كاين فشل متراكم في عدة قطاعات، التعليم ما عندناش الحق نفشلو، ما كنوجدوش لهاد الجيل، كنوجدو الفشل للأجيال المقبلة، وبالتالي وزارة التعليم اليوم خاص تنكب على إعداد برامج ومخططات ناجحة، ماشي ناجعة في الاوراق ونجيو ناقشوها، المشكل ماشي احنا ناقشو، المشكل أن المغاربة يحسوا بأن فعلا كاين التغيير، فعلا وليداتهم المستوى طلع، كنا كنعقروا إقرأ ودفتر ديال الفرنسية وكان المستوى احسن من هاد الشي بكثير، الدفاتر كثرو، الكتوبة كثرو والمستوى قل، راه خاصكم تعالجو هذا الأمر، راه ماشي مزايده، هاد الشي واقع كيعيش المغاربة كاملين.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا انتهى الوقت، هل هناك تعقيبات إضافية؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد سعيد أمززي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني

والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد النائب المحترم، غير وللتذكير بأن هاد الإصلاح المنطلق ديالو المهم هو هاد القانون إطار، هذا تعاقد وطني ملزم على الجميع وغادي يوفرننا واحد الاستدامة في خارطة الطريق ديال هاد الإصلاح، هذا هو اللي مهم، واللي الحمد لله، غدا كنتومعنا فيه المقتضيات كاملة اللي غادي يقيس واحد العدد ديال الإجراءات، باش يمكن لنا نهبأو لهاد الدخول المدرسي، هادي اكثر من 6 أشهر احنايا كهيئوه، واليوم بغيت غير نذكركم بالأرقام الكبيرة والمهمة 742 ألف اللي تم تسجيلها في السنة الأولى ابتدائي، هادو جدد، 742 ألف جدد، علاش؟ حيث المغرب انخرط فواحد المسار ديال تعميم التمدرس واليوم وصلنا ل98.8% الابتدائي، 90% في الإعدادي و60% في التأهيلي، حقيقة النموذج ديال المدرسة الجماعية هو نموذج مهم ولكن اليوم وفرنا واحد 10 زائدة هاد السنة، ورسمننا واحد 150 من هنا 2021 باش يمكن لنا نتغلبو على هاد الإشكالية ديال التمدرس على المستوى القروي، النقل المدرسي ماشي من اختصاصات الوزارة، من اختصاصات المجالس الإقليمية، ولكن في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية غادي يكون واحد المجهودات كبيرة، حسنا الوجبة الغذاء، كنا في 1.40 للوجبة وصلنا 2 دراهم، 570 مليون درهم إضافية في هذا الدخول المدرسي اللي ترصدات باش نوفرو أحسن وجبة، أيضا تعميم..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، غيكون عندك مجال في اللجنة، إن شاء الله، باش تكمل، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل مباشرة إلى قطاع الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، أرحب بالسيد الوزير، 5

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل هناك تعقيب إضافي بخصوص هذا السؤال؟ تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

شكرا السيد النائب المحترم، طبعاً ملي كتكون عندك الشبكة بهاد التوسع الجبال والسهول في التراب الوطني اللي المغرب كتستفرد، بالمناسبة غنعطي واحد الرقم في إفريقيا يا الله كنتحدثو على أقل من 50% تعميم الشبكة الكهربائية، المغرب اليوم 99.60% هذا واحد العمل جبار في 20 سنة، الحمد لله، وما زال غادي نكملو البقية، فإذا موضوع الصيانة مطروح بشكل دائم، لكن نبغي نخبر بأنه في المكتب الوطني للكهرباء، هناك ميزانية 4400...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، سؤال حول تعميم الألواح الشمسية للاقتصاد في الطاقة الكهربائية للسيدات والسادة النواب من فريق التجمع الدستوري، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الرحمان الحرفي:

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

في إطار تشجيع الطاقات البديلة والصديقة للبيئة. نسائلكم السيد الوزير عن التحفيزات الممنوحة لأجل تعميم الألواح الشمسية للاقتصاد في الطاقة الكهربائية؟

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

طيب السيد النائب المحترم، نبغي نبشر المغاربة بأنه ما كان مطروحا قبل مدة قليلة من غلاء فيما يتعلق بالألواح الشمسية بفضل الله نستفيد من هذا التطور التكنولوجي وأصبحت في متناول الجميع، بما فيها الفقراء، يمكن ليا نقول ليكم اليوم وحسب الإحصائيات اللي بدينا كناخدها والأوراش اللي كنظموها والإتصالات اللي كنقوموها، ثم البرامج اللي هي قيد الإنجاز، حتى الفلاح البسيط حتى المساكن البسيطة، حتى المصنع البسيط أصبح يتوجه نحو الألواح الشمسية، لأنه الحمد لله بلادنا مفتوحة أمام هذه التكنولوجيا بدأت عندنا مصانع في البلاد ديالنا، الحمد لله، وهذا الإنتقال من الإستهلاك وشراء

المعدات إلى إنتاج هذه المعدات، في نفس الوقت أن هناك عدد من الشركات، كنت في سوس والتقيت مع 10 الشركات الآن فيها شباب اللي بدوا الآن كيوافروا حلول في متناول المواطنين، هذا فضلا على مراجعة الضريبة على القيمة فيما يتعلق بواحد العدد تالمكونات من 20 إلى 10 %، ولكن يمكن ليا نقول لكم الآن أصبحت هذه التكنولوجيات في متناول الجميع، الآن نقوم بعملية المواكبة، اليوم راه حنا قمنا بواحد البرنامج مع التعليم العالي، يعني بدينا بالجامعات دزنا الآن للأحياء الجامعية وغنعموها على 12 ألف مؤسسة تعليمية وسنمر إلى جميع المرافق الإجتماعية اللي هي في البلاد ديالنا واللي هي بعشرات الآلاف، باش يمكننا إن شاء الله نربحو الرهان ديال النجاعة الطاقية، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد النائب تعقيب.

النائب السيد عبد الرحمان الحرفي:

السيد الوزير، كما هو معلوم أن المغرب انخرط في مشروع إنتاج الطاقة الشمسية منذ 2009 وهو مشروع مدمج للإنتاج الكهربائي بإستعمال الطاقة الشمسية، لذلك نرى في فريق التجمع الدستوري، أن على الحكومة مواكبته من خلال تشجيعه بالدعم والمواكبة التقنية لاستعمال الطاقات البديلة والصديقة للبيئة عبر تمكين المنتجين الخواص لإنتاج هذا النوع من الطاقة بغرض استعماله في عدة مجالات كالزراعة والصناعة، على أن تكون الإستفادة بتقديم الدعم والإعفاء لفائدة جميع الأطراف المنتجة ولجميع الاستعمالات بما فيها الاستعمال المنزلي، كما ندعو الحكومة إلى تشجيع الأسر المستعملة للطاقة النظيفة عبر منح تحفيزات وتسهيلات بغرض تشجيعهم على استعمالها إسوة لبعض الدول المتقدمة في مجال إنتاج الطاقة، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي في خصوص هذا السؤال؟ تفضل السيد الوزير، الوقت.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

التحفيز رقم واحد أنه بدأنا الحمد لله بتشجيع التصنيع في هذا المجال ولا شيء مهم اللي غيخلي الكلفة بالنسبة للمصنع ولا للفلاح ولا المنزل غتكون كلفة أقل مما كان منتظر.

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، سؤال حول إلتزامات الحكومة في مجال تثمين الموارد المعدنية، السيدة السادة النواب من الفريق الإستقلالي.

ما بقاش، إذن سؤال عن تبسيط مساطر الربط بالكهرباء السيدات والسادة النواب من فريق العدالة التنموية.

النائب السيد محمد مرزوق:

شكرا السيدة الرئيسة.

مما لا شك فيه أن بلادنا خطت خطوات جبارة فيما يخص إنتاج وتغطية من الطاقة الكهربائية إلا أن هناك بعض الإشكالات المرتبطة بالربط بالشبكة، ولذا نسائلكم السيد الوزير المحترم عن التدابير التي ستخذونها لتبسيط وتسهيل مسطرة الربط بالكهرباء خاصة بالأحياء الشعبية الهامشية للمدن والتجمعات السكنية بالمغرب العميق في القرى والجبال؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

طبعاً أشكر السيد النائب المحترم، أعتقد لم يبقى في بلادنا إلا بضعة مناطق وعدد قليل أنا عطيتكم الرقم 99.61 % في 20 سنة، 24 مليار درهم ديال الإستثمارات وفي إطار الفوارق البرنامج المقبل فإن هاد الدواوير إن شاء الله سيصلها لكي نصل إلى 100 % . أنا قلت للأحياء الهامشية وخاصة كايين 2 دالأنواع الأحياء الهامشية، كايين الأحياء الهامشية التي خضعت إلى إعادة الهيكلة وإعادة الإسكان، الكهرباء والماء والتطهير هو جزء من إعادة هيكلة، وأكد واحد العدد ديال المدن الآن تعرف الإخوان عندهم العلاقة مع الجماعات ومع المدن، بالنسبة للأحياء اللي ما فمهاش إعادة الهيكلة اتخذ القرار في 2014 أن هذا حق من حقوقهم فقط خص يكون التزام ديال رؤساء الجماعات مع السلطة يعطيو للسيد وثيقة بأنه كيسكن وبأنه موجود فبعد ذلك تستجيب يعني الوكالات ويستجيب المكتب الوطني للكهرباء. ولذلك إذا كان هناك إشكال مع الإخوة البرلمانيين نعاودوا نعالجوها، مادام أنه ي يسكن عنده شهادة السكنى وأنه ماشي الإنسان اللي طفل على داك السكن يعني كيمكنا إن شاء الله نعاودو نراجعو المساطر باش يحصل على هاد الخدمة اللي هي خدمة حق من حقوقهم، سواء تعلق الأمر بالكهرباء أو بالماء أو حتى بتطهير السائل إذا توفرت الشروط في هاد المجال.

السيدة رئيسة الجلسة:

تعقيب.

النائب السيد نور الدين قشيليل:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير المحترم، لا أحد ينكر الجهود التي قامت بها وزارتك

النائب السيد محمد بلحسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير، كان من المقرر وضع سؤال ترمين الثروات المعدنية بجهة درعة تافيلالت، لكنني مضطر اليوم بسبب الكارثة الكبرى التي حلت بخطارات الجرف بإقليم الراشيدية، وفي إطار التضامن الحكومي أستغل الفرصة للمطالبة من هاد المنبر بإفاد لجنة وزارية بشكل عاجل للوقوف إلى جانب الساكنة والإطلاع على حجم الضرر الذي خلفته الأمطار والأودية والتي تسببت في انهيار 15 خطارة بمنطقة الجرف ووقوع خسائر فادحة للمزروعات، ولأن الفلاحين يعتمدون بشكل كلي على مياه الخطارات فالمستقبل القريب يندرب بخسائر أكبر في صفوف أشجار النخيل والأنشطة الفلاحية بشكل عام. إننا نعبر عن تخوفنا من هجرة جماعية للسكان إذا ما لم يتم التدخل بشكل عاجل لإصلاح وترميم المخاطر وإعادة الإعتبار خاصة وأن هذه الخطارات تعد مصدر عيش ساكنة الجرف والتي تصل حوالي 25 ألف نسمة والعامل الأساسي الأستقرارها إلى جانب كونها تراثاً إنسانياً وحضارياً يتعين الإهتمام به وتأهيله وإستثماره إستثماراً أمثل، إننا طالبنا في العديد من المناسبات..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، انتبى الوقت، هل هناك تعقيب إضافي؟ السيد الوزير تسال الوقت، هذا سؤال تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد النائب المحترم، أتفهم أنكم انتقلتم من السؤال حول المعادن إلى الخطارات، طبعاً بالمناسبة كنا كنتابعوها في إطار التنمية المستدامة وكما تعلمون بأن هي جزء من المنظومة المائية في البلاد ديالنا وأكد أنكم تتابعون بأن الحكومة تقريبا أتمت إنجاز مشروع ضخ من الآن إلى 2025، اللي غادي يطلب عشرات عشرات الملايير ديال الدراهم باش يمكننا يتحل المشكل بصفة نهائية ديال هاد الماء في البلاد ديالنا إن شاء الله ثم نستافدوا من هاد الشيء بالرفض المنظومة التقليدية، طبعاً أي كارثة تعلق الأمر بالجفاف، الفيضانات، تعلمون بأن الدولة لا تتخلى والحكومة لا تتخلى وبالضبط وزارة الفلاحة لا تتخلى، وزارة التجهيز لا تتخلى، فالأكيد أن اللجنة تتابع على المستوى الجهوي مع الحكومة ماشي فقط في هاديك المنطقة حتى المناطق الأخرى وخاصة مع تغير المناخ، طبعاً عطفاً على المعاديد أنا متفائل أن جهتكم تعرف استثمارات بملايير الدراهم في مجال المعادن واللي غيجعل هاد القطاع دالمعادن جزء من المنظومة الاقتصادية ديال الجهة.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد النائب، سالا لكم الوقت السيد النائب في السؤال، نشوفوا واش كايين تعقيب إضافي؟ يتفضل السيد الوزير يكمل شوية دالوقت

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السيد الوزير، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، كذلك معنا المواطنين بما فهم اللي صوتوا عليكم، تنشوفو أكبر تجلي لفشل الحكومة في شي ملف هو ملف ديال المحروقات. لهذا اليوم كنساء لوكم، أشنوهما الإجراءات اللي درتو؟ واعطيني شي حاجة اللي هي واضحة اللي غادي يفهمها المواطن البسيط بعد ليا من التقني وداك شي كامل، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

يمكن نضبطوراسنا، على أية حال مكين باس، المواطن البسيط راه كنتكلمو معاه اللغة اللي كيفهنا مزيان، كيفهم لغتنا وكيفهم وينتقدنا وفي الانتقاد كنفهموه وكيفهنا. كنخاف غير ما يكونش كيفهم شي فرقاء لأنهم جاو des extrats، فلذلك كنبغيو نتكلمو بواحد الكلام باش نتعاونو على هاذ الشي، أنا باغي نقول لك هذه الحكومة في انتظار باش نعالجو الإشكال ديال الريح اللي غيتحدد للشركات، اخذت قرار باش تدخل 9 شركات جديدة في قطاع المحروقات، 9 شركات جديدة في قطاع المحروقات. هذه الحكومة بسطت المساطر ديال المحطات اللي انتقلنا من 70 محطة في السنة إلى 120 محطة الآن في السنة، 120 محطة في السنة، هذه الحكومة قررت باش ما دّيرش ما يسمى ب le stockage individuel باش ما يكونش غالي على الشركات، دارت ما يسمى بالتخزين المشترك باش تكون الكلفة ديالو أقل، هذه الحكومة الآن تشتغل باش تطور المنظومة ديال الغاز وإن شاء الله نتمناو باش نبدأو نتجو شوية ديال الغاز باش يعطينا شوية ديال الإستهلاك، هذه الحكومة كنتشتغل على مشروع كبير يعني في تأطير المنظومة ديال المحروقات في البلاد ديالنا وفتنا خبرناكم وعطيناكم الأرقام بطبيعة الحال هذا واحد العمل اللي كيعالج واحد الحصيلة ديال سنوات، وطبعاً كل مرحلة عندها تجربتها ولكن نحن في تجربة ديال تحرير هذا القطاع باش يكون في مصلحة المواطنين، وانتظرو إن شاء الله فيما يتعلق بالأثمنة باش نديرو هداك السقف واحنا كنشتغلو عليه، نتمناو نججوفيه إن شاء الله قريباً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد ايدرار:

شكراً السيد الوزير،

على كل حال ما غاديش نطلع معاك اللعب شوية بزاف غادي نمشي

في السنوات الماضية بالنسبة للربط بشبكة الكهرباء خصوصاً العالم القروي منه والتي وصلت حسب الإحصائيات مكتب إلى أكثر من 99 % لكن طموحنا ومبتغانا هو تعميم الشراكة حتى تصل إلى 100% مع الرهان على جودتها، السيد الوزير نحن على علم تام بأن برنامجكم العام يوصي باعتماد مقاربة شمولية في إشكالية الكهرباء إلا أن تعقيد المساطر القانونية للربط بهاته المادة الحيوية، تقف حاجزاً أمام تحقيق هذا المبتغى وكذا كثرة المتدخلين من سلطات محلية كما جاء على لسانكم ورؤساء الجماعات ناهيك عن المكتب الوطني للكهرباء، الذي من واجبه إشعارهم ومشاورتهم ببداية الأشغال ونهايتها وكذلك في إنجاز التصاميم حتى يتسنى لهم معرفة الخصائص الحاصلة على مستوى شبكة الكهرباء ودراسة إمكانات إضافة محاولات كهربائية أخرى. كما لا يخفى عليكم، السيد الوزير، معاناة الساكنة من مشكل غلاء الربط وإضافة عدادات جديدة خاصة تلك التي تتواجد بالأحياء الهامشية أو القرى وخصوصاً بالنسبة للربط بأربعة خيوط والتي يتضاعف ثمنها أكثر من أربع مرات مما يجعلها تقف حاجزاً أمام عجلة التنمية وكذا مواكبة الأنشطة الاقتصادية والفلاحية. إذن السيد الوزير فيلّي متى ستظل هاته الفئة الهشة المحرومة..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً، انتهى الوقت، تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد النائب المحترم، فيما يتعلق بالربط أنتم تعلمون لا الوكالات والمكتب الوطني راه ما كيطلبش من المواطن يأديها مرة واحدة، كان سابقاً كيأديها في ثلاث سنوات، تم التفاوض ولات خمس سنوات، تم التفاوض ولى كيأديها في سبع سنوات بمعنى تسهيلات لهاذ العملية. الأمر الثاني كاين جزء من المواطنين اللي هم داخلين في اتفاقيات اللي تتكلف الجماعة بواحد النصيب والمكتب الوطني بمعنى الحكومة بواحد النصيب، والباقي كيبيقى عند المواطن حوالي 2500 درهم كيسقمها على سبع سنوات، بمعنى أن ربما كاين مناطق ما داخلاش في الإتفاقيات هاذ الشي كله غيدخل في إطار البرامج كما قلت لكم ديال الفوارق الإجتماعية والفوارق المجالية، نعطي واحد الرقم...

السيدة رئيسة الجلسة:

انتهى الوقت السيد الوزير، السؤال الموالي عن الإجراءات المتخذة في قطاع المحروقات، للسيدات والسادة النواب من فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد محمد ايدرار:

شكراً السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

النائب السيد عمر بلافريج:

بكل بساطة واش هاديك 17 مليار درهم بغيتو تسترجعوها ولا ما بغيتوش تسترجعوها السيد الوزير؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

هل هناك تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

تحال في هذا أعتقد يستوي الأغلبية والمعارضة، التوصيات كنتمي كون ذكرنا بها كايين توصية وحدة هو ديال الثمن، هي اللي باقية نقولو هاديك باقي فيها حيث كنوجدو على مدة ستة أشهر باش نوجدوله، أما التوصيات الأخرى كلها تطبق تكلمتو على المخزون الاحتياطي، استثمار 220 مليار ديال السنتم، تكلمتو على مراجعة المنظومة ديال اللوجستيك أنا قلت لك أشنو درنا في المنظومة ديال اللوجستيك ما يسمي بالتخزين المشترك اللي كيقلل الكلفة، قلتوا فتحوا القطاع للمنافسة قلنا لكم ما عمر المغرب عرف في حكومة عشرة ديال الشركات جديدة، قلتو تبسيط المساطر بالنسبة للمحطات ديال الوقود باش يمكن الجميع يستثمر فيها بما فيها اللي عندهم شوية ديال الإمكانيات المالية قلنا لكم بسطنا المساطر حتى انتقلنا من 70 محطة إلى 120 محطة، قلمت بأنه لا بد من مراقبة الجودة، أطلقنا الآن مشروع ديال مراقبة الجودة من دخول من الميناء إلى الوصول إلى المستهلك هادي مجموعة ديال التوصيات، بقي ديال الثمن هادو قلنا راه احنا الآن وجدنا مشروع قدمناه، نتمناو إن شاء الله نوصلو له ديال أنه تحديد الربح حتى باش ما يكونش مكلف بالنسبة للمواطن. لكن بالمقابل طلبتو في التوصيات أنه نظرا لتحرير هذا القطاع كايين أثار على الفئات الإجتماعية ديرو لنا برامج، زدنا 3 دالمرات في «تيسير» زدنا 50% في المنح، زدنا في المشاريع ديال العالم القروي، زدنا بالنسبة ديال التكافؤ العائلي، زدنا نسبة ديال الضرائب نقصناها فيما يتعلق بالشركات الصغرى والمتوسطة اللي جايين لكم في قانون المالية من 20% إلى 17,5%، بمعنى اقترحتمو واحد المنظومة تقريبا 90% إن لم يكن أكثر من المنظومة اللي اقترحتمو كلها كنجزوها، بقات قضية الربحية نتمنى أن تأتي بهذا في القريب العاجل إن شاء الله.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة. ننتقل مباشرة إلى قطاع الشباب والرياضة، سؤال واحد عن نجاعة السياسات العمومية المخصصة للشباب، فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد فؤاد العماري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيسة،

معاك بسيط، السيد الوزير، ميزان هاد الشئ اللي قلتي ميزان، هاد الشئ مطلوب ولكن هاد الشئ خصوصي يكون شحال هادي. أنتم تدبرون القطاع، نحن دابا راه ماشي انتما كوزير، إن كحكومة والحكومة السابقة هاد الشئ خصوصي شحال هادي، اليوم المواطن كيما قلت لك المواطن البسيط خصوصي شئ حاجة ملموسة في البومبا ديال المازوط، دائما كايين أسعار في ارتفاع واللي أنتما مسؤولين عليه، كيفاش مسؤولين عليه؟ بالقوانين اللي درتو، تحرير القطاع بدون إجراءات مواكباتية، ما كايينش شئ حاجة ملموسة في أرض الواقع، اليوم احنا حاليا راه في المشروع القانون المالي 2019 على الأبواب غادي ناقشوه ما فيه حتى شئ حاجة اللي غادي نشعرو منها بأنه المحروقات غادي تنزل، اللجنة ديال الاستطلاعية للمحروقات التوصيات ديالها فينا هما الاجراءات؟ ما خديتوهاش بعين الاعتبار. اليوم هاد الملف كايين عند رئيس الحكومة، أشنو دار فيه؟ تبيان ليا تنشوف أنا الناس بغات تحافظ على الأغلبية ديالها والناس بغات الكراسي إلى غير ذلك. يعني السيد الوزير، بغينا إجراء، المواطن بغى الثمن ينقص في المحطات بدرهم ولا بزوج دراهم شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تعقيبات إضافية بخصوص هذا السؤال؟ فريق العدالة والتنمية تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة لبنى الكحلي:

السيد الوزير، اليوم هاد الموضوع ديال المحروقات البرلمان قام بالدور ديالو، ونظمتنا مهمة استطلاعية وعندنا التقرير ديالها وأنتم خلال الجلسة العامة وافقتو على المخرجات ديالو، وعلى التوصيات اللي خرج بها. السيد الوزير، اليوم كنا نلاحظو كايين تلو في تنزيل هاد التوصيات، شنو المشكل السيد الوزير فهاد التأخر؟ السيد الوزير، هاد الخلاصات اللي خرجنا بها اليوم ما كنا نقاها حتى شئ جديد، لا زالت الأسعار في ارتفاع، بل كايين ناس اللي كيخرجو دابا كيقلو غتكون زيادات جديدة غتزداد خمسين سنتيم للكزوال وعشرين سنتيم للبتزين.

السيد الوزير، احنا ما نسيناش هاد الموضوع وما غنساوش وما زال غنقومو بإجراءات أخرى من أجل أننا نوصلو القضايا ديال المواطن اللي اليوم هاد الزيادات هوما بقاش قادر أنه يتحملها ويستمر فيها، السيد الوزير، خاصنا الحكومة تقول لنا بوضوح لماذا هذا التأخر في تنزيل التوصيات التي وافقتم عليها في داخل هذه القاعة أثناء الجلسة العامة؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد النائب تعقيب إضافي.

السادة الوزراء،

السيد الوزير، السؤال ديالنا مرتبط بنجاعة السياسات العمومية المخصصة للشباب، اشنوهي الآليات ديال التبوع وديال التقييم؟ فين وصلنا؟ واش كاين شي أمل نعطيوه لشبابنا في الغد؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الجواب.

السيد راشد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد النائب المحترم،

بطبيعة الحال كل شي كيتبع منذ خطاب عيد العرش وعيد الشباب والخطاب الملكي لافتتاح الدورة السنة الماضية والحكومة تشتغل، هناك مجموعة ديال البرامج، كاين اللي خرج لحيز الوجود، هناك مشاريع أخرى في طور الإعداد، كل شي كيركز الآن على الشباب، جميع القطاعات الوزارية المعنية بقضايا الشباب من صحة، من تعليم، من تكوين مهني، من شباب ورياضة رئاسة الحكومة، الجميع يشتغل يدا في يد باش يمكن لنا نوضعو واحد خطة عمل جديدة إعادة إنتاج واحد خطة عمل جديدة اللي تعنى بقضايا الشباب، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل السيد النائب تعقيب.

النائب السيد فؤاد العماري:

شكرا السيد الوزير على الجواب، أنا عارف بأنه السؤال والقضية ديال الشباب ما مرتبطاش بقطاع وزاري بعينه، وأيضا ما مرتبطاش بإرادة وزير، خص إرادة الحكومة كاملة. احنا كنتاجبعو المعاناة والمآسي اليومية اللي كتحصل في بلادنا بالنسبة للشباب، نتابع ما يقع في البحر الأبيض المتوسط، بالنسبة للحريك، وآخر ضحية «حياة»، كنتاجبعو بأنه الشباب المغربي كل نهار كيفقد الأمل نهار على نهار، وهادي مسؤولية الحكومة ومسؤوليتنا كاملين، ما يمكنش نخليو الأمور تمشي بهاذ الطريقة.

طبعا الخطابات ديال جلاله الملك، من خطاب العرش ولا عيد الشباب ولا الخطاب ديال الدورة الافتتاحية ديال البرلمان، كياكد على أنه من الأوراش الكبرى اللي خصها تفتح الحكومة بالدرجة الأولى، هي الورش ديال الشباب وتشغيل الشباب. والدور ديال الحكومة خصنا نلمسوه احنا كبرلمانيين وخص يلمسوه المواطنين، والرأي العام يلمسوه من خلال إجراءات عملية وملموسة، نلمسوه في قانون المالية ديال 2019، نعرفو أشنوتزاد على مستوى دور الشباب، على مستوى ملاعب القرب. كنعرفو بأنه الوزارة دارت مجهود كبير في ملاعب القرب ولكن

خصنا نلمسوه. إيلا ما كاينش تضامن حكومي وما دعمتش الحكومة بكل قطاعاتها الوزارية المسألة ديال الشباب، راه غادي نمشيوللهواوية، هو المستقبل ديال بلادنا.

والقضية ديال الشباب كتزيد تضاعف مآي كيتعلق الأمر بالعالم القروي، كنعرفو بأنه في العالم القروي، سواء السيد قاري مسكين ولا ما قاريش وجالس، وباش غير يمشي يقلب على الخدمة خصو يشد الطوبيس ولا يشد الكارولا يشد الطاكسي وما عندوش باش يشدها. والمعاناة كتداز في كل القطاعات وفي كل الفئات الشبابية. واحد الوقت كنعرفو دار الشباب القيمة ديالها...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا انتهى الوقت، هل هناك تعقيب إضافي؟ جواب السيد الوزير.

السيد راشد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد النائب،

أنا لا أشك بأن الوعي الجماعي حاصل لدى جميع مكونات المجتمع المغربي للاهتمام بقضايا الشباب، هناك مجموعة من القطاعات الوزارية التي تتقاطع في إعداد السياسة المندمجة كما طلب جلاله الملك، أن تكون سياسة مدمجة لمجموعة من السياسات العمومية. اليوم تقريبا جميع الوزارات المعنية أو القطاعات الوزارية المعنية بقضايا الشباب، وجدت الاستراتيجية ديالها العمودية، والملف عند رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة عاطيه اهتمام خاص، وهناك اجتماعات أسبوعية لدى رئيس الحكومة للتنسيق ثم الخروج بشيء منسجم يخدم الشباب أكثر ما يخدم نفسه. فبالتالي كن متيقن السيد النائب أن الحكومة منكبدة على الملف، وأنه من أولويات الوقت، ماشي غير الحكومة، والسياسة المندمجة التي ستخرج إلى حيز الوجود ستشتغل على واحد، اثنين، ثلاثة حتى لأربعة ديال الأجيال مستقبلية، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

ننتقل مباشرة إلى تناول الكلمة في إطار المادة 152 بعدما أنهينا الأسئلة الشفوية المبرمجة في جدول أعمال هذه الجلسة. للإشارة الحكومة جاوبتنا قبلت ثلاثة ديال طلبات تناول الكلمة مشكورة، اللي هي وحدة ديال السيد الرئيس نور الدين مضيان حول عودة ظاهرة الهجرة السرية ومواجهة الموت للوصول إلى الضفة الأوروبية؛ ثم الثانية للسيد النائب سعيد باعزيز عن الفريق الإشتراكي: الهجرة خارج أرض الوطن، سيتكلف السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان في إطار التضامن الحكومي بالجواب عنها، معوضا السيد وزير الداخلية؛ ثم الثالثة طلب تناول الكلمة الثالثة. سيجيب عنها السيد الوزير المكلف

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أولا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

اليوم تلقينا ما مجموعه سبع أسئلة، سبع طلبات للتحدث في موضوع طارئ، ثلاثة قررنا التفاعل معهم، واحد اللي هو الرابع أدرج في إطار الأسئلة التي كانت مقررة للسيدة وزيرة التضامن، هي 4. ثلاثة قلنا أن السيدات والسادة الوزراء المعنيين وهما ثلاثة د الأسئلة، واحد للفريق الإشتراكي، الأصاله المعاصرة وفريق العدالة والتنمية. الفريق الاشتراكي أيضا طرح سؤال آخر، طرح طلب ديال الإحاطة وتمت الإستجابة له، الفريق ديال التجمع الدستوري طرح وتم التفاعل معه، الفريق الإستقلالي أيضا. ما كنديروس التمييز بين الأغلبية والمعارضة، كنحرصو على أن الوزراء، كل وزير استعد وكنحفزوهم على اعتبار أن الجواب.. ما قلناش للأسف قلنا لم يعبرو عن استعدادهم...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير انتهى الوقت.. ماشي مشكل السيد الوزير، هذه ليست أول مرة احنا نتحدث على طول، ماشي على اليوم وعاد اليوم المعطيات اللي قدمتها السيد الوزير، ماشي دقيقة لأن الإشكال كاين بشكل دائم. إيلا اسمحتو السيد الوزير، احنا عندنا إشكال في تدبير العملية واحنا بيننا النظام الداخلي، وهاد الشيء راه خبرنا به الحكومة. احنا كتنمناو السيد الوزير، احنا كتنمناو أن تتفاعل الحكومة معانا ونجيو على أساس تاخذو الوقت مناصفة بينكم وبين السيدات والسادة النواب. 2 أغلبية و2 معارضة، على أن لا تمارس الحكومة هي الرقابة على فعل الرقابة ديال البرلمان. دابا تقنعني تقول لي علاش واحد الإحاطة هنا ما تقبلاتش، لا يعبر الوزير عن استعداده، ويعبر عن استعداده للجواب على وحدة أخرى.. على أي اتخذ القرار، اتخذ القرار..؟ نقطة نظام تفضل.. إيلا اسمحتو.

النائب السيد عبد اللطيف وهي (نقطة نظام):

ما يمكنش للحكومة تتناقش مع رئاسة المجلس، هذا نقاش مطروح. احنا ما غنشكوش فسوء النية أنه كترفض ولا كتقبل، ولكن مثلا اليوم ما قبلتوش لينا.. في بريطانيا رئيس المجلس هو الذي يقرر والحكومة كترضخ، احنا هنا خصنا موافقة الحكومة هو النص نتاع قرار المحكمة الدستورية أن يتم العلم والإتفاق. احنا ما بقيناش كنديروس الإتفاق، كتقول لنا الحكومة إيه ولا لا. وهذا مخالف حتى لمفهوم ديال الرقابة، لهذا ما كانش هاذ النقاش يكون، هناك الحكومة كان خص الوزراء ما كيجيوش وجالسين في مكاتهم، وما كيلتوموش مع البرلمان، خص الحكومة تعرف بأن المعني ديالها للبرلمان راه التزام دستوري. هاذ الشيء اللي كنتالبويبه ما كنتالبوش بشي حاجة أخرى. ولكن حتى احنا نواب

لدى رئيس الحكومة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، حول عدم احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بالحصيص الخاص بالمعاقين ومكفولي الأمة بالنسبة للتشغيل للسيد الرئيس توفيق كميل، فريق التجمع الدستوري. وفي نفس الوقت جاوبتنا الحكومة برفض التفاعل مع مجموعة من طلبات تناول الكلمة في إطار المادة 152، دون أن نعرف السبب كما العادة. فلهذا.. مكاينش هنا السبب، كاين يشرفنا أن نخبركم.. نتأسف.. تفضل السيد النائب نقطة نظام.

النائب السيد خالد البوقري:

شكرا السيدة الوزيرة، إن شاء الله هذا فأل حسن إذ كان في ذلك خير.

شكرا السيدة الرئيسة،

في الحقيقة هاذ طلبات الإحاطة، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي المادة 152، تكرر فيها تعاطي الحكومة بشكل سلمي مع الطلبات. لذا على مكتب المجلس، مكتب مجلس النواب الموقر أن يتخذ الإجراءات اللازمة من أجل مراسلة الحكومة لتبيان هذه الأمور، لأن الطلبات في إطار المادة 152 تتراكم، راه وصلت إلى مئات الطلبات، ومكاين حتى شي معيار لحد الآن لقبول طلب دون طلب آخر. وهنا كاين واحد النوع من التوازن كذلك، يجب أن يراعى طبقا لمقتضيات النظام الداخلي دائما ديال مجلس النواب، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفاعلا غنعتيك السيد الوزير.. المادة 152 احنا تلمزنا في النظام الداخلي باش نديرو توازن حول 16 دقيقة، ثمان دقائق للنواب و8 دقائق للحكومة في إطار الحق ديالها في الرد مناصفة مع مجلس النواب. 2 للمعارضة و2 للأغلبية مع مراعاة تناوب باش الفرق والمجموعات النيابية كلها تستافد. اليوم احنا عندنا مشكل حقيقي مع تفاعل الحكومة لأنها هي كتكتفي بهادي غنجاوب عليها وهادي ما غنجاوبش عليها. وكيقع لنا في المكتب ديال المجلس حين البرمجة، كنلقاو فرق يتم الإستجابة لها أكثر من مرة، وفرق لا يتم الإستجابة لها. اليوم مكتب المجلس اتخذ قرارا بتفعيل مقتضيات المادة 152 التي تقول بأنه «إذا تعذر برمجة طلبات التحدث في موضوع عام وطارئ في الأسبوع الأول من الطلب، تبرمج هذه الأخيرة في الأسبوع الموالي مع مراعاة المقتضيات المتعلقة بالحصصة الزمنية، وللحكومة الحق في الإدلاء بمعطيات وبيانات توضيحية». بغات الحكومة تعي الحق ديالها يكفله لها النظام الداخلي، مرحبا بها، ما بغاتش تعي، سنفاعل مقتضيات المادة 152 للسادة والسيدات النواب بديرو الإحاطات ديالهم في إطار المادة 152. السيد الوزير، تفضل.

الحقوق كلها ضمنها لهم الدستور اللي صوتنا عليه بالإجماع في 2011، ولم تتمكن مع الأسف الحكومة من ترجمتها.

عودة ظاهرة الهجرة هو عنوان بارز لأزمة حكومية أضحت غير خفية، وإقرار شعبي بفشلها في تحقيق إقناع مجتمعي بالأمل والثقة في الحكومة، خاصة في أوساط الشباب، بل إن تفكك مكونات الحكومة وارتباكها السياسي والذي أفقدها كل مشروعية سياسية يعتبر أحد أسباب المهمة في فقدان الثقة.

عودة ظاهرة الهجرة نتيجة حتمية لفشل كل السياسات العمومية والمخططات والاستراتيجيات الموجهة للشباب، وخاصة ما أطلقتم عليه بالسياسة الاستراتيجية والتشغيل والسياسة المندمجة للشباب، والتي تبقى لحد الآن مجرد حبر على ورق ووعود تردد على مسامعنا بأرقام خيالية دون أثر على الأرض.

عودة ظاهرة الهجرة بكل بساطة تعبير شعبي عام على ضعف الحكومة في مواجهة الفساد وفشلها في إقرار ممارسات عمادها الاستحقاق والمساواة وتكافؤ الفرص.

عودة ظاهرة الهجرة لحظة مؤلمة يعلن من خلالها شبابنا وأمل الوطن عن تدمير صارخ من استمرار وهيمنة اقتصاد الربع واحتكار الثروة وغياب العدالة المجالية في التنمية، عودة ظاهرة الهجرة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب انتهى الوقت، تفضل السيد الوزير. السيد الوزير يقترح باش السي باعزيز السيد النائب، إيلا قبلتو تعملو حتى انتما الإحاطة ديالكم ثم يجيب السيد الوزير، تفضل.

النائب السيد سعيد باعزيز:

شكرا السيدة الرئيسة،

يتابع الرأي العام الوطني وبقلق كبير الإشكال الأخير اللي رجعت فيه قوارب الموت إلى الواجهة، حيث أنه مجموعة من الشباب المغربي يلجؤون إلى مغادرة التراب الوطني نحو الخارج بحثا عن مستقبل آمن، بحثا عن عمل قار، بحثا عن حياة تضمن أدنى مقومات العيش الكريم، حيث أنه أصبحنا أمام إشكال خطير يتعلق بالمغامرة بأرواح هاد الشباب بين أمواج البحر والرمي بالرصاص والمتابعات القضائية من أجل الهجرة السرية، هذا اللي هونناج مخططات حكومية فاشلة اللي أوصلتنا اليوم إلى غياب فرص الشغل، إلى تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، إلى تدني مستوى القدرة الشرائية، إلى عدم الاطمئنان على المستقبل، وهذا الحل ماشي هو أننا نضربو شبابنا برصاص وسط البحر، ماشي أننا نضحيو بطالبة في مقتبل العمر باش أننا نهددو الشباب ما يلجؤوش الهجرة، الإجراء اللي خاصو يكون وإجراء عملي هو أننا نزلو برامج واقعية برامج اللي غادي نرجعو فيها الثقة للشباب المغربي في الارتقاء

السيدة الرئيسة، حتى احنا النواب مطروح علينا أننا نختارو المواضيع التي تطرح نوعا من الإستعجال ومن الأحداث القريبة، ماشي غير تنشدو سؤال شفوي نقلوه.. هذا خطأ عند الحكومة وعندنا، وخصنا نحسمو فهاذ الموضوع في أقرب الأجال بقرار من المكتب وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، آخر نقطة نظام إيلا سمحتوا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد كمال بنشقرن كريمي (نقطة نظام):

صحيح السيدة الرئيسة، هذا واقع أيضا عايننا منو في المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية، وماشي معقول أنه يتم الإستجابة لبعض طلبات تناول الكلمة دون غيرها. والواقع أيضا كيبين بأننا ما زلنا لم نستجب لواحد الطلب تقدمنا بها للمرة الرابعة، يا إما تحيطونا علما في بداية الجلسة بعدد طلبات تناول الكلمة، وشكون اللي غيستافد منها، أو لا كتبوها لنا في جدول الأعمال. هاذي مسؤولية ديال مكتب المجلس السيدة الرئيسة، وبالتالي هذه مناسبة بأن هاذ تناول الكلمة يكون فيه واحد التكامل وتوازن معقول.

السيدة رئيسة الجلسة:

سجلت الملاحظة بالنسبة لإدراج المطلوب في جدول أعمال، هذا حق السيدات والسادة النواب باش يبقاو يتخبرو، علما بأن الحكومة كتجاوبنا في آخر لحظة، شي مرات حتى كمنطلعو لهنايا عاد كتجيننا المراسلة، شي مرات قبل الجلسة بقليل. على أي هاذ النقاش إيلا سمحتو لي، سنختم هذا النقاش لأنه تم اتخاذ القرار داخل مكتب مجلس النواب، وأخبر به السيد الرئيس السادة رؤساء الفرق والمجموعة النيابية، وفي تواصل مع السيد رئيس الحكومة باش نضبطو هاذ العملية باش ينتهي هاذ النقاش. إذن يتفضل السيد نور الدين مضيان أو من يعوضه السيد النائب من الفريق الإستقلالي تفضل.

النائب السيد علال العمراوي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

يؤسفني أن أتناول الكلمة في هاذ الموضوع وبإسم فريق حزب الاستقلال، أحيط الحكومة بالقلق المجتمعي العميق بعد عودة ظاهرة الهجرة السرية، بما تشكله من خطر كبير على أبنائنا. السيد الوزير، تابعنا في الفريق الاستقلالي بكل ألم وأسف مشاهد عودة ظاهرة الهجرة السرية في الشهر الأخير، والتي أودت بحياة عشرات الشباب من أبنائنا، بعد أن أضحت الضفة الشمالية ملجأ للمئات منهم لتحقيق حياة كريمة تضمن لهم واحد الشغل كريم، عدالة إجتماعية وكرامة إنسانية. هاذ

الأسبوع استعملت فيها 31 زورق fantome GO-FAST ماشي الزوارق العادية التقليدية، وما بقاوش الناس كيستعملوا فقط السواحل الشمالية من مولاي بوسلهام، حالة في الشهر الماضي كانت من الدار البيضاء، بمعنى الشبكات ديال الهجرة السرية كتطور الأدوات د الاشتغال ديالها، ولجأت لاستعمال الوسائل ديال الاتصال الرقمي، ها الإرشادات، ها الساعة ها وقتاش وصلوا ها كيفاش، والصدمة وسائل اللي استعملتها هاد المافيات من خارج المغرب، والمغرب اليوم في حرب مع هاد الشبكات ديال الهجرة السرية، وديال الاتجار في البشر، ثم أيضا شحال من شبكة هاد العام توقفات 80 شبكة، إلى غاية شهر غشت كايته معركة الآن. شنو هي المحصلة؟ أن المغرب في الوقت اللي كييعمل على مواجهة الهجرة السرية كييعمل على إطلاق سياسة الإدماج الشباب وغادي نواصلوها هاد العمل، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى طلب تناول الكلمة الثالث سي توفيق كامل أو من يعوضه فريق التجمع الدستوري، السيد النائب خربوش.

النائب السيد عبد الودود خربوش:

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

تابعنا في التجمع الدستوري كما كل المغاربة الحادث العرضي الذي أودى بحياة أحد المكفوفين الذي سقط من سطح وزارة التضامن والأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، طبعا هاد الحادث يسألنا ويطرح مسألة الحصيصة المخصصة لهذه الفئة في الوظيفة العمومية اللي هي 7%، كما يطرح أيضا الحصيصة المخصصة لأبناء المقاومين وأفراد جيش التحرير وأبناء شهداء الصحراء المغربية اللي هو 25%، والواقع أن هاد الإشكال إشكال الحصيصة في علاقته مع البطالة والولوج إلى الوظيفة العمومية يطرح علينا إشكال العدالة والإنصاف في بلادنا. لماذا السيد الوزير لا يتم احترام هذا الحصيصة في الولوج إلى الوظيفة العمومية المنصوص عليه في المراسيم؟ ومنذ المرسوم ديال 64 هذا أولا، ثانيا لماذا يعني لا يتم تنفيذ في أسرع وقت المباراة الخاصة بالتوظيف يعني هذه الفئات؟ ولماذا لا يتم تنزيل مخطط العدالة المجالية في توزيع الوظيفة العمومية على الجهات؟ لأن المباراة الوطنية هي يعني مجحفة في حق المغرب العميق والمناطق النائية، لماذا أيضا يتم اعتماد مبدأ الإنصاف التي تعرف معدلات البطالة، تمشي لها مناصب ديال الوظيفة العمومية يتباروا عليها محليا، أنا كنتكلم على جهة بني ملال واد نون مثلا الأعلى وطنيا 17.2 في حين المعدل الوطني هو غير 10، إذن مسؤوليتكم كبيرة في تحقيق العدالة المجالية والإنصاف سواء للفئات المنصوص عليها في المراسيم أو لضمنا طبعا الولوج الوظيفة

الاجتماعي داخل أرض وطنهم، برامج اللي غادي تكون فيها إرساء ثقافة من خلال مقرارتنا وبرامجنا في المدرسة على أساس القبول بالعيش داخل الوطن وفق القدرات والإمكانات ديال بلادنا، برامج اللي تكون فيه الالتقائية ما بين التربية الوطنية وما بين سوق الشغل، برامج اللي فعلا غتكون تجسد طموح الشباب المغربي، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير تفضل المنصة إيلا بغيتو.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

أولا لأبد في بداية هاد الكلمة من تجديد التعزية للطالبة حياة رحمة الله عليها، أسأل الله العلي القدير لأسرتها الصبر والسلوان، وأيضا للطفل حاتم، طفل صغير زورق مطاطي احترق، كانت النتيجة وفاة، واليوم في هذا الصباح زورق غادر الساحل المغربي بقي من 8 أكتوبر إلى اليوم وهو تائه في البحر، هاد الشهر شهر أكتوبر من البداية ديالو إلى الآن حوالي 1000 حالة ديال المهاجرين اللي كانوا في عرض البحر والي تم الإنقاذ ديالهم من طرف البحرية الملكية، الحادثة ديال حياة رحمة الله عليها هي موضوع تحقيق قضائي حدث مؤلم، وفعلا فاش كنطرحو المسألة ديال المناقشة ديال السياسات الموجه للشباب لأن هاد الشي كنتقاسموه جميعا، اليوم الإخوان كييطرحو السؤال على القضية ديال العودة ديال ظاهرة الهجرة، فعلا ظاهرة الهجرة السرية فاش كنتقارنو هادي 10 سنوات كايين 32 ألف حالة إحباط، اليوم عندنا السنة الماضية 65 ألف، وهاد السنة يمكن غادي نتجاوزوها العدد لأنه إلى غاية شهر 8 كانت عندنا شحال ديال العدد أزيد من 54 ألف حالة، العام اللي فات شهر 8 كنا وصلنا ل 39 ألف باش يبان لنا الارتفاع، ولكن شحال العدد د المغاربة فهاد المحاولات د الإحباط، هادي 10 سنوات النصف د المحاولات اللي تتم كانوا مغاربة 16 ألف على 32 ألف، السنة الماضية كانت عندنا 8000 إلى غاية شهر غشت 39 ألف، هاد السنة وفي العالم كلو في 65 ألف، كانت حوالي 13 ألف، هاد السنة عندنا حوالي 7 آلاف على العدد ديال اللي كان إلى غاية نهاية شهر غشت اللي هو 54 ألف، كايته نسبة المغاربة حوالي هاد السنة حوالي 13%، ولكن الجديد هاد العام 3 د الأمور، الأولى المنفذ اللي عبر اليونان تقريبا تسد، المنفذ اللي كان عبر إيطاليا تقريبا تسد، وقع التركيز على المغرب ها 1 باش نعرفو هاد التحول لأن راه داك شي تضاعف. ثانيا استعمال الزوارق السريعة GO-FAST هادوك فونتوم fantome، في العملية اللي البحرية الملكية مشكورة نقضات يومين 615 شخص في هاديك اليومين، هادي واحد

لولوج الوظيفة، وضمن هاد الآلية هادي كايين ما تفضلتم به المناصب المحتفظ بها اللي كتعطي 7%، الأشخاص في وضعية الإعاقة و25% المقاومة وقدماء العسكريين ومحاربين ومكفولي الأمة.

هاد النسبة 7%، لماذا لم يتم تفعيل المقتضيات ديالها؟ سيطول فيها الحديث لأنه غندخلو في شي تفاصيل ديال المهام اللي غادي يقومو بها والاختصاصات، لأن منين تيفتح واحد الوزارة منين كتفتح هاد المناصب د 7% كتفتحها في إطار اختصاصات في إطار مهام معينة، ولكن نجيو للمقاربة السياسية، المقاربة السياسية هو أننا احنا على المدى على المدى القريب غادي نظمو لأول مرة مباراة موحدة ماشي قطاعية، وغادي تحت إشراف السيد رئيس الحكومة وهاد الوزارة غتسهر، وكنظن غادي نمشيو في هاد الاتجاه والإخوان في وزارة الاقتصاد والمالية حتى هما غادي يمشيومعنا في هاد، ولكن على المدى المتوسط، اسمح لي نقولك أن هذه الحكومة سياسية وخاصها تلقى حل سياسي لهاد المعضلة اللي كيتجاوز..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت، شكرا لكم جميعا، رفعت الجلسة.

العمومية بالنسبة للفئات الأخرى لحل معضلة البطالة في بلادنا بشكل عادل، وشكرا لكم السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد بن عبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد النائب المحترم على إثارة هاد الموضوع، لابد في البداية نترحمو على المرحوم صابر الحلوي ونجددو العزاء والمواساة إلى عائلته، في الحقيقة يصعب أن أستعرض أمامكم العوائق اللي جعلت عدم تفعيل هاد المقتضيات في ظرف دقيقتين، يمكن تاح فرصة أخرى، لكن اسمح لي السيد الرئيس أو السيد النائب المحترم نوضح لك بأنه هناك 2 مقاربات لمعالجة هاد الموضوع، كايين المقاربة القانونية المحضة وكايين المقاربة السياسية، قانونيا الدستور في الفصل 31 كيشمن الجميع المواطنين المواطنين الولوج الوظيفة العمومية وفق مبدئي المساواة والاستحقاق، وهاد الحق هذا مؤطر بنصوص قانونية وتنظيمية، وفيه ضمانات، الضمانة الأساسية هو اعتماد المباراة كآلية وحيدة

• مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019؛

• مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار.

عدد الأسئلة الشفهية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 15 إلى 22 أكتوبر 2018 هي: 151 سؤال شفوي؛ 121 سؤالاً كتابياً؛ 250 جواباً عن أسئلة كتابية، شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيدة الأمانة،

كما توصلت الرئاسة برسالتين من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر فيها ما يلي على أنه هو من سينوب عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة في الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه والمدرجة في جدول أعمال الجلسة المذكورة. كما توصلت برسالة من السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعتذر فيها عن حضور الجلسة المذكورة وذلك نظراً لارتباطه بنشاط ملكي، كما أخبركم أن السيد وزير الصحة يلتزم تأخير الأسئلة الموجهة إليه إلى آخر الجلسة.

كما أخبر السيدات والسادة النواب، على أنه سيعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عمومية مشتركة هذا اليوم على الساعة السادسة مساءً، تخصص لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019 من لدن السيد وزير الاقتصاد والمالية. ويوم غد إن شاء الله أي يوم الثلاثاء، سيعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة تخصص للاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016 و2017، وذلك ابتداء من الساعة السادسة مساءً.. نقطة نظام.

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

شكرًا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

السيد الرئيس، مجدداً نطرح مشكل ديال الإرتباك اللي واقع في البرمجة ديال الأسئلة. الحكومة خصها تتحمل مسؤولياتها وتجي في الوقت المحدد، وإيلا غادي يولي العمل ديالنا كل مرة وزير ينوب على وزير وكل مرة وزير يأخر. كايين السيدات والسادة النواب عندهم الأسئلة المبرمجة ضروري من احترام البرنامج، وإلا ما عندناش علاش نديرو البرنامج السيد الرئيس، شكرًا.

محضر الجلسة الثامنة بعد المائة

التاريخ: الاثنين 12 صفر 1440 هـ (22 أكتوبر 2018م).

الرئاسة: السيد رشيد العبيدي النائب الثاني لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة مساءً والدقيقة الثانية.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات

الحكومية التالية:

- التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- الصحة؛
- التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
- الشغل والإدماج المهني؛
- الوزارة المنتدبة المكلفة بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية.

السيد رشيد العبيدي، رئيس الجلسة:

السادة النواب يلتحقوا بالمقاعد ديالهم.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقاً للفصل 100 من الدستور وعملاً بمقتضيات مواد النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، نلتقي مجدداً في جلسة الأسئلة الشفهية برسم هذه الدورة الخريفية، ويتضمن جدول أعمالها 32 سؤالاً شفهياً في القطاعات التالية: التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛ الصحة؛ التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي؛ إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛ الشغل والإدماج المهني وأخيراً القطاع المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية.

في البداية نستمتع إلى المراسلات الواردة على الرئاسة، فلتفضل السيدة أمانة المجلس مشكورة لتلاوتها.

السيدة أسماء غلالو أمينة المجلس:

شكرًا السيد الرئيس،

توصل مكتب مجلس النواب من السيد رئيس الحكومة بمشاريع القوانين التالية:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، حضرات السيدات والسادة نقطة نظام تفضلوا.

النائب السيد رشيد حموني (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

كما هو معروف في القانون الداخلي غياب ديال بعض الوزراء واللي تعذر عليهم الحضور كيكون السبب اللي هو مضمن داخل القانون الداخلي. السؤال ديالنا في البرلمان، هو بعض الوزراء اللي اليوم توحشوهم المغاربة، وتوحشهم البرلمان، بالخصوص أن الدورة الخريفية، والدورة الخريفية اللي كنعرفو أنها من بين النقط المهمة وهو مناقشة قانون المالية والسنة الفلاحية. اليوم وزير الفلاحة، تقريبا مآي بدأت هاد الدورة 2 د المرات اللي شفناه. ولهذا كنعطالبو المجلس، ومكتب مجلس النواب ودرناها أكثر من ثلاثة د المرات هاد الملاحظة، باش يرد الاعتبار لهاذ المؤسسة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، حضرات السيدات والسادة، نشرع الآن في بسط الأسئلة الشفوية المدرجة بجدول أعمالنا، ونستهلمها بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، عدد الأسئلة المطروحة 9. نمر الآن إلى السؤال الأول وهو متعلق بتحسين الطرق والمعابر والمسالك الطرقية بالعالم القروي والجبلي، للسيدات والسادة النواب المحترمين الفريق الاشتراكي، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا. تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد احويط:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، ما هي استراتيجيتكم لتجويد وتحسين وتأهيل الطرق والمعابر والمسالك الطرقية بالعالم القروي والجبلي؟

السيد رئيس الجلسة:

الجواب السيد الوزير، تفضل.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسادة النواب المحترمين،

بطبيعة الحال هاذ الموضوع ديال تحسين اللوج إلى العالم القروي هو واحد الموضوع اللي يطرح باستمرار داخل البرلمان، يعني بإيجاز يمكن لي نقول أنه من أواسط التسعينيات إلى الآن، بلادنا دارت تقريبا أنجزت وتنجز 4 ديال المشاريع الكبرى. برنامج الطرق القروية رقم 1، والبرنامج

الثاني، ثم التأهيل الترابي، ثم تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية. وهاذ البرامج كلها إيلا اخديناها تقريبا واحد أكثر من 50 مليار الدرهم، وتقريبا أكثر من 50.000 كيلومتر من الطرق القروية اللي انضافت، واللي المعول أنها ترفع الولوجية إلى حوالي 89%، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد محمد احويط:

شكرا السيد الوزير،

هاذ المسالك السيد الوزير، وهاذ المعابر بالعالم القروي وهاذ كثرة تداخل الاختصاصات زادت العالم القروي عزلة، لأن وزارة التجهيز كتدخل في الطرق المصنفة، كتقول ليك الطرق اللي ما كانتش مصنفة ما يمكن شي تدخل فيها. مؤخرا بعض الاختصاصات ديال الجماعات اللي كانت انشأناها باش تخفف شوية العزلة عن العالم القروي في ما يخص فتح أو إصلاح بعض المسالك القروية تحيدات وربطوها بإقامة شراكة مع التجهيز ولا مع المجالس الإقليمية.

صراحة، هاذ المواطن القروي مآي غيدوز باش يوصل لهاذ الطرق المصنفة، لأن كيما كي يعرف الجميع العالم القروي راه المسالك وعرة وجبلية تحتاج إلى مسالك ومعابر لأن الطرق عندها مواصفات وعندها معايير، العالم القروي فيه الآن المعابر والمسالك، ما كاينش الطرق، لأن الطرق عندها المواصفات ديالها، وعندها المعايير ديالها. إذن السيد الوزير، ما مصير الساكنة اللي توجدت في مناطق اللي بها طرق غير مصنفة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي؟ جواب السيد الوزير، تعقيب إضافي تفضل السيد النائب من فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد الفاطمي رميد:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، وفاة السيدة رفيق فوزية يوم الجمعة إثر سقوط جزء من القنطرة المتواجدة بشارع محمد السادس عمالة مقاطعة الفداء مرس السلطان، يجعلنا اليوم وبعدة نساثلكم السيد الوزير، عن الإجراءات المستعجلة التي اتخذتها أو ستخذها وزارتك للوقوف على مدى سلامة أزيد من 30 قنطرة اللي كتواجد في الخط والطريق السياريين الرباط والدار البيضاء شكرا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد النائب.

الجماعات التي هي محتاجة، كل جماعة تقولك محتاجة، ما يمكنش نحلو هاذ القضية لأن نتكلمو على أكثر من مليار ونص ديال الدرهم. فالتالي نحن بحاجة إلى أن نجد حلال لكن هذا ما منعناش أننا وهاذا البرنامج التالي ما سالا، ولكن كان البرنامج ديال التأهيل الترابي وكاين الآن البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، ويجب أن أذكر أنه بطبيعة الحال كاين طلبات كثيرة جدا وذاك شي علاش فهداك البرنامج الأخير ديال تقليص الفوارق المجالية دارت لجان جهوية التي تترأسها السادة الولاية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الثاني عن تعثر إنجاز المشاريع المبرمجة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة المعاصرة. فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الرزاق الورزاي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم عن موقف الحكومة من إشكالية البطء والتأخير في تنفيذ المشاريع المبرمجة، وعن التدابير المتخذة لفرض احترام الوقت المحدد للإنجاز؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، جوابكم السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء:

هو فيما يتعلق بالبرامج المتعاقد حولها بشكل عام، بطبيعة الحال السيد النائب تيعرف بأن فيها 2 المراحل أساسية: كاين مراحل الدراسات التقنية التي هي دراسات على حسب طبيعة المحاور تتأخذ الوقت لأن فيها دراسات تقنية مفصلة، ما تيمكناش نديرو هاذ المحاور الطرقية أو المنشآت الفنية وغيرها بدون هاذ الدراسات؛ الشق الثاني بطبيعة الحال هو التي ترتبط بالأشغال، وهذا يجب أن نعرف بأن تتوقع فيه مشاكل، مشاكل من جنس هاذ قضية الوعاء العقاري، قضية الإشكالات التي تتوقع مع بعض المقاولات، لكن في العموم هناك الحرص الشديد على أن هذه البرامج تم في الوقت ديالها أو على الأقل ما يكونش فيها شي تأخير كبير جدا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد محمد لحموش:

السيد الرئيس، الله يخليك... السيد الرئيس تكلمتو على البرنامج الوطني للطرق الشطر الأول والشطر الثاني، وكنلقا بأن هاذ البرامج التي تكلمتو عليها راه مازال ما كملتوهاش من بعد مرور سنين عليها، وكنتمصو منها لأن السبب هو أنكم كتقولو بأن الجماعات ما عطياش الحصة ديالها، والحصة ديال الجماعات التي كتكلمو عليها هي أنها كتعطي 7,5%، ولكن السيد الوزير، ما يمكنش على 7,5% أننا نضيعو مثلا دوار ولا جماعة ولا هذا باش تقوم بواحد المشروع التي هو ضخ على ذيك الجماعة التي ما عندهاش من طبيعة الحال الإمكانيات باش تعطي ذيك 7,5%. وهاذا المشكل هذا السيد الوزير، راه مطروح ولا بد ما خاصنا نشوفو حل ديالو باش ما نحرموش ديك الساكنة يعني من هاذ البرامج.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي آخر؟ جوابكم السيد الوزير، تفضل.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء:

فيما يتعلق بالتعقيب الأول هذيك البرامج، برنامج من بعد برنامج، الحكومات المتعاقبة كانت تتحسن المقاربة ديالها لهاذ المجال، إيلا خديتي البرنامج الأخير هاذ الشي التي قلتي السيد النائب 22.000 كيلومتر من الطرق كلها طرق ومسالك قروية. بطبيعة الحال جزء تديرو الجهات جزء غادي تديرو وزارة الفلاحة، والجزء المصنف غادي تديرو وزارة التجهيز والنقل.

فيما يتعلق بالتعقيب الثاني، الحادثة التي اشترتولها السيد النائب ما عندهاش علاقة بالمطلق بالاختصاصات ديال وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وما عندهاش علاقة بالاختصاصات ديال الطرق السيارة. وأرجوكم أن تعيدو النظر في هذا الموضوع قبل أن تقوموا بهذا التعقيب.

في ما يتعلق بالتعقيب الأخير، التعقيب الأخير هاذيك القضية التملص غير صحيحة، لأنه أعمال العقلاء منزهة عن العبث، هناك تعاقدات أنت تكلمتي على البرنامج الأول والثاني، الأول انتهى، الثاني ما انتهاش علاش؟ لأن كاين جماعات ما التزماتش، والجماعات كلها التزمت بواحد تقريب تقريبا 69%، وهاذا الجماعات هاذي احنا الآن بصدد أن نجد حلالا للجماعات التي عندها إشكاليات، ولكن الأصل في هذا الأمر هو تعاقد، والتعاقد كان مبني على أن وزارة التجهيز غتغطي 85% والجماعات غتغطي 15%. مع ذلك أنا عطيت تعليمات لواحد العدد للصندوق التمويل الطريقي بالأساس باش نديرو التصنيف ديال الجماعات، حيث المشكل واخا بغينا نحلوه تنقلو طيب اعطيوني

النائب السيد عبد الرزاق الورداني:**شكرا السيد الوزير المحترم،**

السيد الوزير، عهدنا فيكم 2 حوايج الصرامة والمعقول ديالكم، غير هو السيد الوزير، منين كنشوفو حوادث السير في المغرب، كايين حوادث القتل العمدة ديال المقابلة المغربية، القتل العمدة ديال المقابلة المغربية في التأخير ديال المستحقات ديالها. المقابلة المغربية السيد الوزير، عندها واحد الشريحة من المجتمع اللي عايشة معاها.. التأخير ديال المستحقات رجعاتها للإفلاس ويزاف ديال.. ما هي الاستراتيجية ديالكم باش هاذ المقاولات تعتانيو بها وتردوها لطريقها السيد الوزير؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك من تعقيب إضافي؟ السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك**والماء:**

السيد النائب، بحال اللي قلتي دابا احنا بين نارين، أولا قلبنا على المقابلة خاص ضروري المقابلة تبقى عايشة وتشغل إلى غير ذلك. ولكن في نفس الوقت، إيلا المقابلة ما استطعاتش تكمل، وأنا عندي واحد العدد ديال المحاور الطرقية وانتما السادة النواب تتسولوني عليها، واحد العدد ديال النواب يقولولي السيد الوزير، علاش ما دارتش تيشكا إنزكان، كان عندهنا مشكل مع مقابلة وبقينا غاديين معاها، غاديين معاها، في الأخير اضطررنا نفسخو العقدة. ونقولك فسح العقدة بحال اللي تقول المثل العربي «آخر الدواء الكي»، راه بزب باش درناها، لأن احنا منين تنفسحو العقدة تيبدا عندهنا واحد الماراطون آخر باش عاود تنطلق الأشغال، وهذا في الحد الأدنى غيضيع فيه على الأقل ما بين 6 أشهر حتى لسنة.

الإشكال اللي كايين وهاذ الشيء أنا نتتمنى نراجعوه، هو اللي تنسميوه احنا le plan de charge ديال المقابلة، حيث كايين مقاولات اللي تياخذو واحد العدد ديال المشاريع لأن هما 10 ans les moins، ومن بعد يتبوضعو فواحد الحالات سلبية جدا تضطر معهم الإدارة ديال التجهيز أنها تفسخ العقدة. ونقولك نحن لا نريد ولا نسعى بالمطلق باش نفسخو العقدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الثالث أي عن سياسة الحكومة في مجال الماء للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد عبد العزيز لشهب:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، سؤالنا واضح، هو ماذا أعدت الحكومة من أجل تأمين تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، جواب السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك**والماء:**

كما لا يخفى عليكم السيد النائب بطبيعة الحال كايين المخطط الاستراتيجي للماء، الآن الوكالات أو المصالح ديال الوزارة بصدد تحيين المخطط انسجاما مع القانون إلى غاية 2050، لكن الآن بطبيعة الحال من باب التعليمات ديال جلالة الملك، اللي كانت في المجلس الوزاري ديال 02 أكتوبر 2017، هناك اشتغال على واحد البرنامج سميناه البرنامج الأولي اللي غيكونو فيه 5 دالمحاور، المحور الأول هو تنمية العرض المائي أساسا من خلال بناء السدود الكبرى المتوسطة والسدود التلية، وعند الاقتضاء للجوء للمحطات ديال التحلية، المسألة الثانية أو المحور الثاني هو تديير الطلب وتثمين الماء خاصة في الشق ديالو الفلاحي، المستوى الثالث هو تزويد العالم القروي بالماء الشروب عندهنا تقريبا واحد 10.000 دوار عندهم عدد من الإشكاليات في هاذ المجال، ثم إعادة استعمال المياه العادمة، وبحال اللي كمنظلم جلالة الملك، هاذ القضية ديال كذلك التواصل والتحسيس نركزو عليها، باعتبار أن الماء يعني واحد المادة حيوية، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد عبد العزيز لشهب:

شكرا السيد الوزير، السيد الوزير، احنا لا ننكر المجهودات اللي كتقومو بها، ولكن احنا عندهنا واحد التساؤل، واحد المفارقة غريبة جدا، أن من بعد المقاولات انطلقت في إنجاز الأشغال ديالها، كنتفاجؤو أن كتوقف على الأشغال، يمكن لي نقولكم السيد الوزير، أغلبية المقاولات اللي كتشتغل اليوم مع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب كلها توقفت على الأشغال، والسبب واضح هو عدم تأدية هاذ المقاولات السيد الوزير، وأنا عندي نموذج بوزان، مقابلة اشتغلت أكثر من سنة ما تخلصاتش ولا درهم واحد، إذن المفارقة خطيرة غريبة، كايينة تعليمات جلالة الملك، كايين برنامج حكومي، كايينة التزامات، وللأسف الشديد أن ما كايينش التزام مع المقاولات، ما بغيناش نعرفو احنا كيفاش؟ مقاومة غادي كتشتغل بواحد الوتيرة جيدة، وبين الفينة والأخرى كتشوف توقفات هاذ الأشغال، ولهذا السيد الوزير كنظن خاصكم تراجعو هاذ المسألة وعلاقتكم، والعلاقة ديال القطاع مع هاذ المقاولات اللي

أو الحوض ديال سوس ماسة للأسف الشديد هو من أضعف الأحواض المائية على مستوى حاملة السدود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، فيما يلي 5 أسئلة آنية لها وحدة الموضوع ويتعلق الأمر بانقلاب قطار بضواحي مدينة سلا ببقنادل، لذا سيتم طرحها دفعة واحدة لتنال جوابا موحدا من لدن السيد الوزير، السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة المعاصرة فليقدم أحد واضعي السؤال مشكورا، السيدة النائبة تفضلي.

النائبة السيدة حياة بوفراشن:

السيد الوزير، المغاربة يسألونكم ومن خلال نواب الأمة، ماذا يقع في المكتب الوطني للسكك الحديدية، المواطنون يحتجون، السككيون يعيشون أوضاعا مزرية، التقنيون والمراقبون يرفعون الاختلالات يوميا ولا حياة لمن ينادي، المشكل والنتيجة أن أرواح تزهد سنويا طنجة سلا مؤخرا، مصالح المواطنين معطلة يوميا، ومع ذلك نتساءل هل من تعويض؟ هل من تأمين للمعطوبين والموتى؟ هل من حكيم؟ هل من مسؤول داخل هذا المكتب يخاطب ويحاور ذوي هؤلاء وأولئك؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الحركي فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد كمال لعفو:

بسم الله الرحمن الرحيم، الصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات النائبات والنواب،

السيد الوزير تطلب تران نهار 16 أكتوبر 2018 ماتو 8 د الناس أكثر من 100 ديال الجرحى، الناس حزنوا على الأقارب ديالهم، احنا حزننا معهم، شنو هي الأسباب والمسببات ديال هاد الحادث وفين وصل التحقيق اللي تفتح؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السؤال الثالث للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة النائبة.

كتشتغل. اليوم كذلك نقولها بكل صدق هناك منين كيتكلم بأن ما كاينش التزام حكومي مع هاذ المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، كيتكلمو أن ما تمش الإسترداد ولا الإسترجاع ديال TVA وبالتالي هناك خلل، العلاقة اليوم بين الحكومة والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب علاقة متوترة وأقول هذا الكلام لأن كيبان في الواقع ما كاينش التزام بالأداءات، ولهذا السيد الوزير كمنظلبو منكم وكنعرفو الجدية ديالكم أنكم تبحثو فهاد الموضوع هذا، وغتلقاو أن هناك فعلا خلل، أن هناك خلل أن الشركات ما التزاماتش بالأشغال ديالها نظرا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ جواب، تعقيب إضافي فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد اسماعيل شوكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، هادي مناسبة تشهد مدينة أكادير بين الفينة والأخرى انقطاعا مفاجئا في الماء الصالح للشرب، كلما كانت أمطار مفاجئة، وهذا كيخلق واحد الاستياء كبير عند عموم المواطنين، المؤسسات المعنية تبدل جهودا يعني مشكورة، ولكنها تحذر من 2019 ستكون صعبة فعلا على المدينة، ويطلبون تعزيز المنطقة بثقوب لتوفير احتياطي مائي مناسب، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي آخر؟ جواب السيد الوزير تفضل.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء:

التعقيب الأول صحيح، صحيح كاين خلل عند المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب فيما يتعلق بالالتزامات ديال اتجاه المقاولات، ولا عجب أن هاد المسألة هادي لم تثر فقط بالنسبة لهاد المؤسسة ولكن كذلك المؤسسات، كانت فيها تعليمات ديال جلالة الملك، في هاد المجلس الوزاري الأخير. أنا اللي يمكن لي نطمأنك فيما يتعلق بالمستوى اللي عندي هو أنه العقد البرنامج الأول اللي كان تدار مع المكتب الوطني انتهى، كان يفترض أنه يدار عقد ثاني، الآن كاين عليه اشتغال اشتغال عميق جدا، لأن مرتبط بالصحة المالية ديال المكتب الوطني واحنا بالنسبة لينا ما يمكن لينا المكتب الوطني يدخل في البرنامج اللي تكلمت عليه إيلا ما كانتش الصحة المالية ديالو تسمح له، لأن غنتكلمو على الدواوير شكون غيدير هاد الدواوير غترجعو المكتب الوطني، يمكن نقول لك الآن نحن نتقدم في هاد الموضوع بشكل حثيث، فيما يتعلق بالتعقيب الثاني صحيح، السيد النائب تيعرف بأن المنطقة

النائبة السيدة عبلة بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يترحم على أرواح شهداء قطاربوقنادل ويرجو من العلي القدير لهم المغفرة وللجرحى الشفاء العاجل، في ظل هذه الحادثة المفجعة، أسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لتفادي مثل هذه الكوارث في المستقبل، وأيضا ما هي تداعيات هذا الحادث الذي نتج عنه ألم وميض بالنسبة لجميع المغاربة وليس للمرة الأولى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، السؤال الرابع للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، السيدة النائبة تفضلي.

النائبة السيدة لبنى الكحلي:

شكرا السيد الرئيس،

أولا نعزي في وفاة ضحايا فاجعة انقلاب قطارب بمدينة بوقنادل، ثم عن ظروف وأسباب وملابسات هذا الانقلاب المؤلم وعن التدابير الاستعجالية والهيكلية التي ستقومون بها السيد الوزير من أجل ضمان عدم تكرار هذه الفاجعة، ومن أجل إعادة الثقة والأمن للمسافرين نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، السؤال الخامس والأخير للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الدستوري، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، السيدة النائبة تفضلي.

النائبة السيدة سميرة وعلال:

شكرا السيد الرئيس،

على إثر انقلاب إحدى عربات القطار بين سلا والقنيطرة، نسائلكم السيد الوزير عن ملابسات هذا الحادث المأساوي وعن تقييمكم لحجم الخسائر المسجلة عن التدبير الفورية التي تعتمون اتخاذها لتفادي تكرار مثل هذه الحوادث الخطيرة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، جوابكم السيد الوزير تفضلوا.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيكوالماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب على مبادرتهم لطرح هاذ الأسئلة التي تروم توضيح حيثيات هذه الحادثة الأليمة التي وقعت للقطار رقم 9 ببوقنادل، وبهذه المناسبة الأليمة أجدد الترحم على ضحايا الحادث، وأتقدم بأحر التعازي لأسرهم وذويهم، سائلا الله عز وجل لهم الصبر والسلوان، وللجرحى الشفاء العاجل، كما أنني أؤمن عاليا روح التضامن التي عبر عنها المواطنين الذين هبوا للتبرع بالدم، وكذلك للمساهمة في نقل المسافرين.

على مستوى هذه الحادثة السيدات والسادة النواب، أولا المعطيات:

التاريخ: 16 أكتوبر.

الساعة: العاشرة وعشرين دقيقة.

المكان: بوقنادل على محور الرباط القنيطرة.

رقم القطار: 9 وهو قطار من فئة ديال طابقين.

الطاقة الاستيعابية ديالو: 736 مقعد.

عدد الركاب عند الحادث: ما يقارب 140 راكب.

التصنيف ديال الحادث: هو انحراف قطار عن مساره.

عدد الضحايا: 7 تغمدهم الله برحمته.

عدد الجرحى: 125 من بينهم 7 حالات إصاباتهم بليغة.

الخسائر المادية: المنشآت السكنية بالمقطع المعني، وحدتين للقطار من فئة طابقين، والعمل جاري بطبيعة الحال لتحديد هذه الخسائر.

الإجراءات التي اتخذت، أولا الإجراءات التي اتخذت على وجه السرعة:

تم قطع التيار الكهربائي بالمنطقة؛

توقيف حركة سير القطارات؛

توقيف بيع التذاكر؛

إعلام السلطات الترابية؛

تجنيد فرق الوقاية المدنية، الدرك الملكي، والقوات المساعدة لتقديم الإسعافات الأولية وتأمين مكان الحادث، ثم الدفع بعدد كبير من سيارات الإسعاف والحوامات الطبية لنقل المصابين للمستشفى العسكري بالرباط والمستشفى ديال مولاي عبد الله بسلا؛

على الساعة الواحدة تم إخلاء آخر ضحية من مكان الحادث، ثم كذلك تفعيل خلية الأزمة مركزيا وجهويا؛

الانتقال فوري للمسؤولين السلطات المحلية السكك الحديدية، بعض المنتخبين، ثم وزير الداخلية ووزير التجهيز، وتم تسخير أجهزة ووسائل تدخل لازمة مع تجنيد مختلف فرق السككيين؛

السيد الوزير، دائما كنسمعوفتح تحقيق، تفتح تحقيق في طنجة ما عندناش معلومات عليه، اليوم كيفتح تحقيق بوقنادل، السيد الوزير، ربما الجواب على هاد الحادثة الفاجعة اللي يعني هادوك الموتى والجرحى، فالجواب على هاد الفاجعة موجود لدى تقريرالمجلس الأعلى للحسابات، السيد الوزير، المجلس الأعلى للحسابات أشنوقال: التقصير في الصيانة، التقصير في المراقبة، تقادم المعدات، السيد الوزير هاد المعطيات كلها تؤدي إلى هاد الفاجعة اللي وقعت سواء من في بوقنادل أو طنجة، السيد الوزير إيلا كان داك المجلس الأعلى للحسابات واحد المؤسسة دستورية كتجيبنا على الأقل خودو وعتوصيات ديالها تتمشي لرفوف لبعض الوزارات ولا في المكتب الوطني للسكك الحديدية وما تتفعلش كنظن كون تفعلت دوك التوصيات اللي قال له تجديد يعني المعدات اللي قالو هاديك الصيانة خصها تكون سنوية وهداك البرنامج ديال صيانة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، التعقيب الثاني للفريق الحركي أحد السادة النواب.

النائب السيد كمال لعفو:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالك وعلى المجهودات اللي قمتو بها انت والسيد وزير الداخلية بتعليمات ملكية سامية، السيد الوزير المشكل أكبر من هاد الشي خاصنا نكونواقعيين بيناتناراه حتى إيلاجات شي حاجة عندها واحد وماتوا فيها الناس الناس تحملت المسؤولية ديالهم السياسية كيفاش المنتدبكم المنتوج الناس تتجي شي من عند الله وماتو فيها الناس والناس تحملت المسؤولية ديالها السياسية وما ماتوش الناس غير تتجي شي حاجة هكاك من عند الله، كيفش يموتو 8 د الناس و125 جريح وهاد الشي يمرمرورالكرام، راه ما يمكنش السيد الوزير راه أن الأوان باش كل واحد يتحمل المسؤولية ديالو هاد الشي راه ما محتاجش السياسة، هادوراهوم أرواح مشات أمهات بكاو آباء بكاو على ولادهم، كان اللي كان عندو العوينة باش تيشوف الولد ديالو ولا البنات ولا الأخوات اللي غادية في ديك تران غتقرا ولا غدوزو، وكيفاش ماتو اليوم نقولوغير هكاك، هاد الشي راه محتاج واحد الجرأة سياسية ما نبقاوش بيناتنا ننضربو الشمس بالغربال أش غادي نقولو ترانات ديالونا مزيانين، الكل تيعرفهم في المغرب في الأعياد المشاكل من غير الأعياد المشاكل، الناس المغاربة صبرو على التأخر ديال 10 دقائق ربع ساعة وساعة وتيجلسو وتيمشيو عليهم الوقت الخدمة ديالهم، ولكن أرواح المغاربة ما يمكن يصبر عليها حتى واحد السيد الوزير، خصنا نكونو اليوم ما نديروش السياسة بهاد الناس، ولكن أن الأوان باش كل واحد يتحمل المسؤولية ديالو وتكون المحاسبة فهاد المجال، وشكرا.

تم وضع حافلات رهن إشارة المسافرين؛ تم اعتماد برنامج خاص لسير القطارات في انتظار عودة حركة سير القطارات.

على هذا الأساس في اليوم الموالي ل17 أكتوبر تم إعادة تشغيل السكة الأولى على الساعة الثانية عشرة، وفي اليوم الذي تلاه 18 أكتوبر تم تشغيل السكة الثانية عند الساعة السادسة صباحا.

أثناء الحادث تم تعبئة الأطقم الطبية بالمستشفى العسكري محمد الخامس بالرباط، والمستشفى مولاي عبد الله بسلا.

على مستوى الإنصات المواكبة تم إطلاق خلية على مستوى المكتب خاصة بذلك؛ تم استنفار عدد من المتعاونين حوالي 210 بالمحطات وبمركز العلاقات مع الزبناء؛

وضع رقم أخضر بالمجان رهن إشارة عائلات الضحايا والمصابين للإرشاد للحقوق القانونية في إطار المسؤولية المدنية للمكتب التي تغطيها شركة التامين، وتم تكوين لجنة متعددة الاختصاصات يشرف عليها المدير العام لتقديم الدعم النفسي والمعنوي للمصابين وذويهم وعائلات الضحايا، وهي تتألف من أطباء نفسانيين، مختص في القانون ووكلاء التامين، وقامت هذه اللجنة بزيارة للمصابين في المستشفيات وعائلات الضحايا، عن جانب التواصل تفعيل خلية التواصل مركزيا وجهويا نشر بلاغات صحفية بلغت حوالي سبعة، الإخبار بالمحطات وعبر مركز الاتصال، تقديم الشروحات اللازمة لمختلف وسائل الإعلام، ثم كان التصريح الأول للمدير العام للمكتب الوطني اللي جا بعد البلاغ ديال الديوان الملكي، وكان التصريح حوالي الساعة 12:30 دقيقة، تجاوب مع وسائل التواصل الاجتماعي، تم تقديم حوالي 5000 معلومة إخبارية وحوالي 14 تصريح لمسؤولي المكتب بقنوات التواصل، على مستوى التحقيق والبحث كما لا يخفى على السيدات والسادة النواب فتح الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط بحثا قضائيا لاستجلاء حقيقة موقع وتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات، على إثره باشرت المصالح ديال الدرك الملكي الاستماع لكافة الشهود والمسؤولين وكل الأشخاص الذين لهم علاقة بالإشراف على رحلة القطاع المعني، وكذا الإطلاع على كل الوثائق التنظيمية والتقنية المتعلقة بالحادث وأساسا الصندوقين الأسودين، باعتبار أن هذا القطر كانوا فيه قطارين، ثم هناك تحقيق فتح على مستوى المكتب من طرف خبراء مختصين لاستجلاء حثيات الحادثة، وهذه التحقيقات لا زالت لحد الساعة جارية وستعلن نتائجها، شكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب لأحد السيدات والسادة فريق الأصالة المعاصرة.

النائب السيد محمد بنعطية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، التعقيب التالي للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتقدم أحد المعقبين. السيدة النائبة تفضلي.

النائبة السيدة عبلة بوزكري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، العديد من الحوادث ديال القطارات الكارثية اللي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة، مردها أن شبكة السكك الحديدية متقدمة ولا تتماشى مع المعايير الدولية اللي صادق عليها المغرب، واللي كانت على أساسها السلامة والشفافية.

السيد الوزير، هناك ضعف في الحكامة، هناك تدهور في المجالات التدييرية والتقنية والمالية والخدماتية، وهذا كله نتيجة سوء التدبير. كل هاذ الاختلالات والنواقص رصدها المجلس الأعلى للحسابات، ولم يتم التفاعل مع هذا التقرير. الآن احنا نتسائلو واش المكتب الوطني للسكك الحديدية خط أحمر؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، نمر إلى التعقيب الرابع لفريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد النواب مشكورا.

النائب السيد حسن الحارس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، لا بد أن نجدد العزاء للعائلات الذين قضوا في هذا الحادث ونحتسبهم شهداء عند الله، ونسأله سبحانه الشفاء العاجل للجرحى والمصابين، ونثمن المبادرة الملكية ونثمن كذلك تدخل السلطات ومختلف القطاعات.

السيد الوزير، تأتي فاجعة بوقنادل لتكشف حجم الاختلالات التي يعرفها المكتب الوطني للسكك الحديدية على عدة مستويات: التجهيزات والمنشآت السككية والقطارات والعربات؛ الوسائل المعتمدة في الصيانة وإصلاح الأعطاب؛ تقادم الشبكة السككية وعدم تماشيها والمعايير الدولية على مستوى السلامة؛ الوضعية الاجتماعية للمستخدمين والعمال بالمكتب الوطني. وهذه المواضيع كلها كانت مساءلة من طرف النواب في أكثر من جلسة.

السيد الوزير، هذا الحادث سبقه حادث تمارة وحادث فاس وحوادث أخرى، وتم فتح تحقيقات في ذلك ولم تنشر نتائجها، ولم يتم ترتيب أي أثر قانوني. لهذا نطالب الجهات المعنية بالتحقيق في هذه الفاجعة، بالكشف عن نتائج التحقيق، وتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وترتيب الآثار القانونية في كل من ثبتت مسؤوليته عن هذه الفاجعة، كذلك نسجل افتقار المكتب الوطني لمعالجة الطوارئ

لمواجهة نتائج مثل هذه الفاجعة، كتوفير النقل البديل في وقت معقول. وقبل أن أختتم، أطالب المكتب الوطني للسكك الحديدية باتخاذ كل الإجراءات لجبر الضرر، وتعويض الضحايا وأسرههم بالكيفية المناسبة وبدون شروط. كما نثمن بهذه المناسبة الحس التضامني الذي أبان عليه المواطنين الذين تدخلوا بكل شهامة لمساعدة الضحايا والمصابين، وكذلك نحبي الشباب الذي هب بكم طواعية للتبرع بالدم لسد الخصاص في هذه المادة الحيوية. وفي الأخير، ولتفادي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، التعقيب الخامس لفريق التجمع الدستوري، فليتقدم أحد النواب مشكورا.

النائب السيد حماد آيت باها:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، وبالمناسبة يتقدم فريق التجمع الدستوري لعائلة الضحايا بأحر التعازي. ولا شك السيد الوزير، أن أسباب هذه الفاجعة المأساوية ترجع بالأساس إلى التقصير بمختلف مستوياته، والذي كان هو السبب الرئيسي في إزهاق هذه الأرواح البريئة وإصابة عدد كبير من المواطنين بجروح متفاوتة الخطورة.

السيد الوزير، هذه الواقعة تحيلنا على فواجع وحوادث أخرى عرفتها بلادنا، وأكتفي هنا بالإشارة إلى حادثة تمارة، فاس، سطات، محطة البيضاء الميناء، حادثة طنجة. بعد كل هذه الحوادث المؤلمة، وبالنظر للمسؤولية الملقاة على عاتق المكتب الوطني للسكك الحديدية، في ضمان جودة الخدمات المقدمة للمسافرين، والسهر على تأمين رحلاتهم في جو من الطمأنينة والسلامة. ألم يحن الوقت بعد السيد الوزير، لحقن دماء المغاربة من هذه الحرب الضروس التي تخلفها قطاراتنا؟ ألا ترون السيد الوزير، أنه يجب إعادة النظر في الأسطول الوطني من القطارات المتوفرة حاليا مع ما ينبغي من تجديد وتقوية للخطوط السككية؟، نتساءل ومعنا الرأي العام الوطني عن مآل التحقيقات التي بوشرت لتحديد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك من تعقيب إضافي؟، تعقيب إضافي المجموعة النيابية.

النائبة السيدة فاطمة الزهراء برصات:

السيد الوزير، الحادث المأساوي ديال بوقنادل ما هو إلا نتيجة حتمية لسياسة للأسف فاشلة في تدبير المجال السككي في بلادنا. المواطنين كيعانيو بشكل يومي: الاكتظاظ، أسطول مهالك، le retard هوولى الأصل، train إيلا جا في الوقت كيكون حالة الاستثناء، مشاكل أخرى، الأمن الصيانة، النظافة يعني واحد المشاكل اللي متراكمة معنا فهاذ المجال كنتمناو السيد الوزير أنكم...

يحدد المسؤوليات وترتب الجزاءات، هذا سيعرفه كل المغاربة بالإضافة إلى أن هذا في الأصل كانت فيه تعليمات ديال جلاله الملك. في ما يتعلق بواحد المسألة اللي خاصنا غير نرقو، الإخوان تيتكلمو على الحوادث وتبريطو ما بين الحوادث ديال الممرات المستوية وهاذ الحوادث هذا، هذه حوادث صحيح، لكن الحادث ديال الممر المستوي اللي كان جلاله الملك، الله ينصروا، أعطى فيه تعليمات، للإنصاف مازال ما كملناش التحقيق لأنه إيلا رجعتو لبلاغ الديوان الملكي، طلب أمران من المفتشية العامة لوزارة التجهيز والنقل ومفتشية الإدارة الترابية، كاي الشق اللي مرتبط بالحادثة، وكاي الشق اللي مرتبط بالممرات المستوية، وهاذ العمل تقريبا انتهى خاصو واحد شوية دالتدقيق نقوم به أنا والسيد وزير الداخلية وسيرفع هاذ التقرير إلى جلاله الملك.

هل هناك خطوط حمراء؟ السيدة النائبة تقول، ما كاينش خطوط حمراء، اللي كان مسؤول غيادي سواء كان مديرا أو وزيرا أو غير ذلك، فإذا هاذ القضية هادي ما نبقاوش نقولو فيها كلام غير صحيح، ما كاينش شي واحد اللي هو يعتبر نفسه خطأ أحمر. لكن نريد من الإخوة والسادة النواب غير يكون الإنصاف، لأنه منين نتكلمو على الحادثة اللي وقعت في بوقنادل أحد السادة البرلمانين تكلم على حرب ضروس، بالله عليكم واش كاي شى حرب ضروس في السكك الحديدية في بلادنا وأنتم السادة النواب انتما الطليعة ديال الأمة، انتما الناس كيسمعو لكم، إيلا النائب تيقول حرب ضروس أش غيقول المواطن العادي؟، أش غتقول وسائل التواصل الاجتماعي؟ هاذ الحادث اللي عرفاتو بلادنا الآن إيلا حيدنا الممرات المستوية، آخر حادث كان في 93 الإخوان كان في تمارة، وأنا لا أريد أن أعقد المقارنات، ولكنني دفعت إليها دفعا من خلال مداخلات السادة النواب، في اسبانيا، في باريس ماتوا 79 واحد في حادثة سير، وهاذ 79 ماتوا ناهيك عن الجرحى، مؤخرا في 2016 في ألمانيا يعني une collision frontale ماتوا فيها 12، إيلا درتو في جميع دول أوروبا وفي غيرها البارح في التايوان أكثر من 17 لا أحد يريد أن تقع هذه الحوادث، ولكن لا يمكن أن نقول أن المجال السككي في بلادنا هو حرب ضروس. بالله عليكم واش هاذ الشى معقول، وفي نهاية المطاف هاذ المؤسسة واش هاذ المؤسسة ملك لاعمارة ولا ملك للحكومة، هادي مؤسسة ديال البلاد. إذا كان هناك اعوجاجات تقوم، إذا كان هناك جزاءات ترتب، ولكن يجب أن نحافظ على هاذ المؤسسة ونحافظ على النفسية ديال الناس اللي عاملين فيها، لأن منين نتقولو انتما حرب ضروس هاذك اللي كيخدم في السكك الحديدية، أنا مؤخرا عندنا واحد العدد ديال المديرين ديال القطاب كيقولوك احنا بغينا نقدموا استقالتنا ما بقيناش قادرين نخدمو فهاذ الجو.

سينتهي التحقيق، وسترتب الجزاءات، وسيعمل داخل المكتب الوطني على تجاوز القصور والإهمال، أنا غدا غنقول الإخوان في اللجنة واحد العدد ديال المعطيات التي كانت تنشر وهي معطيات مغلوبة ومعطيات مكذوبة، ومع الأسف هناك بعض الجرائد كانت تأخذها على

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد رئيس الفريق الاشتراكي.

النائب السيد شقران أمام رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، ربما هاذ الحادث المؤلم إيلا قدر الله كان يؤدي لأمر أكبر، لأن العدد ديال الركاب اللي كانوا في القطار أثناء وقوع الحادث كان قليل مقارنة مع فترة الذروة. المشكل ديال هاذ القطاع ديال السكك الحديدية في المغرب هو موضوع تداول يومي ديال المواطنين والمواطنين اللي كيستعملو هاذ الوسيلة ديال النقل من أجل الوصول للعمل ديالهم خاصة في المحور ديال الدار البيضاء-القنيطرة، ومن اللازم على أن هاذ الوقوف بشكل جدي عند كافة الإشكالات اللي كيعرفها هاذ المجال السككي ببلادنا: الوضعية ديال القطارات المزرية، التأخر اليومي والتعاطي كذلك ديال المسؤولين ديال هاذ المؤسسة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هل هناك تعقيب إضافي آخر؟ ليس هناك، جوابكم السيد الوزير.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

طيب واحد العدد السيدات والسادة النواب مشكورين بطبيعة الحال متفهم الحرقه ديالهم على هذا الموضوع، وبطبيعة الحال الألم اللي كنعسوه به كاملين، القضية ماشي قضية شحال د الناس اللي توفوا، راه إيلا توفي غير واحد بطبيعة الحال هذا يؤلنا جميعا ويؤلم كل المغاربة. لكن رجاء منين نتكلمو على المكتب الوطني للسكك الحديدية، احنا نتكلم على مؤسسة هي ملك للمغاربة، ومن الإنصاف، من الإنصاف أن نقول ما لهذا المكتب وما عليه، وأنا أدعوكم السيدات والسادة النواب، لجنة البنيات الأساسية غدا مع العشرة دايرة الموضوع ديالها هو هاذ القضية ديال المكتب الوطني والحادثة، وأنا أدعوكم لأن غيكون عندنا عرض مفصل وسنطلع فيه السادة النواب على ما وقع بالتفصيل، وعلى ما يقوم به المكتب وأنتما الحكم، منين تطلعو على ذاك الشى فذيك الوقت حكمو على هاذ المكتب الوطني.

المسألة الثانية، التحقيق جاري، وتقوم به جهة قضائية، وفي كل بلاد العالم كايه جهة قضائية تندير التحقيق، علاش تنستاقبو وتقولو هاذ التحقيق نريد أن ينشر، بطبيعة الحال الوكيل العام للملك بمحكمة الإستئناف لما غادي يكمل التحقيق ديالو ولما غادي يرتب

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السادة النواب المحترمين،

شكرا أولا على طرح السادة النواب...

السيد رئيس الجلسة:

السادة النواب الله يجازيكم بخير، السادة النواب الزموا المقاعد ديالكم.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

في سياق الدخول المدرسي الحالي، وما تعرفه طبعاً من اهتمام كبير جدا بالجانب الاجتماعي، فيما يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي. فيما يتعلق بهذا البرنامج، برنامج «مليون محفظة»، تعلمون على أنه تطور بشكل كبير وكبير جدا، بحيث انتقل عدد المستفيدين والمستفيدات من 1.274.000 سنة 2009 إلى حوالي 4.500.000 مستفيد خلال الموسم الدراسي الحالي، حوالي 47% منهم إناث. يمكن لنا نتكلمو على صعوبات يعيشها هذا البرنامج، ولكن ما يمكن شي بأي حال من الأحوال نبخسو الجهود التي تبذل في سبيل تمكين أبناءنا وبناتنا من شروط فضلى للتدرس. ما أشرت إلى من تقرير المجلس الأعلى للحسابات هو تقرير تقييبي نحن نرحب به، وقد تفاعلنا إيجابيا معه، وفي نفس الوقت نأكد ليكم على أنه الآليات ديال الاستهداف تحسنت بحيث اليوم توقعنا واحد الاتفاقية بين الوزارة وكذلك التنسيق الوطنية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحيث أن المبادرة تكلفت بتعبئة الموارد وتحديد الميزانية، وكذلك الاقتناء، وهذا جواب على الجودة ديال الخدمات، في حين أن الوزارة تكلفت بتحديد اللوازم المدرسية ولوائح المستفيدين وكذلك تسهيل عملية التوزيع. ونحن بصدد تقييم دائم ومستمر لهذا العملية، ونوفر لها كل شروط الجودة كل ما أمكن ذلك، شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد فاروق الطاهري:

شكرا السيد الوزير، بالفعل نثمن برنامج «مليون محفظة»، الذي شهد تطورا كبيرا على مستوى المستفيدين، ولكن هناك مجموعة من الإختلالات التي أشرت إليها. لذا نقترح عليكم:

أساس أنها مصادر موثوقة، وهذا في نهاية المطاف تيزيد يأزم الوضع، وتيزيد يفقد الناس الثقة فواحد المؤسسة اللي هي مؤسسة استراتيجية في البلاد ديالهم. ونكمل بواحد المعطى، الآن عدد مستعملي القطار وصل ل40 مليون مسافر في السنة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وبذلك نكون قد أتينا على الجواب على مجموع الأسئلة الخاصة بهذا القطاع، نقطة نظام.

النائب السيد توفيق كميل رئيس فريق التجمع الدستوري (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، بلغني أنه في بداية الجلسة تم طرح واحد التساؤل في إطار نقطة نظام من طرف واحد الزميل ديالنا في المجموعة النيابية، وبخصوص غياب السيد وزير الفلاحة. كنا نتمنى السيد الرئيس، أنكم توضحوا بصفتكم أنكم عضو المكتب بأن السيد وزير الفلاحة إيماننا به ووعيا بالمسؤولية اللي عليه والأهمية ديال القطاع اللي كيدبر طلب الحضور ديالو اليوم في هاذ الجلسة ديال اليوم وبما أنه ما كينتميش لهاذ القطب ديال اليوم تم الرفض ديال الحضور ديالو السيد الرئيس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، نشكركم السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة. نمر إلى قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مجموع الأسئلة 6، السؤال الأول حول اختلالات برنامج «مليون محفظة» للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل السيد النائب مشكورا.. الله يخليك شوية د الهدوء في القاعة.

النائب السيد حسن عديلي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، المبادرة الملكية «مليون محفظة»، مبادرة مهمة جدا وكتساهم فعلا في محاربة الهدر المدرسي. لكن التقرير الأخير، تقرير 2017 للمجلس الأعلى للحسابات رصد واحد العدد من الاختلالات. أضف إلى ذلك أنه اليوم كايضا اختلالات من نوع آخرتهم حكاما هذه المبادرة، العينات التي تقدم أثناء الفحص ليست هي العينات التي توزع على التلاميذ، ولدينا في ذلك شواهد من أقاليم متعددة، فماذا أنتم فاعلون السيد الوزير؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، جواب السيد الوزير.

العملية قائمة ودائمة ومستمرة ويمكن نعطيك بعض الأرقام فيما يتعلق بالتمدرس العالم القروي استجابة طبعاً لمقتضيات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، والتي ركزت في رافعة من رافعاتها على ضرورة إيلاء تمييز إيجابي لفائدة العالم القروي. يتوقع أن يستفيد عدد المستفيدين والمستفيدات من منظومة التربية والتكوين ببلادنا وخودو هاذ الرقم هذا إلى حوالي 8 ملايين منهم حوالي 45% في الوسط القروي.

على مستوى العرض المدرسي، المؤسسات التعليمية عموماً هي حوالي 11 ألف مدرسة أكثر من نصفها طبعاً بالعالم القروي، هناك مجهودات كبيرة جداً من أجل الدفع بالمدارس الجماعية حوالي 10 مدارس جماعية جديدة، التعويض المفكك، خدمات النقل المدرسي والداخليات والإطعام، وبرنامج «تيسير» الذي سيعمم هذه السنة، أعتقد أنه الدفعة القوية التي أعطتها خطاب جلالة الملك في 20 غشت للجانب الاجتماعي في التخفيض والتقليص من الهدر المدرسي سيكون له وقع إيجابي جيد جداً، يكفي نعطيك رقم واحد هو انتقال برنامج «تيسير» من 500 مليون درهم إلى حوالي 2 مليار...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد عبد الرزاق نايت ادبو:

السيد الوزير، أنا راني ولد الجبل وفي منطقة جبلية، وهاذ الشيء اللي كنعقول لك عايشو أنا في الجماعة حالياً، عندنا المدارس آيلة إلى السقوط، مجموعة مدارس «أورز» أحفور بأيت قايد السيد الوزير، الله يجازيك بخير ما عندهممش حتى les toilettes، ما عندهممش صور كيبقاو يقراو حتى كيوقف عليهم شي دابا ولا شي حمار ولا شي حاجة، حاشا المجلس. السيد الوزير، ما عندناش النقل المدرسي، النقل المدرسي الجماعة اللي مكلفة به، 1 مليون درهم اللي كنعطيو احنا باش نقلوا هاذ عباد الله. السيد الوزير، ما عندناش احنا برنامج «تيسير» الجماعة ديال «سيدي يعقوب» الوحيدة في الإقليم اللي ما مستافداش من برنامج «تيسير» في العالم القروي ديال أزيلال.

السيد الوزير، الله يجازيك بالخير احنا مقبلين على مشروع ديال الميزانية ديال 2019، على ماذا كاع هاذ الخصاص اللي خاصك السيد الوزير، يدار ما عندنا صور، الماء كيخلصوه جمعيات آباء وأولياء وأمهات التلاميذ اللي كيخلصو الماء في ثانويات بحال «الخوارزمي» بحال المؤسسات جميعاً في المنطقة عندي، كيخلصو الناس الماء من جيهم السيد الوزير. السيد الوزير، تهنضلنا على الإطعام وكتهنضلنا على هاذ الشيء، ما عندنا حتى شي مؤسسة احنا عندنا ديال الإطعام في المؤسسة في البلاد عندنا، أنا كتهنض معك وكرئيس مجلس الجماعي ديال «سيدي يعقوب»...

أولاً وضع استراتيجية مندمجة بخصوص الأهداف والفئات المستهدفة:

ثانياً ضرورة تدارك كل النقائص والإكراهات المرتبطة بالتأخر في توزيع الأطقم الدراسية:

ثالثاً تأهيل الجمعيات الشريكة وتقوية قدراتها وفق معايير وضوابط محددة؛ رابعاً مراجعة نظام الإعارة مع تفعيل دور المكتبات المدرسية ومع وضع آليات جديدة.

السيد الوزير، غادي نوري لكم واحد نموذج المحفظة مدرسية وزعت في الصويرة، وهي تخالف ما اتفق عليه على مستوى دفتر التحملات. فالسيد الوزير، نرجو أن تكون هناك حكاما في التسليم النهائي، حيث الشركات على مستوى دفاتر التحملات تأتي بعينة جيدة، ولكن في التسليم النهائي يقع تسليم الرديء من المحافظ المدرسية وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد النائب، جواب السيد الوزير في ثلاث ثواني.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

في ثلاث ثواني، أولاً أنا أشكر السيد النائب المحترم على هاذ الاقتراحات، وكل الاقتراحات التي يمكن أن تجود العملية، نحن كلنا آذان صاغية.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي. سؤال عن وضعية قطاع التعليم بالعالم القروي للسيدات والسادة النواب المحترمين فريق التجمع الدستوري فليفضل أحد واضعي السؤال مشكوراً، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الرزاق نايت ادبو:

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير، ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها للارتقاء بمنظومة التعليم في العالم القروي؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير تفضلوا.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكراً السيد النائب المحترم على هاذ السؤال، بدءاً نحن لا ننوي،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي؟ ليس هناك استنفذتم وقتكم بالنسبة لهذا السؤال، نمر إلى السؤال الموالي سؤال عن الهدر المدرسي بالعالم القروي للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الدستوري، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا تفضل السيد النائب.

النائب السيد عدي خزو:

شكرا السيد الرئيس،

نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هو برنامجكم الاستعجالي لمحاربة الهدر المدرسي؟

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلا السيد النائب المحترم، هو في الواقع هاذ حوالي 3 أو 4 الأسئلة عندها وحدة الموضوع، وكان من الممكن أن تطرح دفعة واحدة ويتم الجواب عنها دفعة واحدة. فقط سأضيف إلى بعض المعطيات التي دللت بها فيما يتعلق بالجواب على السؤال الأول والسؤال الثاني، الهدر المدرسي في بلادنا إيلا بغيت نعطيكم بعض الأرقام تقلص بصفة إجمالية من 4,6% سنة 2008-2009، اليوم احنا في 1,6% وهناك تقلص أيضا على المستوى الإحصائي وعلى المستوى الثانوي، 12% إلى 15%. هاذ الأرقام راه ماشي سهلة، ليست سهلة وليست بسيطة، ما يمكن لها تكون ما يمكن لنا نخفضو من نسبة الهدر المدرسي إلا من خلال مجموعة من الإجراءات العملية التي أدت للوصول إلى هاذ النتيجة، ما نساوش أنه على مستوى العالم القروي هناك مجموعة من البرامج الاجتماعية الغرض الأساسي منها هو التقليل من الهدر المدرسي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب تفضلوا.

النائب السيد عدي خزو:

شكرا السيد الوزير، من أجل محاربة الهدر المدرسي نطالبكم بتوسيع الخريطة المدرسية لتقريب المدرسة من التلاميذ، ومن أجل تخفيض تكاليف النقل المدرسي، وضع حد للاحتجاجات المتعلقة به وآخرها وفاة السيدة من جماعة «إغرم مولن» بإقليم تنغير وبإسم فريق

التجمع الدستوري نقدم التعازي الحارة لعائلتها.

السيد الوزير المحترم، من أجل عدم تكرار اعتصام أولياء التلاميذ بمشيخة «أوسيكيس» و«تادادات» نطالبكم ببناء إحصائية «أوسيكيس» و«تادادات» حيث يصل عدد التلاميذ حاليا حوالي 650 تلميذ وقد غادر 90 تلميذ المدرسة بسبب غياب هذه الإحصائية التي تم المطالبة بها منذ 2012 ولم يتحقق إلى حد الآن نفس المطالب تحتج إليها الساكنة بمناطق قلعة مكونة و«حصيا» و«الكيم» و«اسول» وغيرها من المناطق المتضررة، تميم برنامج «تيسير»...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟، ليس هناك. نمر إلى السؤال الموالي عن الإكتظاظ بالمدرجات الجامعية للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإشتراكي فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد الملاح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم ما الذي تنوي وزارتك اتخاذ من إجراءات لمعالجة هذه الظاهرة لتمكين الطلبة من متابعة دراستهم في أحسن حلة؟.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير، تفضل.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد النائب المحترم على طرح هاذ السؤال، غنعتيكم بعض الأرقام ثم إستراتيجية عمل الوزارة. أولا في الموسمين الجامعيين الأخيرين، يعني نتكلم على 2016-2017/2017-2018 عدد المقاعد البيداغوجية المضافة حوالي 33 ألف مقعد بيداغوجي. فيما يتعلق بالمؤسسات ذات الإستقطاب المحدود، رفعنا بنسبة 20% و30%، 50% في كلية الطب والهندسة ومدارس التجارة والتسيير بما مكن من إضافة حوالي 8 آلاف مقعد بيداغوجي جديد. اللي نقول لك هو أنه هاذ الإستراتيجية ديال البنائات والمدرجات الضخمة والكبرى وما إلى ذلك، مع الطلب الكبير جدا على المؤسسات الجامعية ما يمكنناش نواجهوه بطريقة تقليدية أي المزيد من البنائات، نحن الآن نفكر في نموذج جديد وهو الجامعات الافتراضية اللي غادي نبدأها ب2 ديال الجامعة إن شاء الله بكل من أكادير والقنيطرة واللي غادي تمكن الطالب أنه يتبع الدراسة ديالو خاصة في كلية الحقوق وكلية الآداب من مقر السكني

النائب السيد مولاي البشير طوبا:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، بعد المؤسسات التعليمية بالعالم القروي ووعورة والمخاطر ديال الطرق ثم الإنتهاكات بالنسبة للتلميذات، نساثلكم عن الإجراءات المتخذة لتوفير النقل والداخليات بالعالم القروي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير جوابكم.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد النائب المحترم، دائما في نفس السياق ونفس الإشكال وهو التمدرس في العالم القروي، أولا نبغي نأكد على أنه قضية النقل المدرسي جزء كبير منها طبعا من اختصاص اللجن الإقليمية، وكتبندل مشكورة واحد المجهود كبير وكبير جدا، ولكن اللي نأكد لك هو أنه في كثير من الأحيان تبذل مجهودات في سبيل النقل المدرسي، لكن هناك إشكال على مستوى المسالك الطرقية التي تؤدي إلى هاذ المؤسسات، ولذلك اليوم انتقلنا من إصلاح التعليم إلى إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي بتدخل حوالي 18 قطاع حكومي، منه قطاع الداخلية والنقل والشبيبة والرياضة والتربية الوطنية وغيرها، نحن أمام مقارنة مندمجة متمكننا إن شاء الله من تحقيق الهدف المرجو، بعض الأرقام في سياق ما تحدثتم عنه عندنا حوالي 154 ألف مستفيد ومستفيدة من النقل المدرسي، من المنتظر أن يصل هذا العدد خلال الموسم الدراسي الحالي إلى حوالي 200 ألف، هناك مجهود كبير جدا حوالي 40 ألف كإضافة جديدة، ومن المتوقع أن يصل عدد المستفيدين والمستفيدات من هذه الخدمة في أفق 2020-2021 إلى حوالي 235 ألف، لكن الإشكال لا يكمن هنا فقط في الحافلات، راه كيف ما تفضلتي راه في المسالك الطرقية وفي ترتيب الزمن المدرسي، إذن فهي مقارنة مندمجة وكنعتقد أن المجهود المبذول في هاذ الإتجاه مقدرودائما سنسعى مع شركائنا إلى مزيد من تجويد هاته الخدمة وتوسيعها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد النائب تفضل.

النائب السيد عبد الواحد بوحريشة:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، الأرقام والمعطيات اللي عطيتونا اليوم هي مهمة واستشرافية نحو المستقبل، وتنحويوكم على المجهود اللي بذلتوه هاذ السنة باش يكون دخول دراسي متميز، إلا أنه السيد الوزير العالم

ديالو على أساس أنها تكون الامتحانات بالحضور هذه هي التجارب الدولية، طبعا ما غنتاقلوش دفعة واحدة لابد من شيء من التدرج، وكنتمناو أنه نوسعوا الإستجابة للعرض ديال الطلبة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد النائب.

النائب السيد محمد الملاحي:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، أشكركم على الجواب ديالكم وعلى الإستراتيجية اللي غادي تبنيها الحكومة في المستقبل. إذن السيد الوزير، التعليم هو أساس ديال تقدم الشعوب والازدهار الحياة ديالها وبناء المستقبل السعيد ديالها، السيد الوزير، التعليم هو المرأة الحقيقية للأفق لبناء الدولة الحديثة، السيد الوزير، كنشوفو على أنه على حسب الإحصائيات ديال 2017-2018 هناك نسبة النجاح في البكالوريا كيوصل ما بين 50,28 سنة 2017 و57,36 في 2018 بزيادة 7%.

السيد الوزير، أنا غنعطيك مثال بالكلية ديال العلوم القانونية والاقتصادية بتطوان، هناك 28 ألف طالب، هناك 58 أستاذ أي بمعدل 483 طالب لكل أستاذ، هناك 24 إداري، أي بمعدل 1167 لكل طالب. السيد الوزير، هاذي واحد الأرقام اللي هي في الحقيقة متفاوتة واللي هي كتشكل يعني واحد النسبة ديال الهدر المدرسي فهاذ الجانب هذا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ الجواب السيد الوزير.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

غير واحد الرقم السيد النائب المحترم، هاذ السنة فقط العدد ديال الطلبة اللي التحقوا بالتعليم الجامعي هاذ السنة حوالي 223 ألف طالب جديد، لأن نسبة النجاح في البكالوريا 18%.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي حول توفير النقل المدرسي والداخليات بالعالم القروي، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، السيد النائب تفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال ما قبل الأخير عن الوضعية الإدارية للأساتذة المكلفين بالإدارة التربوية للسادة والسيدات النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، السيدة النائبة.

النائبة السيدة أمينة فوزي زيزي:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، نسائلكم عن الوضعية الإدارية للأساتذة المكلفين بالإدارة التربوية، وما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة القيام بها من أجل إنصاف هذه الفئة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير، الجواب.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، أولا فيما يتعلق بهاد الموضوع، نقول لك على أنه هناك تحول كبير جدا فيما يتعلق بالإدارة التربوية، إذن في السابق كان عندنا الناس اللي كيديرو الإدارة التربوية مديرين أو غيرهم، هما واحد المجموعة من الأساتذة الكرام اللي عندهم خبرة وعندهم تجربة واختاروا أنهم يميشو يديرو الإدارة التربوية، اليوم دخلنا في مسار جديد، وهو تكوين رجال الإدارة التربوية من خلال مسالك معتمدة في مراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، هذا من شأنه أن يعطينا إدارة حديثة بمواصفات حديثة وكذلك المواكبة ديال كل المستجدات في المجال التربوي، إيلا كنا كنهتمو بالشركة كنوجدو لها مسير، فالمفروض أن مؤسسة تعليمية أكبر من ذلك بكثير، المفروض أننا خصنا نوجدوهم مسير في المستوى، باش ندبرو المرحلة الانتقالية صدر مرسوم في 11 ماي، كيما تتعرف وفتح الفرصة أمام الناس اللي كيزاولوا بصفة مؤقتة في إطار تكليف الإدارة التربوية من المباراة، باش يمكن لهم ينتقلوا لمصرف تربوي، إذن فما على هؤلاء إلا أن يتقدموا إلى اجتياز هاد المباراة من أجل تسوية الوضعية ديالهم في إطار مصرف تربوي اللي هو الإطار الجديد اللي كيضمن لهم الحقوق الإدارية والتربوية المناسبة، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيدة النائبة تفضلي.

القروي اليوم ما زال تيعاني وتيعاني كثير وخاصة هاذ الأرقام اللي عطيتونا ديال الهدر المدرسي هي أرقام مازال مرتفعة مقارنة مع دول مجاورة، الإتفاقيات اللي تديرها اللجن الإقليمية مع المجتمع المدني ومع المجالس ديال العمالات والأقاليم خاص السيد الوزير التفعيل ديالها، لأن الأسطول اليوم ديال النقل المدرسي أسطول متهالك والحادثة ديال تينغير كيما ذكروا الإخوان ليست عنا ببعيد، ولهذا خصنا واحد الدعم مادي ولوجيستيكي وبشري باش نطورو هاذ الأسطول، القضية ديال الداخليات السيد الوزير، أنتما تتعرفوا الداخليات الدور اللي كانت تتلعبو في زمي ليس بالبعيد، كانت هي واحد المحطة ديال الإستقرار النفسي وديال الدعم التربوي، اليوم الداخليات السيد الوزير، كايين واحد الإكتظاظ واكتظاظ مهول، ناهيك عن الإطعام المدرسي رغم أن قلتوا بأن زدتو في الوجبة الغذائية من 1.40 درهم إلى 2 درهم، ولكن النقص ما زال حاصل، كايين واحد المواكبة الصحية والنفسية...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ تعقيب إضافي، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة خديجة الرضواني:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، فقط تحقيقا لهاد الأهداف، الأهداف ديال الرؤية الإستراتيجية اللي عبرتو عليها وإنصافا لأقاليم المملكة كنتاج الداخلية بإقليم اشتوكة آيت بها بكل من تنالت وماسة وآيت ميلك نظرا للإكتظاظ اللي كتعرفوا المنطقة والحاجيات الملحة لأن الوزارات برمجت الداخليات بهاد الجماعات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ ليس هناك، جوابكم السيد الوزير، تفضل.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة النائبة المحترمة، فقط نعطي رقم إجمالي باش يعكس المجهودات التي تبذلها الدولة والحكومة فيما يتعلق بهاد المجال، العدد الإجمالي للداخليات حوالي 889 داخلية خلال الموسم الدراسي 2017-2018 سترتفع إلى 917 داخلية موزعة، طبعا على التراب الوطني، منها نصف أكثر من نصف 552 بالوسط القروي، عدد المستفيدين والمستفيدات من الداخليات والإطعام المدرسي راه وصل تقريبا 1.5 مليون أي بزيادة 17% بالمقارنة مع الموسم الدراسي المقبل، عفوا، السابق.

المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكوراً، تفضل السيد النائب تفضل.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسألكم عن خطورة استمرار استعمال بعض البنيات المهالكة والتي لا تتوفر فيها شروط التمدرس وما هي الإجراءات التي ستتخذونها في هذا المجال؟ وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد النائب، الجواب السيد الوزير

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكراً السيد النائب المحترم، طبعاً هذا من الإهتمامات الكبيرة جداً التي توليها الوزارة للبنيات التحتية والتجهيزات والمؤسسات التعليمية غير الرقم التي تتعرف طبعاً هو أنه عندنا حوالي 11 ألف مؤسسة تعليمية، هناك إحصاء وجرّد شامل لوضعيات هاته المؤسسات وهناك برنامج متدرج للتعويض المفكك كما تعلم وهناك إصلاحات طبعاً بأرقام مالية مهمة جداً، فقط نعطيكم ما الذي برمّج خلال هاد السنة التي فاتت؟ إحداث حوالي 100 مؤسسة تعليمية جديدة منها 39 مؤسسة بالعالم القروي، 10 ديال المدارس الجماعية، 23 داخلية جديدة، كما تم القضاء على البناء المفكك وهذا رقم مهم جداً ب 584 مؤسسة ابتدائية و17 ثانوي إعدادية، وتتعرف تنعيطوا واحد الأهمية كبيرة جداً للإبتدائي والإعدادي باعتبار الأطفال اللي يمكن لهم يتأثروا بالظروف الغير المناسبة للتمدرس، ثم هناك مسطرة يمكن في اللجنة فصلوا فيها أكثر ونقولكم بالضبط ما الذي برمّج من الآن إلى 2021 فيما يتعلق بالتعويض المفكك والإصلاح ديال البنائات المهالكة، إنما عندي إشارة أخيرة، التخلص النهائي من الفضائات المهالكة وهذا أعلن عنه في أفق 2020 إن شاء الله مع الإشارة إلى أنه تم هدم الفضائات المهالكة ب 168 مؤسسة تعليمية وبرمجة الفضائات التي تستوجب الهدم ب 180 مؤسسة تعليمية سنة 2018 إذن هناك تدرج وماشي غير الهدم قضية الإصلاح وقضية التعويض والبنائات الجديدة حتى تتمكن من مواكبة الطلب كبير جداً على تعميم التمدرس بصفة خاصة، شكراً جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، تعقيب السيد النائب تفضل.

النائب السيد عبد اللطيف الزعيم:

السيد الوزير، العملية ديال التغيير ديال المفكك ولا المدارس

النائبة السيدة سعاد لعماري:

نعم، شكراً السيد الوزير، أطر الإدارة التربوية عبر نظام الإسناد الذين حرموا من إطار متصرف تربوي، تسند لهم هذه الإدارة بعد مباراة انتقائية، بعدها يخضع لتكوين نظري وميداني ويتوج برسوب وأيضاً بنجاح، معظمهم وهم الأغلبية العددية من المدراء التربويين، قضى سنوات من الممارسة التربوية الفعلية للإدارة، وراكم خبرات في مهامه واستفاد أيضاً على مراحل متعددة بمساره المهني من تكوين متنوعة، كانت مكثفة بالأخص خلال تنزيل المخطط الإستراتيجي PAGESSE نموذجاً الذي دام سنتين من التكوين، إذن أين نضع كل هذا؟ فين غنديرو هاد الشئ كامل، وعجبا هم الآن من يسهر على التدريب الميداني ومصاحبة طلبة مسلك الإدارة التربوية، نعرض عليهم الآن للتمتع بالإطار اجتياز امتحانات التخرج لمسلك الإدارة، لننطلق معهم من الصفر، أتساءل أي هدر هذا للموارد المالية والبشرية، وأية حكمة هذه، خاصة والوزارة تبشرنا بنظام التصديق على المكتسبات المهنية ومعادلته بالشواهد الجامعية والشواهد العلمية. إذن إن منحهم الإطار السيد الوزير منحهم الإطار لن يكلف الدولة أعباء مالية إضافية بالنظر إلى أن معظمهم وصل أوجوه في الترقية المهنية، لكن إقصاؤهم الغير العادل هو الذي له كلفة على الإصلاح، نحسبوا باش ما بغينا نحسبوا راه هو اللي مكلف ماشي منحهم الإطار، المسألة بالنسبة لهم اعتبارية أكثر منها مادية، للأسف الشديد هذا القانون الأساسي لموظفي التربية الوطنية ظل يخضع لتعديلات..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة النائبة، هل هناك من تعقيب إضافي؟ جواب السيد الوزير تفضلوا السيد الوزير

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة النائبة المحترمة، أولاً ليس هناك إقصاء، بالعكس هناك تهمين وتقدير كبير جداً للمجهودات التي بذلها هؤلاء في الإدارة التربوية وكان هاد القبة مجموعة من الطلبات الملحة على ضرورة إصدار مرسوم يوضح وضعيات الناس اللي في الإدارة التربوية، صدر هاد المرسوم، وهاد المرسوم حينما صدر جاء بإجراء بسيط اللي هو ضرورة اجتياز امتحان التخرج من أجل الإدماج في متصرف إطار متصرف تربوي من أجل تسوية الوضعية النهائية لهؤلاء، هذا هو كل ما في الأمر.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير، السؤال الأخير في هذا الملف سؤال متعلق بهالك بنيات بعض المؤسسات التعليمية للسيدات والسادة النواب

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا وبذلك نكون قد أنهينا مجموع الأسئلة الخاصة بهذا القطاع نشكركم على تفاعلهم. ننتقل إلى القطاع الموالي هو إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وسيتمولى الإجابة على هذا القطاع وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، مرحبا بكم السيد الوزير. السؤال الأول عن القضاء على دور الصفيح للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد نور الدين رفيق:**شكرا السيد الرئيس،**

السيد الوزير، بالرغم من تصريحات مسؤولين حكوميين للقضاء على دور الصفيح، فإن هذا الحلم لازال بعيد المنال. نسائلكم السيد الوزير أين وصلت الوزارة في طموحها الرامي إلى استكمال القضاء على مدن الصفيح وتوفير العيش الكريم والسكن اللائق للمواطنين؟ وأعطي نموذج لهذه المدن مدينة الدار البيضاء بحيث تعيش عدة أحياء الفوضى وانتشار البراريك التي تشوه جمالية المدينة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، جواب السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

إذا كان ممكن الجمع مع السؤال الثاني؟ لأنه نفس الموضوع اللي هما.

السيد رئيس الجلسة:

ما كانش اتفاق خصنا نسولو الإخوان ديال الإستقلالي والأصالة المعاصرة، السيد رئيس الفريق.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

لأن نفس الموضوع هو السكن الصفيحي ونفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

تجميع السؤالين الاستقلالي والأصالة والمعاصرة، ما كينش مانع؟ تفضل السيد النائب عن الأصالة والمعاصرة عن إستراتيجية محاربة دور الصفيح.

الآيلة للسقوط تسيير سير السلخفاة كعمل الحكومة بشكل عام. السيد الوزير، في العالم القروي كنوجدو مؤسسات اللي نحشمو نقولو هذه مدارس ديال المدرسة الوطنية. واش بهاذ العمل غادي يمكتنا نقولو أننا كنجاريو الهدر المدرسي؟، على أننا وليداتنا وهاذوك الأساتذة كنعطيهم مؤسسات اللي غيرقاو بالعمل ديال التدريس في بلادنا، نموذج «الرحامنة» إقليم ديايالي اللي جيت منو أنا، مدرسة «العوينات» جماعة «لبراحلة»، تحشم السيد الوزير، تدخل لهاذيك المؤسسة اللي كنعقرو فيها وليداتنا، هاذ العمل وهاذ الوتيرة راهما ما راضيينش عليها المغاربة، وما راضييش عليها أنا ككنايب ديال الأمة. وكنطلبو منكم السيد الوزير، باش تديرو برنامج آخر، إيلا شفنا العدد اللي اعطيتونا أنتما ديال المدارس اللي خصها تدخل والبرنامج ديالكم راه أنتما تتشهدو على راسكم بأنه راه المسيرة ما زال قدامكم طويلة، وراه كاي تاخر كبير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟، تفضل السيد النائب فريق العدالة التنموية.

النائب السيد مراد لكورش:**السيد الرئيس،**

السيد الوزير المحترم، نحيطكم علما أن الموسم الحالي، الموسم الدراسي الحالي بإقليم الحوز ليس طبيعيا بالنسبة للعديد من المتدربين، حيث لا زالت العديد من الأقسام لا تصلح للدراسة، والعديد من المؤسسات بدون مراحيض، العديد من المؤسسات بدون أسوار تحمها من الكلاب الضالة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تعقيب السيد الوزير.. هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ لا. تفضل السيد الوزير.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

لأ غير هاذ الحالات اللي استعرضوا السادة النواب المحترمين، طبعا لا يمكن أن تخفي المجهودات الكبيرة جدا المبرمجة من طرف الوزارة على الصعيد الوطني. حالات مثل هاته طبعا كاي المديريات الإقليمية، كاي الأكاديميات اللي يمكن تواصل مع النائب المحترم عن قرب، وكاي تدخل مختلف الفرقاء باش يمكتنا نجودو من العرض، أنا اعطيتك الأرقام المرتبطة بالعرض الوطني على مستوى الرفع من نسبة التمدرس بصفة عامة وخاصة في العالم القروي، بالإضافة إلى السؤال اللي تفضلتي به بدقة في البداية اللي هو...

النائب السيد عادل البيطار:

شكرا السيد الرئيس،

نسائلكم السيد الوزير، عن إستراتيجية الحكومة لمحاربة دور الصحفي؟.

السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد رئيس الجلسة،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

أولا برنامج «مدن بدون صحفي» انطلق في 2004 وكان العدد المقرر هو حوالي 270 ألف، اليوم بعد حوالي 14 سنة هاذ العدد ارتفع ل419 ألف بمعنى وقعت زيادة. لكن الحصيلة 85 مدينة اللي كانت مستهدفة، الآن 59 مدينة أعلنت بدون صحفي بالإضافة إلى القضاء على عدد من التجمعات الصفيحية الضخمة والتاريخية في بعض المدن الكبرى كالدار البيضاء والرباط، الإنجاز ديال 59 مدينة بدون صحفي كي يعني 277 ألف أسرة استفادت، بالإضافة إلى حوالي 61 ألف إما اللي الآن كايين مشروع ديال الترحيل أو مشاريع في طور الإنجاز.

التحدي اليوم اللي مطروح عندنا، وهو المناطق اللي مازال هاذ 19% اللي متبقية واللي كتواجهنا فيها تحديات كثيرة لأن مرتبطة بالإشكاليات ديال العقار، صعوبة الإستجابة لطلبات الأسر التي تفرغت إلى أسر متعددة، أيضا الإشكالية المرتبطة بالمعايير ديال الاستفادة. وهاذ الأمر هو الآن موضوع تفكير بحيث المجلس الأعلى للإسكان سينعقد قريبا لأن الحكومة اشتغلت على برنامج جديد لمواجهة هذه التحديات وفي نفس الوقت العمل على طرح برنامج جديد يمكن من مواجهة هذه التحديات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب الأول للفرق الإستقلالي للوحدة والتعددية تفضل السيد النائب.

النائب السيد نور الدين رفيق:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات، غير هو بالنسبة لهاذ العمليات اللي كتقوم بها سلطات مدينة الدار البيضاء في عدة أحياء من أجل تنقيح أصحاب البرارك، لن تتمكن بعد من اجتثاث دور الصحفي بشكل نهائي، وأن عملية الترحيل تسير ببطء شديد وبالتالي صعوبة

القضاء النهائي على المساكن العشوائية بالرغم من الاتفاقيات التي وقعت في هذا المجال أمام أنظار صاحب الجلالة، سنة 2006 و2010 إلى جانب برنامج جهوي ديال 2014، إذ أن الأجل التي حددها للقضاء على دور الصحفي تبقى بعيدة المنال. وعليه، فإن الوزارة مطالبة اليوم بالتعجيل بتفعيل البرنامج الجهوي من أجل القضاء على الكارينات مشيرا إلى أن الخلل يكمن في عدم تعبئة الرصيد العقاري والقيام بالتجهيزات الأساسية، وخير دليل على ذلك الكارينات اللي وقعوا في عين السبع؛ كارين «حسيبو» و«حمان الفطواكي» والمشاكل المترتبة عنه. كما أن تأخير تنفيذ هاذ البرنامج سيؤدي إلى إطالة عمر...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، نمر إلى التعقيب الخاص بفرق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عادل البيطار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أظن بأنه فعلا بعد مرور 14 سنة على هاذ البرنامج ورغم الإمكانيات الهائلة التي رصدتها الدولة 42 مليار ديال الدرهم، نلاحظ بأن هاذ البرنامج اليوم عن إختلالات وتعثرات كبيرة، ولعل ما يشهد على ذلك ما وقع مؤخرا في مدينة الدار البيضاء بمقاطعة عين السبع بالتحديد، حيث تم ترحيل أو بالأحرى إجلاء ساكنة دواوير «الواسطي» و«دوار حسيبو» و«الريكي» و«الدوار الجديد» و«la maison basque» بطريقة يمكن أن نقول أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها مهينة ومذلة ولم تراعي أي ظروف إنسانية السيد الوزير، حيث تم ترحيل الساكنة بانشغالها بالدخول المدرسي وكذلك وسط إجراءات أمنية جد مكثفة أدخلت الرعب في نفوس الساكنة، وإلى حدود أنه بعض من الساكنة هدد باللجوء الإنساني وأظن بأن هاذ المسائل اللي كتوقع في بلد ديمقراطي الوزير المعني بالقطاع ملزم بتحمل المسؤولية وتقديم إستقالته على الأقل.

السيد الوزير، الحكومة اليوم مدعوة إلى تحمل مسؤوليتها وإيجاد بدائل لهاذ البرنامج من خلال وضع آليات جديدة، لأن الساكنة تطالب فقط بإعادة الإسكان في المنطقة كما وقع في بعض الحالات المشابهة بنفس المقاطعات كدوار «كريمات»، كمشروع الحسن الثاني الناس كيتمو الإجلاء ديالهم في مناطق نائية بعيدة عن ظروف العيش الكريمة.

وهنا نتساءل وتتساءل معنا ساكنة مقاطعة عين السبع عن مصير واحد الدواوين اللي هو دوار «ببيه» و«سيدي عبد الله بلحاج» اللي كياوي أكثر من 4200 أسرة، كنتساءلو السيد الوزير، عن المصير ديالهم لأهم الرؤية غير واضحة وهناك ضبابية في التعامل مع هاذ الملف، وكنظن بأنه الحكومة لازم تتحمل المسؤوليات ديالها السيد الوزير، ولعل الأشرطة الموثقة على مواقع التواصل الإجتماعي لخير دليل، وستبقى

وصمة عار على جبين هاته الحكومة، وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ تعقيب لفريق التجمع الدستوري تفضل.

النائب السيد حسن بن عمر:

شكرا السيد الرئيس،

أنا بكل صراحة كنتفاجأ أنا غنتكلم كنايب وكرييس مقاطعة عين السبع، كرييس مجلس مقاطعة عين السبع، بكل صراحة احنا كنشكرو الحكومة اللي قامت بالعمل ديالها، واحنا كمنتخبين لأن هاذ التشويش هو اللي تخرج على هاذ البلاد هادي، هادي أكثر من سنة وكناكدها أكثر من سنة والحوار مع الساكنة، اليوم 95% ديال الساكنة فرحانة ومشات وتحولات وعطيناهم ما بين شقة وما بين الأرض، هاذو بعض المشوشين وبالأسف الشديد بعض المنتخبين حتى هما كيدخلو لهاد العملية هادي، العملية دازت بنجاح الحمد لله وهاذ الناس القاطنين اللي كنا دائما كندافعوهم خصهم السكن اللائق، وهاذ الدواور اللي باقين مازال في عين السبع لا منهم لا دوار بيه ولا دوار سيدي عبد الله بلحاج كيطالبونا وبغيت الوزير يسمعها، كيطالبونا باش يكونوا حتى هما ونبداو باش يمشيو لمناطق الأخرى ياخذو السكن اللائق، إذن العملية دازت بنجاح كنعادو نأكدوها الناس اليوم فرحانة كنعولها من هاذ المنبر هادي، وباراكا علينا من هاذك العمل الضيق السياسي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة من بعده العدالة والتنمية.

النائب السيد عبد الله أبركي:

عندي مشكل من نوع آخر، في مدينة طانطان الديور بناتهم العمران ستين هادي وأيلين للسقوط وساكنين فيهم المتسكعين، ومشاو البيبان دياولهم ومشاو الشراجم ديالهم، دبا الله يجازيكم بخير احنا خصنا التأهيل الحضري في طانطان وخصنا البنية التحتية بيعو الديور ديرو اللجنة بيعو الديور ووبنونا المسائل إيلا كانت هادي حكامه اللي تنذكرو عليها، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد موح الرجدي عن فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد موح الرجدي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، معروف أن تمارة غارقة برارك، الناس إلى حد اليوم ما عارفينش تالفين، واش شي واحد تيقول لهم غنسكنوكم في بلايكم، شي حد تيقول لهم الصباح، شي عين عودة، شي عين عتيق، وما إلى ذلك من الأمور، باغيين نعرفو واش كايين شي مخطط باين واضح لهاد الناس فوقاش وفين غيسكنو؟ باش نضمنوا لهم سكن يعني لائق تيصون الكرامة ديالهم من جهة ويقمهم حر الصيف وقر الشتاء، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ ليس هناك، السيد الوزير تفضلوا.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أولا هاذ البرنامج ديال مدن بدون صفيح، هذا واحد من الإنجازات اللي حقها بلادنا فهاذ 15 سنة، على مر الحكومات، لأنه في 2001 العجز السكاني كان مليون و200 ألف، اليوم كنهضرو على 400 ألف قاصنا إلى الثلث، هذا إنجاز، هاذ الشي راه كان بواحد التعبئة ديال إمكانات مالية كبيرة، المجموع ديال البرامج ديال السكن حوالي 115 مليار ديال الدرهم، هاذ البرنامج لوحده ديال السكن الصفيحي 32 مليار، الدولة ساهمت فيها ب 10 ديال الدرهم، أما الإعفاءات الضريبية اللي استافد منها القطاع راها تجاوزت 70 مليار، هذا المعطى الأول. المعطى الثاني كون أنه ما زالت عندنا بعض الإشكاليات أو كنوجهب بعض التحديات في بعض المناطق، ما خصهاش تخفي علينا بأنه راه اليوم تنقولوا 59 مدينة بدون صفيح، آخر محطة اللي كانت ديال البروج الحمد لله راه مرات بنجاح، وتجمعات كبيرة في الدار البيضاء وفي الرباط راه الناس اللي كانوا كيمشيو على الطريق الساحلي مازال كيدكرو كيف كان، الطريق الساحلية والرباط، في الدار البيضاء نفس الأمر وفي مدن أخرى، هذا ما كيغنيش أن المطالب اللي طرحوها بعض السادة النواب ديال تسريع استكمال العملية ديال الترحيل، ديال حل المشكلة ديال العقار، ديال الإستهداف الجهوي، لأن كايينة جهات ما بقاش فيها الخصاص بالعكس عندنا فائض جهات فيها خصاص كبير، وديال حل مشكلة بعض المدن بحال المدينة ديال تمارة لأن الآن كايين حاجة لإتفاقيات خاصة، ثم الحل د المشكلة ديال الأسر المتفرعة الإحصاء اللي تدار في 2004 وعطانا 270 ألف تقريبا راه الآن كنتحدثوا على حوالي 420 ألف تقريبا تزداد حوالي 150 ألف ما بين البداية والآن، وهذا تحدي ليس بالسهل، لهذا فاش تحدثت على أن الحكومة الحالية طرحت مخطط 400 ألف العجز السكاني راه هبط ل 200 ألف هذا هو الهدف الرقي، طرحت برامج متعددة، كايين البرنامج ديال السكن الصفيحي والبرنامج الأيل للسقوط اللي طرحوا السيد النائب راه غادي نجي له في السؤال الموالي، طرحت

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أولا عندما نتحدث عن السكن العشوائي فهناك السكن الصفيحي وأشرت إليه في الجواب عن السؤال الأول ونسبة الإنجاز وصلات ل 81% وهادي إستراتيجية وطنية انطلقت منذ حوالي 15 سنة وزيادة، ثم هنالك السكن الآيل للسقوط أو المهدد بالانهيار هادي إشكالية مطروحة منذ مدة، عملية التدخل كانت مرت بمراحل هنالك ما قبل 2012 التي كانت فيها عملية التدخل بكلفة حوالي 2 المليار ديال الدرهم، وزارة الإسكان ساهمت بمليار، المرحلة الثانية هي التي برزت فيها هاد الإشكالية مع التوالي ديال السقوط ديال عدد من المنازل خاصة في الدار البيضاء، وتقرر على إثرها أولا القيام بعملية إحصاء 43.000 بناية. والآن 4000 مقرر التدخل فيها وصدرات القرارات ديال أنه في بعض الحالات ملي كيكون السكن كيحمل تهديد للسلامة والأمن ديال الأسر، يدار الإفراغ بالقانون، ثم أيضا تم توقيع اتفاقية شراكة مع عدد من القطاعات لمعالجة وضعية 27.000 بناية. البرنامج الكلفة ديالوا 3.64 مليار درهم.

أما المستوى الثالث فهاد السكن العشوائي كيتعلق بالأحياء الهامشية والغير القانونية والناقصة التجهيز، هنا كايين برنامج لتسوية الوضعية التعميرية لهذه الأحياء وإدماجها بالنسيج الحضري والعمل على توفير التجهيزات المرتبطة بالتعليم، الصحة، التطهير السائل، الكهرباء، الماء الصالح للشرب، المساحات الخضراء، الطرقات وغيرها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف رشيد:

السيد الوزير المحترم، نحن بدورنا نثمن المجهودات العالية التي تقوم بها الحكومة في مجال محاربة السكن العشوائي، وبالمنااسبة نتساءل كما تتساءل ساكنة إقليم النواصر عن مآل إعادة إسكان أكثر من 20 حي صفيحي وخصوصا كاريان بنعبيد الذي يعتبر من أقدم الأحياء الصفيحية على مستوى جهة الدار البيضاء، والذي تبلغ ساكنته أكثر من 2000 أسرة تعيش في ظروف إجتماعية صعبة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك من تعقيب إضافي؟ تعقيب إضافي لفريق الأصالة المعاصرة.

النائب السيد أحمد بريجة:

شكرا السيد الرئيس،

في إطار تقييم السياسة ديال محاربة دور الصفيح، أعتقد بأن هناك

البرنامج تطوير العرض السكني الخاص بالطبقة الوسطى وبمختلف الفئات الإجتماعية، التي نقد نأكد عليه وهو أن اليوم هاد 19 % اللي باقي اللي مازال حوالي 60 ألف أسرة اللي مازال ما وضعنا لها برنامج ما كايينش لأن الإشكال العقار أو الإشكاليات المحددة مرتبطة بتعبئة الموارد المالية هادي موضوع الاشتغال، والباقي اللي حوالي واحد 60 ألف أسرة المتبقية اللي عندها إما كايينة اتفاقيات أو شراكة في طور الإنجاز احنا ملزمين ومعنيين بالتسريع ديالو وهادي مناسبة باش نوه لأن النجاح فهاد العمل راه فيه السلطات الترابية، الهيئات المنتخبة وفيها أيضا الجمعيات ديال السكان لأنه بدونهم ما يمكنش تدير الوساطة باش تنجح عدد من العمليات اللي مرتبطة بالإعادة ديال الإسكان، وجود إشكاليات مرتبطة أن المناطق اللي وقعت لها عمليات النقل في بعض المدن أنه كانت في الضواحي وما كايينش مرافق هاد الشئ أيضا داخل في البرنامج دالمعالجة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد اشروو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

فقط أريد أن أنبه الرئاسة على احترام مضامين النظام الداخلي، اليوم احنا كنواب كنساءلوا الحكومة وما يمكنش اليوم نائب يعقب على نائب، إيلا كنا كنساءلوا كنساءلوا الحكومة وخاص هاد الأخلاق تبقى سائدة في المؤسسة التشريعية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، إذن نمر إلى السؤال الموالي سؤال عن التقييم السياسة المعتمدة لمحاربة السكن العشوائي للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف رشيد:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، اعتمدت الوزارة الوصية منذ سنوات سياسة للقضاء على السكن العشوائي. عن حصيلة هذه السياسة نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد الوزير، تفضلوا.

ديال إعادة ديال الإسكان فرصة لانطلاق ديال هدوك الأسر، اليوم كيما قلت راه عندنا ما زال على الأقل واحد 140 ألف ديال الأسر في تجمعات صفيفية، نعم 59 مدينة خرجت من مدن القائمة، ولكن راه ما زالت من الأصل ديال القائمة اللي هي حوالي تفوق 80 ما زال عندنا ما يفوق 20 مدينة، هاد الشي كيقضي رفع مستوى التعبئة لفائدة هاد الساكنة لأن القضية ديال السكن والتوفير ديالها وحل الإشكاليات ديالها هذا واحد من الأولويات الكبرى لبلدنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى آخر سؤال في هذا القطاع، حول التأهيل الحضري والمعماري لبعض المدن التاريخية للمملكة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الدستوري، فليتقدم أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد رشيد الفايق:

السيد الوزير، ما هي الإجراءات المتخذة...

السيد رئيس الجلسة:

الصوت.....تفضل السيد النائب.

النائب السيد رشيد الفايق:

السيد الوزير، ما هي الإجراءات الحكومية المتخذة فيما يخص التأهيل الحضري والمعماري لمجموعة من المدن التاريخية والعتيقة للمملكة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضل السيد الوزير.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أولا- المغرب كحضارة عريقة راكم طيلة قرون هذا التشكل والتأسيس ديال المدن اللي كترمز للهوية المغربية والثقافة المغربية، الآن هنالك 31 مدينة عتيقة، هنالك عدد من المدن صنفت من قبل اليونيسكو كفاس، كالرباط، كمراكش، كالصويرة وغيرها، البرنامج الآن الذي موضوع، هنالك 15 مدينة تم وضع برامج مندمجة لتأهيلها، ترميم البنائات، صيانة الموروث الثقافي، المحيط المعماري وغيرها بكلفة مالية تبلغ 3.5 مليار درهم، ميزانية الوزارة أو مساهمة الوزارة مليار و710 مليون درهم، هنالك 5 مدن بالإضافة ل 15 تقرر أن ينحصر التدخل فيها على معالجة البنائات المهتدة بالانهيار، 4634 بناية بكلفة تقدر بـ 440 مليون درهم...

اتفاقيات لم تلتزم الحكومة بها، وخير مثال على ذلك اتفاقية 2006 التي وقعت أمام صاحب الجلالة، والتي فيها عدد كبير من دور الصفيح بالدار البيضاء، ومن على الخصوص، كاريان الرحامنة المعروف اللي هو أكبر تجمع صفيفي في المغرب فيه حوالي 50 أو 60 ألف السكان، زائد سيدي مومن القديم. بالإضافة إلى أنه المرافق ولا حتى المشاريع المستفيدة أو الناس المستفيدين في المشاريع السابقة بدون مرافق، بدون طرق، بدون مستوصفات، بدون لا شيء، والتشويش على هذا البرنامج هذا، البرلمانين كيدافعوا على سكان ديال دور الصفيح وكي تعتبر من أولى الأولويات ديالنا، وماشي تشويش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب؟ نقطة نظام؟ تعقيب أو نقطة نظام؟ تعقيب، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد توفيق كميل رئيس فريق التجمع الدستوري:

شكرا السيد الرئيس،

إشكالية ديال سكان الصفيح أو السكن العشوائي ما خصناش نسيسوها، اليوم هادوك مواطنين، خصنا نظافرو الجهود ديالنا كبرلمانين وما ندخلوش فيها السياسة. أذكر على سبيل المثال السيد الرئيس، ما يقع اليوم في الدار البيضاء، وبالخصوص بسباتة، كايين هناك واحد المنطقة اللي فيها إعادة الهيكلة، اللي مازال تعاني رغم أن الميزانية متوفرة من 2010. إذن اليوم خصنا ندافعوا على هاد الناس كلهم، ما نبقاوش واحد يرد على الآخر. احنا ما كنتنازيدو على حد، احنا اليوم ندافع على هادوك المواطنين، لأن في الأخير راهم مغاربة وضحية أخطاء ديال السلطة في العهد السابق، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟ ليس هناك، السيد الوزير تفضل.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني نيابة عن السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أولا هاد الإشكالية هي ليست بالإشكالية السهلة، هذي ممتدة. ولكن أنا الذي أريد التأكيد عليه اليوم هنالك قناعة بضرورة إطلاق أو إعطاء نفس جديد للسياسة السكنية في المغرب، تحافظ على المكتسبات اللي كانت، ولكن في نفس الوقت تعيد تركيز الأولويات على الإشكاليات والانشغالات اللي كتشغل الناس على الأرض، خاصة في بعض المدن مثل المدينة ديال الدار البيضاء، لأن ما زالت عندنا فيها تجمعات، المواكبة ديال الساكنة الإنصات لهم، أن العمليات ديال الترحيل تحترم المقترضات اللي هي متفق عليها بالشكل اللي يجعل العملية

السيد محمد بتيتم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد النائب المحترم، بطبيعة الحال الظاهرة ديال البطالة هي تشمل العالم القروي والعالم الحضري وربما بحددة في العالم الحضري أكثر من العالم القروي. ولكن رغم ذلك البطالة في العالم القروي كتطرح حتى هي إشكال، ولهذا في إطار البرنامج الوطني للتشغيل درنا واحد محور خامس اللي هو البعد الترابي، وكاين واحد المجموعة ديال التدابير اللي كتستهدف الجهات وكتستهدف المجال أو العالم القروي.

عندنا أيضا في إطار البرامج اللي مشتغلين بها اليوم عندنا واحد البرنامج نموذجي كيتعلق بالإنعاش ديال تشغيل الشباب بالوسط القروي، هاذ البرنامج كيتستهدف العالم القروي بالخصوص، وعدد من المناطق واشتغلنا فواحد المجموعة ديال المناطق في تازة، في تاوانات، في صفرو هذا واحد البرنامج كنسميوه «le PEGE» اللي هو كنديره بشراكة مع التعاون الدولي وكمهدف لإنعاش التشغيل ديال الشباب ما بين 16 و35 وتحسين القابلية ديال التشغيل ديال حوالي ألف شخص وتحسين الوضعية ديال التشغيل ديال 500 آخرين مع السهر على تمثيل العنصر النسوي بنسبة لا تقل عن 40%.

النتائج ديال هذا البرنامج كانت مشجعة، ولهذا هاذ البرنامج غادي يتم التعميم ديالو لمدة 3 سنوات إضافية اللي كيشملها عدد آخر من المناطق في المملكة، وعندنا أيضا ما يسمى بالبرنامج ديال الوحدات المتنقلة من أجل الرفع من القابلية ديال التشغيل ديال الساكنة القروية، وهاذ البرنامج يشمل وسيشمل كذلك الجهة الثانية الجهة الشرقية سوس-ماسة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد النائب تفضل.

النائب السيد لكبير قادة:

السيد الوزير، حتى واحد ما يمكن لو الآن ينكر سواء كان كيفما كان موقعه في المسؤولية، ما يمكنلوش ينكر أن المناطق النائية والقروية تعيش يعني وضعية مأساوية خاصة بالنسبة للشباب ديال هاذ المناطق ومجموعة عريضة من الفئات ديال المجتمع، وذلك ناتج على ظروف وحالات اللي أصبحت تعيشها هاذ المناطق، وأعطي مثلا هنا بالإقليم ديال فكيك والمنطقة الشرقية ككل، فهاذي مدة تقريبا وهي في تراجع لا سيما بعد إغلاق جميع المناجم اللي كتشغل واحد العدد ديال العمال بعد حوالي سنوات الجفاف اللي كتعيش فيها أزيد من 70% من الكسابين، بعد إغلاق الحدود مع الجارة الجزائر ولا أدل على ذلك أن الخطاب ديال صاحب الجلالة، مؤخرا عند افتتاح البرلمان أشار هو كذلك وحتى الحكومة على اتخاذ جميع التدابير بالنسبة لتشغيل الشباب في العالم القروي وهذا خير دليل على أنه كاين نقص...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد النائب.

النائب السيد رشيد الفايق:

السيد الوزير، نتأملوا نقولوا ما وقع وما يقع في المدن الكبرى التاريخية والعتيقة، تقهقر الاقتصاد، زيادة في البطالة، زيادة في الإجرام، كمثال مدينة فاس تسمى مدينة الإجرام، ترتب السادسة في الإجرام في المغرب، كانت في 2002 اقتصاديا تصنف في المرتبة الثانية وطنيا، دابا المرتبة 14، المعامل كلهم سدو، معمل كوطيل 7000 عائلة مشت، 54 معمل في الدكارات يشغل 15000 عائلة مشات، للأسف خصنا نتأملو ونشوفو هاد المدن الكبرى ما وقع فيها، الإجرام ليل نهار، النساء ديالنا .. كيديرو باش يديروه في ديورهم، ما عندهم ش الحق يديروه بزأ، لو أن كنشكرو الأمن الوطني، لولا الأمن الوطني والحرص ديالو لما كانش الإنسان قاد يخرج في مدينة فاس، للأسف...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ ليس هناك تعقيب إضافي، جواب السيد الوزير، استنفذتم الوقت وبذلك نكون قد أنهينا مجموع الأسئلة الخاصة بهذا القطاع، نشكركم السيد الوزير على حضوركم، وقبل أن ننتقل إلى قطاع الشغل والإدماج المهني سوف أرفع الجلسة لمدة عشر دقائق وفق المادة 148 من النظام الداخلي. لأداء صلاة العصر، 10 دقائق فقط.

السيد رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نستأنف أشغال هاته الجلسة ومنتقل إلى قطاع الشغل والإدماج المهني، السادة النواب الله يخليكم كل واحد يلتزم بالمقعد ديالو والهدوء في القاعة، شكرا. إذن سؤال حول تفشي ظاهرة البطالة بالمناطق القروية للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد لكبير قادة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، عن تفشي ظاهرة البطالة وبحددة في المناطق القروية والنائية نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟، ليس هناك جواب السيد الوزير استنفذت الوقت. نمر إلى السؤال الموالي حول جمود الحد الأدنى للأجور للسيدات والسادة النواب المحترمين عن فريق الأصالة المعاصرة فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، السيدة النائبة تفضلي.

النائبة السيدة بديعة الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، ما هي التدابير التي قمتم بها للرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، السيد الوزير جوابكم.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

بالنسبة للقطاع الخاص كتعرفي بأن الحكومة السابقة اتخذت قرار ديال باش الرفع ديال الحد الأدنى ل3000 درهم، بالنسبة للحد الأدنى في القطاع الخاص ماشي الحكومة اللي كتقرر فيه بوحدها، وإنما يقرر فيه الفرقاء الاجتماعيين الثلاثة باتفاق، ونحن في إطارهاذ الجولة ديال الحوار الاجتماعي عاكفون باش نديرو واحد الآلية باش ما يبقاش كل مرة تطرح هاذ القضية نديرو واحد الآلية موضوعية اللي نوليوكتنافقو بطريقة أوتوماتيكية على الزيادة في الحد الأدنى للأجور، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تعقيب السيدة النائبة تفضلي.

النائبة السيدة بديعة الفيلاي:

السيد الوزير، احنا كنعرفو أن الطبقة المتوسطة هي الدعامة الأساسية لأي تنمية اقتصادية وبشرية في العالم، الدليل على ذلك أن جميع الحكومات في الدول كتخط هاذ الموضوع ديال الرفع من الحد الأدنى للأجور في أولوياتها في برامجها التنموية، وهاذ الشيء كيفسر الإهتمام اللي كيعطيه صاحب الجلالة لهاذ الموضوع، لما له من انعكاسات على التنمية الاقتصادية البشرية وعلى الحوار الاجتماعي. إلا أنه السيد الوزير، الحكومة على ما يبدو أن هاذ الموضوع لا يعينها لا من قريب ولا من بعيد، لم تحرك ساكنا، راه ما تزدادش ولو درهم واحد في الحد الأدنى للأجور، في حين أنها تطبل صباحا ومساء وترفع شعارات عن الدعم الاجتماعي، فين هو الدعم الاجتماعي وهو الحد الأدنى للأجور ما كيخلصش حتى الكراء؟ وما تكلمنا على الغلاء ديال الضوء ولا على الماء ولا على المعيشة بصفة عامة. السيد الوزير، راه

ناخذ كمثال المنطقة الشرقية، أنتما كتعرفو المنطقة الشرقية راها كتعيش واحد الوضع خانق وأزمة خانقة اجتماعية واقتصادية، نظرا للخصوصيات متاع المنطقة الحدودية، أنتما راه كتعرفو هاذ الشيء، إلى الأمس القريب راها كانت فئة عريضة من السكان كيشغلوا في اقتصاد الحدود، دابا اقتصاد الحدود ما بقاش، وهناك جهود كتبذل باش هاذ الناس ندمجهم في الإقتصاد المهيكل، غير في الإقتصاد المهيكل السيد الوزير، راه كيخدم شخص واحد من العائلة ما كيخدموش 2 ولا ثلاثة هاذي في أحسن الظروف، وفي أحسن الظروف هاذك الفرد كيتقاضى الحد الأدنى للأجور SMIG، واش غيديربه هاذك الحد الأدنى SMIG أش غيديربه؟ واش يعيش به هو ولا يتكفل بالعائلة ديالو؟، إيلا كانت الحكومة السيد الوزير، ما قادراش تحارب البطالة، وما قادراش أنها توفر فرص الشغل لفئة كبيرة على الأقل هذوك الناس اللي déjà خدامين...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، هل هناك تعقيب إضافي؟، السيد الوزير جوابكم.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

القضية ديال الحد الأدنى للأجور لا يهتم الحكومة فقط، هي طرف من الطرفين، كايين المقاول وكايين النقابات. وغير باش نعطيك المعطيات يعني في ما يتعلق بالمراجعات اللي تمت للحد الأدنى من السنوات الأخيرة من 2010 إلى 2015 في إطار الحوار الاجتماعي مكنت من تحقيق مكاسب في القدرة الشرائية لفئة العمال ذوي الحد الأدنى للأجر بنسبة 3,5 كمتوسط سنوي، وذلك نتيجة لارتفاع القيمة الإسمية للحد الأدنى للأجر بمعدل سنوي متوسط يقارب 4,8 مقابل 1,8 كمعدل في ارتفاع أئمة الاستهلاك، وعندني أرقام تفصيلية عندني ديال CNSS. la.

ولكن المهم ماشي هو هذنا، بقدر ما استطعنا أن نتوافق جميعا باش نرفعوا الحد الأدنى ديال الأجور، ينبغي أن نعمل جميعا والحكومة عندها مقاربة، وغادي نقرحو على الفرقاء الاجتماعيين باش نتافقو على واحد النسبة أوتوماتيكية خاصهم يقبلو باش فعلا تبتدا دائما الحد الأدنى نعالجوه في العلاقة قبل ارتفاع ديال القدرة الشرائية، وإن كان إلى حد اليوم المقارنة مع الإرتفاعات اللي وقعت في مؤشر العيش مع الحد الأدنى دائما ماشي مكاينش مشكل يعني كايين مازال النسبة اللي تزداد في الحد الأدنى يعني كتفوق نسبة ديال إرتفاع مؤشر العيش، ولكن كتناكد أن هاذ الموضوع مطروح وسنطرحه وسنضع آلية وينبغي أن نتفق على آلية باش ما يبقاش يتطرح...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وفي ما يلي سؤالان لهما وحدة الموضوع ويتعلق الأمر بالحوار الاجتماعي، لذا أقترح على السيدات والسادة النواب

مع المركزيات النقابية، ما استطعناش نوصلو ليه في فاتح ماي، فتم الإتفاق على أننا نواصل الحوار واستمر الحوار واستمر التواصل إلى يومنا هذا مع المركزيات النقابية، وقدمت الحكومة واحد العرض فيه 6 ديال المليار ديال الدرهم التفاصيل ديالو كتعرفوها، وزادت بينات الحكومة أن عندها استعداد باش تحسن هذا العرض وحسناتو، فيما يتعلق بالزيادة ديال، في الأجور والتي مهم المقاربة ديال الحكومة :

أولا- نمشيو للفتات الأكثر تضررا، هذه هي المسألة اللي بغينا الإخوان ديال المركزيات النقابية والسادة البرلمانين نمشيو بعدا نستهدفو الناس اللي هما الأكثر تضررا، ولهذا مشينا للسلا لم الدنيا من 6 ل 10 إلى الدرجة 6. ورغم ذلك الحكومة زادت دارت قدمت واحد العرض أنه ديك 300 درهم وصلناها ل 400 درهم. والسيد رئيس الحكومة، عقب فاتح ماي تعهد وقال بأنه كيمكن لينا باش يستافدو الناس ديال الفئة الدرجات الأخرى بديك النقطة ديال اللي كان ما زال خاص نزيد تقطع من الأجور ديال الموظفين في إطار نظام المعاشات المدنية تم يعني تحملها الحكومة.

وهكذا الحكومة عبرت خلال هاذ المراحل كلها على واحد الرغبة أكيدة، أولا باش طرح هاذ القضية ديال التعويضات العائلية كتعرفو المبالغ التي خصصت لها، وبالمناسبة راه هاذ العرض ديال الحكومة كيمكن لأسرة معينة أن تستفيد فيه بما يقارب 500 إلى 600 درهم، ولهذا كنعقولو احنا التصور ديالنا، أولا، نبدأو بما هو ممكن ونستمر في الحوار في الشيء الآخر.

بطبيعة الحال الحوار فيه القضايا المطلوبة الأساسية، ولكن هي قضايا هيكلية، عندنا القضايا ديال التشريع الاجتماعي، عندنا القانون ديال النقابات، عندنا القانون ديال الإضراب، عندنا القانون ديال التعاقد، عندنا الإصلاح ديال نظام الوظيفة العمومية، قضايا كبيرة اللي هي ماشي بالضرورة قضايا مادية، ولكن قضايا مؤسسة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب لأحد السيدات والسادة من فريق التجمع الدستوري، السيد النائب تفضل.

النائب السيد مصطفى بايتاس:

داخل فريق التجمع الدستوري نتعتقدو بأن مجرد مقارنة حسابية رقمية لا تكفي لمعالجة هذا الموضوع، أولا يجب أن نتفق بأن مؤسسة الحوار الاجتماعي اليوم مطلب ملح، نتفقو عليه، ماشي بالضرورة نديرو مشروع قانون ولا مقترح قانون باش نمأسسو النقاش أولا الحوار الاجتماعي ولكن على الأقل هناك تراكم إيجابي عرفاتو بلادنا نمشيو فيه، كايينة شي حاجة سميتها كلمة شرف، كايينة شي حاجة سميتها أننا يكونوا عندنا مبادئ، نحافظو عليها ونستمر في التطوير ديالها. ثم أيضا ما كنعطش اليوم البلاد اللي عندها نقاش على نموذج تنموي جديد،

طرحهما دفعة واحدة لينا جوابا موحدا من لدن السيد الوزير. السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الدستوري، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا.

النائب السيد مصطفى بايتاس:

عن مستجدات الحوار الاجتماعي نسائلكم؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السؤال الثاني للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد عمر فاسي فهري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نحن بصدد إعادة بناء نموذج وطني تنموي، حجر الزاوية ديالو هو ميثاق اجتماعي جديد متوافق عليه منطلق أساسه هو الحوار الاجتماعي. ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لإنجاح هاذ الحوار وتسريعه لضمان تنافسية المقاوله والقدرة الشرائية للمواطنين؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للجواب عن السؤالين.

السيد محمد بتيتم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السادة النواب على طرح هذا السؤال، على أي حال بالنسبة للحكومة حرصت وهي حريصة ولا تزال حريصة على إنجاح الحوار الاجتماعي، على تأسيسه على أساس أن يكون حوارا مسؤولا يقوم على التوازن بين الواجبات والمسؤوليات. في هاذ الصدد الحكومة عقدت سلسلة من اللقاءات منذ تنصيبها إلى اليوم، وعلى الأقل دارت 2 ديال اللقاءات مع المركزيات النقابية، افتتاح في الدورة ديال شتنبر تتعلق بالعرض ديال التوجيهات ديال القانون ديال المالية اللي كانت دائما النقابات كتطالب به ولأول مرة كيظهر ليا أو من المرات القليلة اللي كيتحقق فيه هاذ اسميتو.

بالنسبة للسيد رئيس الحكومة منذ، خلال شهريناير، خلال شهر مارس وبداية أبريل من هاذ السنة، نظم واحد السلسلة ديال اللقاءات من أجل استئناف الحوار الاجتماعي اللي أفضى لواحد العمل مهم جدا، الناس ما كيغرفوهش لأن اشتغلت اللجان من 13 مارس 2018 إلى غاية 20 أبريل 2018، 12 اجتماع ديال اللجنة ديال القطاع الخاص، 15 اجتماع ديال اللجنة ديال القطاع العام، و5 اجتماعات ديال اللجنة ديال تحسين الدخل المجلد ديالو 22 لقاء دار على مستوى اللجان الموضوعاتية. وبطبيعة الحال، كانت الرغبة أننا نصل إلى إتفاق

تعقيب إضافي. الجواب السيد الوزير، استنفدت وقتكم، وبذلك نأتي على إنهاء مجموع الأسئلة الخاصة بهذا القطاع، شكرا السيد الوزير. ونتقل إلى قطاع الموالى المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وسؤال عن الصعوبات والإكراهات التي تعترض تنفيذ المرسوم المتعلق بكيفية الإشهاد على مطابقة نسخ الوثائق وكل أصولها للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد سليمان العمراني:

السيد الوزير، نسأل عن الإكراهات والصعوبات التي تعترض تنفيذ المرسوم المتعلق بمطابقة النسخ لأصولها، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد الوزير تفضلوا.

السيد محمد بن عبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد النائب المحترم على طرح هاذ السؤال، لأنه غادي يسمح لي باش نوضح واحد المسألة مهمة فهاذ الورش ديال إصلاح الإدارة. هاذ الإجراء ديال الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها هو إجراء بسيط، لكنه كيحتل واحد الحيز مهم جدا في تعامل المرتفق مع الإدارة، لأنه عندو ارتباط وثيق بواحد المجموعة من الخدمات الأخرى. بحيث أن الإدارة غالبا ضمن الشروط اللي كتطلبها باش تأدي واحد الخدمة باش يستافد منها المواطن، كتطلب منو الإداء بنسخ لوثائق مشهود بمطابقتها للأصول، فاحنا درنا هاذ المرسوم هذا في إطار تحسين علاقة الإدارة بالمواطن وتبسيط المساطر. بمجرد ما وافقت الحكومة على هاذ المرسوم السيد رئيس الحكومة، بعث بمنشور إلى كافة القطاعات الوزارية كيوضح جميع الترتيبات والإجراءات التنظيمية لتفعيل هاذ المرسوم، وبعد صدوره في يناير السابق وزير إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية أيضا بعث برسالة يطلب من كافة القطاعات الوزارية تعيين موظف ونائبه لتقديم هاذ الخدمة ديال الإشهاد على المطابقة، بل أكثر من ذلك عممنا دليلان يوضح كيفية فتح هاذ المصالح أو الشبائيك، وأشنو هو النموذج ديال الخاتم والطابع ديال الإشهاد إلى غير ذلك من الأمور الآن احنا بصدد التوصل بأجوبة هاذ القطاعات الوزارية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تعقيب السيد النائب.

غادي نحصرو هاذ المشكل كلو في مجرد أرقام، راه احنا كنا نقشو نموذج تنموي جديد، وهاذ النموذج التنموي الجديد ايلا ما معاهش ميثاق اجتماعي ما يمكنش أننا نحققو ونعالجو الإشكالات اللي كانت تتعرفها بلادنا هاذي سنوات.

الميثاق الاجتماعي الذي جاء في الخطاب الملكي السامي، بمناسبة عيد العرش واللي كان واضح، هو ضرورة اليوم ملحة، وضرورة الإشراف فيها هاذ الممثلين، سواء كانوا المقاولات، الباطرونا، أو لا النقابات، اليوم أيضا أصبحت ملحة، لأنه حينما نجمع العملية ونحصرها في مجرد رقم صغير، كنضيعو على بلادنا فرص استثمارية كبرى. راه اليوم هناك طبقات اجتماعية اليوم بعيدة على هاذ النقاش، ما معنياش به. كيفاش أننا نديرو اليوم نجيبوها إيلا ما عندناش اليوم تصور حول ميثاق اجتماعي. ثم الخطاب الملكي قال بأنه هاذ الحوار مأسسته بمعنى أنه يجب أن ينعقد وأن يستمر وأن يتم التداول فيه بشكل مستمر، واخا ما نخرجوش بشي حاجة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تعقيب لأحد النواب من فريق العدالة والتنمية تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد زويتن:

احنا في فريق العدالة والتنمية، نثمن أولا جهود الحكومة السابقة برئاسة السيد عبد الإله بنكيران في الوفاء بالتزامات إتفاق 26 أبريل، واللي تقريبا فاقت 11 مليار ديال الدرهم. كنثمنو كذلك هاذ الجهود اليوم، اللي كتقوم بها الحكومة اليوم، من أجل التسريع بالتوافق وبالاتفاق مع النقابات ومع المقاولات من أجل الخروج بتوافق على اتفاق جديد من أجل: أولا التسريع بحلول أو بحل القضايا العالقة والتعجيل بحلها، مثل الملفات ديال الموظفين خصوصا المتصرفين ولا الناس ديال التعليم وغيرها من الفئات اللي باقة القضايا ديالها عالقة؛ ثم كذلك السيد الوزير، اليوم الرأي العام كلو، لرأي العام الوطني كيتبع هاذ الحوار الاجتماعي، اليوم سواء الشغيلة اللي في القطاع العام ولا اللي في القطاع الخاص ولا المتقاعدين، ولا التجار الصغار ولا غيرهم، كلهم كيتسناو شنو هو أثر الحوار الاجتماعي. بماذا سيصل هاذ... الآن المتحاورون سواء الحكومة ولا النقابات ولا المقاولات ماذا سيصل ذلك للتاجر؟ ماذا سيصل ذلك العامل صاحب SMIG ولا SMAG في القطاع الفلاحي ولا القطاع العام ولا القطاع الخاص؟ أشنو غيوصل لهاذوك الفئات الوسطى ولا الفئات الدنيا اللي تكلمتي عليهم السيد الوزير؟ واش فعلا غتوصلو للرفع من الأجور ديال SMIG؟ واش غتوصلو كذلك الاقتطاع أو الرفع ديال الحد الأدنى للإعفاء من الضريبة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ ليس هناك

النائب السيد سليمان العمراني:

السيد الوزير، في الحديث عن ما هو كائن من جهة لابد أن ننوه بعمل الحكومة وبمبادرة بعض الإدارات التي سارعت إلى تنفيذ المرسوم تستحق التحية، بالإضافة إلى الجماعات والمقاطعات. لكن في المقابل السيد الوزير، نحن متزعجون معكم ومع السيد رئيس الحكومة، الذي عبر عن ذلك في المجلس الحكومي، الإدارات لا تزال في معظمها لم تتجاوب بالقدر الذي نرجوه جميعا، وللأسف كائن بعض الممارسات، بعض الإدارات ديال الدولة يعني تتقول للموظفين يعني المرتفقين سيرو عند المقاطعات باش هما يديرو لكم هاذ الخدمة، هاذ الأمر اللي هو كيدخل في منطق ديال (كم من حاجة قضيناها بتركها).

اليوم السيد الوزير، باش نتكلم بالمنطق ديال الذي ينبغي أن يكون، عندنا:

1. الحكومة واحنا على مشارف السنة لابد من تقييم ديال استجابة ديال الإدارات لهاذ الموضوع الأساسي اللي هو الإصلاح الجوهري:

2. خاص الحكومة دّير عمل جباري في التواصل والتعريف بعملها، وما أكثر الأعمال النوعية ديال الحكومة، للأسف الشديد اليوم لا يعلو إلا المنطق ديال التبخيس وديال التينيس.

الأمر الثاني السيد الوزير، تديرو عمل مهم في رفع العبء عن المواطن، اليوم من غير المعقول يمشي المواطن المسكين يبدا يدور في الإدارات باش يدير واحد المطابقة لنسخة لأصلها مع أنه هاديك الجهة ديال الإدارة طالبة للنسخة هي اللي تتأخذ النسخة يعني تشوف الأصل ديال النسخة، إذا كان هناك من مشكل الإدارة خاصها دّير اشغالها، المواطن خاصنا نرفعو عليه العبء. والأمر الثاني السيد الوزير، خصكم دّيرو مجهود أكبر مما هو كائن ديال رقمنة الإدارة، لأن ما يمكنش اليوم المواطن يبدا يمشي للإدارات واليوم كائن إمكانيات كائن ممارسات فضلى في الخارج وفي بلدنا ديال الاستعانة بالجانب الرقمي؛ الأمر الأخير السيد الوزير، لابد أن تقيموا الذي وقع...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟، ليس هناك تعقيب إضافي، جواب السيد الوزير.

السيد محمد بن عبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

السيد النائب المحترم، اسمح لي إيلا كنت من خلال الجواب على التعقيب ديالكم نتوجه للإدارة المغربية نحن مطوقين بواحد الأمانة، كائن التنبيهات الواردة في الخطب السامية، كائن التقارير ديال وسيط المملكة وديال المجلس الأعلى للحسابات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا السيد الوزير ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة. ونمر إلى آخر قطاع وهو قطاع الصحة، سؤال عن وضعية المؤسسات الصحية في العالم القروي للسيدات والسادة النواب المحترمين عن المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد سعيد انميلي:

السيد الوزير، من خلالكم نسائل الحكومة عن العرض الصحي بالعالم القروي والأرياف ومدينة سطات، إقليم سطات كنموذج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

جوابكم السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

السيد النائب، شؤالكم حول إقليم سطات، هذا إقليم اللي 67 % من الساكنة ديالو تقطن بالعالم القروي، فيه 85 ديال المؤسسات ديال الرعاية الأولية والعلاجات الصحية الأولية، 73 من هاذ 85 كايئة في العالم القروي، ثم كذلك 31 طبيب من جملة 54 في المجال القروي، بالنسبة للممرضين 102 من أصل 170، ثم 20 قابلة من أصل 28. هاذ الأرقام بطبيعة الحال تبين أن هناك نقص على مستوى هاذ الإقليم اللي كنجاولو نتجاوزوه أولا بتعيين أطباء غير قارين على مستوى المراكز واتباع نظام ديال المداومة بالنسبة لدور الولادة.

هناك كذلك فيما يخص سيارات الإسعاف، 9 ديال سيارات الإسعاف ديال الوزارة و41 ديال الجماعات المحلية ثم هناك كذلك برنامج ديال إعادة التأهيل اللي تم 22 مؤسسة صحية اللي تم تهيئها وربطها بالماء الصالح للشرب.

فيما يخص البرامج 2017، تم اقتناء سكانير بالنسبة للمستشفى الإقليمي «الحسن الثاني»، كذلك تجهيزات بما يقدر 2 مليون ديال الدرهم، المساهمة في تأهيل مركز الترويض، تجهيز مركز ديال التشخيص، الاتفاقية مع المجلس الإقليمي فيها بناء المركز الصحي «اولاد مراح» في «سيدي حجاج»، وتأهيل المستشفى الإقليمي، بناء مركز التشخيص كذلك، ثم مشاريع أخرى في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية فيه تأهيل وبناء المؤسسات الصحية تقريبا 41 عملية بما فيها مستشفى القرب ديال «بني أحمد» وكذلك برنامج 2019 اللي فيه 17 ديال العملية ب26 مليون ديال الدرهم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد سعيد انميلي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المجهودات اللي كتبذلوها فهاذ الإقليم، ولكن هاذ الإقليم ما زال يعرف عدة نقائص واختلالات. كما تعلمون أن هاذ الإقليم له مساحة شاسعة وكي تعتبر هو الثاني بعد إقليم تارودانت من حيث العرض الصحي به 87 مؤسسة صحية، اللي كتكون منها المراكز الصحية الجماعية والمستوصفات، أنه بالنسبة من بين هذه النقائص من حيث الميزانية أنه بالنسبة للميزانية المرصودة لو مثلا تبقى ضعيفة جدا مثلا كديرو 150 ألف درهم بالنسبة للترميم غير كافية، و160 ألف بالنسبة لشراء التجهيزات وأليات التبريد.

بالنسبة للأطر الطبية والشبه طبية، ناقصة بزاف فهاذ الإقليم السيد الوزير، بالرغم من المجهودات اللي انعكس بأثر سلبي على السير ديال هاذ المؤسسات، أنه 17 مركز صحي الآن مغلق، ولذلك الأمر هناك بعض المراكز الصحية اللي بها دور الولادة لم تتوفر على أطباء كالمركز الصحي «بني خلوق» دائرة «البروج»، والمركز الصحي بلدية «أولاد مراح» دائرة «بن احمد». كما أن معظم المستوصفات القروية بإقليم سطات لا تتوفر على أطباء كجماعة «لحلاف»، «بوكركوح»، «سيدي عبد الكريم»، «امكارطو» هاذوما كيتوفروش على أطباء.

العالم القروي ما بغيناش شي حاجة شي مطلبيات ديال الصحة اللي كثيرة، احنا بغينا غير الطبيب على الأقل يزورنا في السيمانة، والنقص الحاد في الأدوية مثلا الخاص بالأمراض المزمنة كمرض السكر وأمراض القلب، هاذ النقص الحاد بالنسبة للأطر الطبية والشبه الطبية انعكس بأثر سلبي اللي اجعل بعض المستشفيات الآن شادة هي مثلا ديال «لحلاف»...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي؟ تعقيب إضافي فريق العدالة والتنمية، تفضل.

النائب السيد خالد تيكوكين:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم، يعني شرفتم إقليم أزيلال بزيارة يعني مؤخرا تم تدشين خلالها المستشفى ديال القرب بدمنات، واطلعت عن قرب على الحجم ديال الخصاص اللي كيعانيه خاصة الإقليم فيما يتعلق خاصة يعني بالمستشفى الإقليمي ديال إقليم أزيلال، اللي فيه إختلالات هيكلية وبنوية مرتبطة بالهندسة ديال البناية، مرتبطة بالخصاص يعني في الأطر الطبية والجماعات عموما ديال الإقليم هو إقليم ديال

الشساعة ويعني والعزلة وكيعانيو صعوبات في ولوج الخدمات الصحية وكنتمناو أن الزيارة ديالكم يعني يتبعها يلما إن شاء الله الإلتفاتة إلى هذا الإقليم وهاذ القطاع اللي يعني مهم بالنسبة للسكان ديال العالم القروي خصوصا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي آخر؟، ليس هناك تعقيب إضافي. تفضل السيد الوزير، السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد النائب، فعلاقت بزيارة ودشنا مستشفى ديال القرب بدمنات لتعزيز العرض العلاجي بهاذ الإقليم، كاي تتبع مع السلطات ومع المنتخبين ومعكم باش يمكن نمشيو بسرعة إلى تأهيل العرض الصحي على مستوى هاذ الإقليم. اليوم كاي تدشين ديال المركز ديال الطب عن بعد ديال la télémédecine على مستوى مركز صحي «بزاوية احنصال» اللي غيكون مرتبط مع مستشفى محمد السادس بجامعة محمد السادس بالدار البيضاء، وكاي كذلك مركز آخر في نفس الإقليم، احنا غنمشيو، بطبيعة الحال، كذلك إلى تعزيز الموارد البشرية بهاذ الإقليم خلال، يعني، 2018 لأن ما زال ما عيناش الأطباء وكذلك فيما يخص سنة 2019 حتى يمكن لنا، يعني، نستاجبو بشكل أحسن لهاذ الأقاليم اللي هي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، سؤال عن تداعيات المرسوم الذي أصدرته الحكومة الفرنسية مؤخرا للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الدستوري، السيدة النائبة تفضلي لطرح السؤال، تفضل.

النائبة السيدة خديجة الزباني:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، أصدرت الحكومة الفرنسية مؤخرا مرسوما يسمح للأطباء الأجانب للحصول على الإذن المؤقت لممارسة مهنة الطب، وكذلك الحصول على امتيازات مما ينذر بهجرة كبيرة في أوساط الأطباء ديالنا. والسيد الوزير، نسائلكم عن الإجراءات الإحترازية المزمع القيام بها خاصة وأن بلادنا يعاني من خصاص في الأطر الطبية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير تفضل.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

السيدة النائبة المحترمة، هاذ المرسوم، باش نوضحو ميزان، هو كهم الإذن المؤقت من 3 أشهر إلى سنتين للقيام بالتكوين المستمر في

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك من تعقيب إضافي؟ نمر إلى السؤال الموالي، سؤال حول النقص في الموارد البشرية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليتفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، السيد النائب تفضل.

النائب السيد جواد عراقي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يعرف القطاع الصحي ببلادنا نقصا حادا في الموارد البشرية سواء الأطباء المتخصصون، أو الأطباء العامون، أو الممرضون أو حتى الأطر الإدارية. وعمالة مقاطعة الفداء درب السلطان نموذجا تعتبر من العمالات التي تعاني من هذه الظاهرة في مختلف المستوصفات بل حتى المراكز الصحية الكبرى مثل «مستشفى الملازم بواقي». لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي تعتمز وزارتكم القيام بها لمعالجة هاته الإشكالية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد النائب، الوزارة ما كدّخرش الجهد باش توفر الموارد البشرية وقلت بأنه كنجاولو 80% نسيفظوها للمناطق اللي ما عندهمش يعني العالم القروي، المناطق الجبلية. ولكن ما كنساوش مدن كالدار البيضاء بطبيعة الحال 2016 و2017 تعطت 3 مناصب لهاذ المقاطعة اللي هي مقاطعة عمالات أو عمالة مقاطعة الفداء درب السلطان، 3 مناصب الأطباء سنويا زائد 6 مناصب ديال الممرضين. يمكن نقول بأنه فعلا عدد الممرضين قليل لأن تقريبا عندنا 2,1 ممرض لكل مركز صحي، في الوقت اللي عندنا 2,6 طبيب لكل مركز صحي، فغنغزوهاد المسألة هادي بتعاون كذلك مع الجماعات الترابية.

العمالة ديال المقاطعة فيها تقريبا 403 من الأطر الطبية، وهذا ماشي المسألة اللي قليلة 38 ديال الأطباء العامون، 98 ديال الأطباء الإختصاصيين، 3 ديال الصيادلة، و11 أطباء جراح الأسنان، 182 ممرض، 71 إطار تقني. فيما يخص «بواقي» 7 أطباء عامون، و71 طبيب اختصاصي في مستشفى «بواقي»، أحد المستشفيات أعتقد التسع ديال الدار البيضاء وأكثر، 130 من الممرضين.

بطبيعة الحال، احنا فيما يخص هاذ النقص هذا تنحاولو باش نشوفو إعادة الإنتشار داخل الفضاء ديال الدار البيضاء، لأن كايين عدم التوازن على مستوى المقاطعات، ثم كذلك عندنا إشكال اللي مطروح،

العمل، التكوين المستمر بالنسبة للأطباء اللي حاصلين على دبلوم ديال التخصص، يعني، عندو spécialité، فهنا الإجراءات الاحترازية احنا كنعملو، يعني، المباراة سنويا بالتعاقد مع الأطباء العامون، يعني، لما كيتعاقدو ملي كيسالي ما يمكنلوش يمشي لشي بلاصة أخرى إلا وزارة الصحة، يعني 410 في 2017، 430 في 2018، وغنستمر؛

ثم أصدرنا هاذ السنة مذكرة كتعفي الأطباء العامون التابعون للوزارة والراغبين في اجتياز هاذ المباراة من الترخيص، اللي بغى يدوز spécialité ترخصو ليه، وهاذ الشي كان بطلب الأطباء العامون ومن النقابات ديال القطاع، استجنا ليه، باش يمكن، يعني، ما يكونش هاذ المسألة هادي؛

ثم كذلك تخصيص مناصب ديال الإقامة اللي ولآت مباشرة في المراكز الاستشفائية الجامعية، les résidents اليوم مباشرة كيتخادو وكيبقاو في سميتو، لأنه كايين تخوفات من، يعني، بعض المرات كتكون من الإلحاقات اللي تكون في مناطق بعيدة ما تروقشاي لبعض الأطباء، مع العلم أنه احنا كندافعو باش نبقاو مستمرين في دعم المناطق كل المناطق بالمتخصصين؛

ثم كذلك الرفع من العدد ديال المقاعد البيداغوجية في الكليات، اليوم عندنا 9 ديال الكليات بين خاص وعمومي، ومشينا الآن لأكثر من 1000 طبيب ديال القطاع العام اللي كيتخرج سنويا، وهاذ الوتيرة غترتفع إن شاء الله بسرعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب، السيدة النائبة تفضلي التعقيب ديالكم.

النائبة السيدة خديجة الزياني:

السيد الوزير، يمكن أن تكون هذه الإجراءات الإحترازية مهمة، ولكن ماذا يمكن أن نقول عن الإستقالات بالجملة في صفوف الأطباء بربروع المملكة نموذجا جهة الشرق؟ وماذا يمكن أن نقول عن الإحصائيات التي نشرها المكتب الوطني لهيئة الأطباء بفرنسا؟، الذي يؤكد على أن 10,70% من الأطباء المغاربة يمارسون الطب هناك، الأخطر من هذا أن هناك نسبة 18,90% من مجموع المغاربة الذين يمارسون الطب بفرنسا درسوا بالمغرب، حصلوا على شواهدهم بالمغرب، والأدهى والأمر هو أن هاذ العدوى انتشرت إلى صفوف الطلبة الأطباء الذين أصبحو يفكرون في الهجرة.

السيد الوزير، المشكل فهاذ الحلقة هادي هو المواطن الضعيف، المريض المغربي الضعيف اللي غادي يزيد تازما، نظرا لهاذ الأوضاع المزرية اللي كيعيش قطاع الصحة مع هاذ الهجرة غيزيد تازما المريض المغربي، واحنا، السيد الوزير، نريد تحفييزات، تحفييزات مغرية للأطباء...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد النائب، الوزارة وضعت من بين الأولويات ديالها تحقيق الولوج العادل والشامل للعلاج بالنسبة لكل الفئات ديال الساكنة، وهذا الحق في الصحة هو حق دستوري اليوم، وكذلك عندنا إلتزامات على المستوى الدولي للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة بما فيها التغطية الصحية الشاملة، الوزارة حاليا كتعتمد من أجل ذلك هاذ التوزيع العادل على الخريطة الصحية وتفعيلها، تفعيل المخططات الجهوية لعرض العلاجات اللي هي ورقة العمل ولو أنه كنتظرو الآن يعني نشرها على أساس يعني مراسيم، هناك قانون الإطار 34.09 اللي كتعتمده من أجل ذلك، ثم تعزيز العرض الصحي الخاص بمؤسسات العلاجات الصحية الأولية، هذا واحد الشبكة ديال 2865 مركز، فيها تقريبا الوسط القروي 2034، ثم كذلك المراكز الصحية من المستوى الثاني اللي كتكون فيها دور الولادة 568، ثم الأسبقية كيفما قلت ديال المناصب المالية للعالم القروي 51 موقع خاص بنظام المساعدة الطبية للمستعجلات ديال الولادة بالوسط القروي، 33 إقليم، ثم إحداث 88 وحدة خاصة بمستعجلات القرب كذلك، ثم يمكن لي نضيف مراكز الطب عن بعد تكلمت عليها هناك 6 المراكز اليوم نموذجية، توفير الأدوية الأساسية وتعزيز كذلك برامج للصحة المتنقلة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب من فريق الأصالة المعاصرة.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

شكرا السيد الرئيس،

هو حينما نستمع إلى الجواب ديالكم السيد الوزير كنفقوا راه كل شي على أحسن ما يرام، ولكن العكس صحيح، الوضع، الوضع الصحي داخل بلادنا راه وضع متردي، هاذ الشئ اللي سمعنا في الجواب كيشر بالخير إيلا كان على أرض الواقع مطبق، ولكن إيلا مشينا على أرض الواقع كنفقوا العكس، نقص في الأطر الطبية، نقص في التخصصات، نقص على مستوى الأدوية راه كنفقوا الأسئلة اللي سبقونا بها الإخوان البرلمانيين، ونعطيك سيدي بنور كنموذج، هاذ الإقليم اللي كيتعتبر إقليم منسي بالنسبة لقطاع الصحة، كايين مستشفى إقليمي بسيدي بنور ومستشفى محلي بالزمارة عبارة عن بنايتين فقط، لا تخصصات، لا أدوية، لا أجهزة، الكل كيتوجه لمدينة الجديدة رغم أنها الآن أصبحت توجه المرضى إلى مدينة الدار البيضاء من أجل إجراء العمليات، حتى هو مستشفى إقليمي فيه نقص كبير في التخصصات، ونعطيك السيد

عدد ديال الملفات الطبية في صف هاذ الأطباء اللي كندرس الآن في يعني إجراءات ومساطر معقدة، خاصها دوز من اللجنة الوطنية ديال المجلس ديال الصحة إلخ...، فحنا كنفقوا لوشوفو، يعني، شنو هو الصحيح فيها من عدمه، وبالتالي كايين نوع من الصرامة اللي كيخصو، ولكن كايين واقع، واقع كذلك اللي هو لا يرتفع فيما يخص الحالة الصحية لبعض الأطباء...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب تفضل.

النائب السيد عبد المجيد آيت العديلة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، زميلي في الفريق طرح عليكم سؤال حول النقص الحاد في الإقليم ديال الفداء، هذه حالة عامة السيد الوزير، راه ماشي فقط في الإقليم ديال الفداء، راه الأقاليم كلها تعاني. الأسبوع الماضي راه كان إضراب ديال الأطباء في القطاع الخاص، اليوم كان تما أسبوع ديال إضراب القطاع العام، ولذلك السيد الوزير، ينبغي التسريع بواحد الجانب ديال الإجراءات اللي من شأنها أنها تنقص من هاذ النقص الحاد.

المرسوم اللي احنا كنتظروه سنة هاذي، هاذ المرسوم اللي كيجمع بين الوزارة ديالكم مع وزارة الداخلية باش تبغي توظف الجماعات الترابية، أين هو هاذ المرسوم السيد الوزير؟. هذا غادي يساهم في النقص ديال هاذ الموضوع هذا. المسألة الثانية هو أن الأطباء اللي كيتتم التعيين في المناصب المالية في السنة منين كنفقوا نعيدو منهم واحد النصف ديال عدد كيمشيو في les résidents اللي كيبقاو في le CHU، واحد النسبة تتمشي في المرضى، تيبقى واحد 80 طبيب، منين كتوزع على واحد الأقاليم كلها 90 إقليم، ما كاملش طبيب لكل إقليم سنويا، وبالتالي ينبغي أنكم تبدلوا مجهودات...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟. نمر إلى السؤال الموالي، سؤال حول المساواة في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية وجمود الحد الأدنى للأجور للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليتقدم أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب.

النائب السيد عبد الغني مخداد:

شكرا السيد الرئيس، نسائلكم السيد الوزير على المساواة في الولوج إلى العلاج والخدمات الصحية.

الصحة الوطنية، وكاين تفكير وكاين عمل، ما يمكنش نسبقو الأمور، وداخل هاذ الشي حتى في النموذج التنموي.

القطاع الصحي في بلادنا، يعني، قطع أشواط مهمة، ولكن المستشفى العمومي اللي كتكلمو عليه وهاذ المناطق راه فيها الناس اللي حاملين بطاقة «الراميد»، خصنا نرجعو نتكلمو كاين سؤال فهاذ الموضوع على هذا النظام وكيف يمكن لنا نوفر الاستدامة ديالو؟، الوضع المتردي ونقص الموارد البشرية هاذي واقع، وداك شي علاش قانون المالية اعطى 4000 عاود ثاني، وإلا كون كانت المالية غتقول لنا لأراه ما عندكمش نقص وما كافياش، احنا كنا طالبين 6000، ولهاذ الشأن المرسوم اللي تكلموا عليه السادة النواب مع وزارة الداخلية راه احنا خدامين عليه، ربما ما غنبقاوش في المرسوم لأن المرسوم كيتكلم على وضع رهن الإشارة ديال الوزارة، والأداء ديال الأجور ديالهم بشكل مشترك، لأ، احنا كنعقولو الجماعات الترابية يمكن لها تدير تعاقد، خصنا غير واحد circulaire وتعمل الجماعات واحد العقدة un contrat مع الأطباء ومع المرضى باش يخدمو فواحد المدة قبل ما يمشي يعمل العيادة ديالو أويدوز المباراة ديال الإقامة إلى آخره... «سيدي بنور» و«الزمارة» من الأقاليم اللي مخصوصة وخصنا نهتمو بها، وأنا معاكم السيد النائب وغنعملو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي، وفيما يلي سؤالان لهما وحدة الموضوع ويتعلق الأمر بالتوزيع المجالي المنصف للموارد البشرية في قطاع الصحة، لذا سيتم طرحهما دفعة واحدة لينا جوابا موحد من لدن السيد الوزير. السؤال الأول للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة المعاصرة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضل السيد النائب، تفضل.

النائب السيد الحسين آيت أولحيان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

تعد الجهوية المتقدمة خيارا استراتيجيا اعتمده المغرب لترسيخ نمط جديد من الحكامة الترابية يقوم على أساس تقسيم جهوي جديد، وتوفير موارد بشرية ومادية مهمة من أجل تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة في جميع المجالات. غير أن التوزيع الحالي للموارد البشرية ولا سيما في قطاع الصحة، يكشف عن تفاوت كبير بين جهات المملكة أولا، ثم بين أقاليم كل جهة على حدة. فعلى مستوى إقليم شيشاوة، مثلا، الذي يبلغ عدد سكانه ما يناهز 370 ألف نسمة، نجد أنه يتوفر فقط

الوزير راه سبق لينا زرناكم في مكتبكم وأعطيناك واحد المساعدة باش تديرها مع واحد المحسن اللي جابو الله لمنطقة الزمامرة اللي بنى مؤسستين صحييتين عبارة عن مركز لتصفية الدم ومستشفى ديال الأمراض العقلية، اللي كانت budget ديالهم حوالي 14 مليون الدرهم، وقلنا ليكم السيد الوزير باش تساعدو غير بالأدوية، وغير بالحراسة، الآن budget ديالهم السنوي كيسيرو هاذ المحسن ب10 الملاين الدرهم، والوزارة غائبة، باش تدعمو غير بالأدوية وبالحراسة ما كايناش، إيلا مات هاذ المحسن غدا، شكون غيسيرو هاذ المؤسساتين؟ اللي كيسيرو واحد الخدمات جليلة لهاذ المنطقة، السيد الوزير راه الأجوبة إيلا كنا نجيو للجلسة العامة ونتلقاوا الأسئلة ونوجدو الأجوبة على الأوراق، راه على أرض الواقع راه لا مجال للمقارنة، العكس السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي؟ ليس هناك تعقيب، هناك تعقيب من نفس الفريق، تفضل السيد النائب.

النائب السيد هشام صابري:

السيد الوزير، أنا تبعتمك منذ توليكم هاذ المسؤولية، وتندشوف التفاؤل اللي عندكم في جميع الأجوبة تبارك الله زعما يبشربخير، في حالة أنه إيلا مشينا فهاذ التفاؤل ديالكم. في حين أن واقع الحال أنه عكس كل التفاؤلات لأنه نقدو نقولو بأنه اليوم كاين إجماع وطني تعبر عليه سواء المعارضة، ولا فرق الأغلبية من خلال الأسئلة بأنه قطاع الصحة، قطاع غارق في جميع أنواع المشاكل، يمكن وصفه بوحل ومسؤوليتكم هو تديره بنجاعة وباحترام مبدأ العدالة المجالية. هاذ العدالة المجالية أنا كنعقول بأنه غائبة في الخطة، وغائبة في طريقة التدبير ديالكم، الدليل على ذلك سببطار صغيور، مستوصف، «كطاية» الطبيب 5 سنين ما دخل ليه، «لقصيبة»، «زاوية الشيخ» مستشفى القرب واعدوهم به المسؤول المحلي تما ديال الصحة إلى يومنا هذا ولا كلام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك تعقيب إضافي آخر، ليس هناك. السيد الوزير، تفضل الجواب.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيدين النائبين، ما يمكنش نقولو أنه الأمور على ما يرام، ولكن آخر واحد اللي يمكن يكون متشائم هو الوزير، أنا متفائل وسأظل متفائل لأن هناك مقاربتين: مقارنة ديال المدى القريب وتسريع بالتوتيرة ديال، يعني، تعزيز العرض الصحي وخاصة في المناطق اللي ما عندهاش، اللي واحد تقريبا 20 حتى ل26 إقليم اللي عندها الخصاص؛ المقاربة البعيدة والمتوسطة المدى هو أنه نمشيو في الخطاب ديال جلالة الملك ديال العرش، أنه خصنا واحد إصلاح جذري، نظرة جذرية في منظومة

اللي خصها تكون بين القطاع العام والقطاع الخاص، لازم نشير لواحد المسألة في قبة البرلمان جلالة الملك، تكلم عن فتح القطاع وبعض المهين على الأجانب، هنا واحنا تنفكرو مليا فهاذ المسألة هاذي، لا بالنسبة للقطاع العام ولا بالنسبة للقطاع الخاص، لأنه هناك حاجة وهناك جاذبية ترابية لبلادنا خاصة في القطاع الخاص اللي يمكن تخلق واحد التوازن فيما يخص الموارد البشرية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، كان بالنسبة لهاذ السؤال في التقديم كايه وحدة الموضوع يعني كانت فريق الأصاله المعاصرة والفريق الحركي غادي يطرحو بإتفاق السؤال وغيجاوب عليه السيد الوزير، ولكن اللي وقع بعد الملاحظة ديالكم أنا فهمت أنه هاذ الإتفاق ما بقاش، لآ في الجدول أنا عندي في الملف، عندي في الملف يعني معنيتو تم الإتفاق عليه مسبقا، نقطة نظام تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد مبدع رئيس الفريق الحركي (نقطة نظام):

شكرا السيد الرئيس،

ما عمرو كان إتفاق على شي حاجة، احنا عندنا موضوع مطروح حول تدبير الموارد البشرية في قطاع الصحة كنتسناو النوبة ديالنا، شنو المشكل؟ واش كايين شي مشكل؟ هذا هو، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الملاحظة ديالكم كنسجلوها، إنما في الملف عندي هنا وفي التقديم قلتها قلت سؤالان لهما وحدة الموضوع، وحتى حد لا الفريق ديال الأصاله والمعاصرة ولا الفريق الحركي، حتى حد ما وجه ملاحظة، كنشكرك السيد الرئيس على الملاحظة ديالك، نكملو العملية، التعقيب السيد الرئيس، شكرا، خذيتي نقطة نظام كنشكرك، التعقيب الإضافي.

النائب السيد مولاي هشام الماحري:

السيد الوزير، فعلا كنشكروكم على إيفاد لجنة لإقليم شيشاوة ودرستو حجم الخصاص، ولكن السؤال المطروح اليوم السيد الوزير كيما قلتو لكم في المكتب هو مشكل ديال المردودية، خصنا نكونو واضحين، الحمد لله، احنا كنسمعوزارة الصحة باغي تدبير الطب عن بعد، ما دام مجموعة من المهنيين في قطاع الصحة كايين التشويش قطع

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، تعقيب إضافي. لا لا استنفذت الوقت، استنفذتو الوقت التعقيب الإضافي، أنا عندي le chrono la regie اعطيوني التوقيت، ما زال؟ ولكن هنا عندي استنفذ الوقت، نعتذر، تفضل السيد النائب، تقني، تفضل.

على 80 طبيب أي حوالي طبيب وحيد لكل 4600 مواطن، بينما نجد أن المعدل الوطني لا يتجاوز 1600 مواطن مقابل طبيب وحيد.

السيد الوزير، المصالح ديالكم قامت بتشخيص دقيق للوضع الصحي بالإقليم السنة الماضية فسجل خصاصا بنسبة 19 طبيب و37 ممرض مختص، نتج عن هذا الخصاص توقف 12 المستوصف ومركز صحي عن تقديم الخدمات للمواطنين، وهناك مجموعة من المراكز الصحية بالجماعات بالإقليم لا تتوفر بتاتا عن أطباء، نعطيك مثال السيد الوزير كجماعة للا عزيزة، إيمين دونيت، أدا سيل، أفلا ايسن، عين تازونت، هذا على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي تعتمون اتخاذها من أجل الحد من هذا التفاوت في توزيع الموارد البشرية بين جهات وأقاليم المملكة، مع العلم أنكم تتوفرون على الآليات القانونية من أجل القيام بذلك، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نمر إلى السؤال الثاني، السؤال ديال الفريق الحركي، تطرح، الجواب السيد الوزير؟ تفضل.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

شكرا السيد النائب، السؤال كان بشكل عام حول توزيع الموارد البشرية وأنتما تكلمتو على إقليم شيشاوة، السيد النائب من إقليم شيشاوة وتكلمنا مطولا هذا من الأقاليم كذلك اللي خصو واحد التدخل عندو أولوية، غنعالجو المسألة ديال الموارد البشرية 2018-2019، خصنا نمشيو كذلك في يعني تشجيع العمل في المناطق النائية راه احنا تشجيع العمل في المناطق النائية كذلك عندنا تدبير كنعملو المسألة ديال الاحتماب ديال السنوات ديال الأطباء المتخصصين سنة كنحسبها لهم لما تيخدمو سنتين سنحسبها لهم بأربع سنوات، بالتالي باش تشجعوهم أنهم يمكن يفكو غدا العقدة تعاود 8 سنوات في 4 سنوات، هاد الشي كل تنديروه باش يمشيو للمناطق البعيدة، هناك كذلك أقاليم على حساب جماعات ترابية، مجالس إقليمية اللي بدأت كتبادر إلى توفير السكن، كايين اللي كيوفر أجرة إضافية، السكن كذلك كتحاول الوزارة فين ما يكون مستشفى بعيد أو المركز الصحي تعمل حداه سكن وظيفي، البرنامج ديال الصندوق التنمية القروية مشينا فيه فهاذ الشي ديال السكن الوظيفي، ثم كذلك المسألة ديال التعاقد تكلمنا عليها، التعاقد مع القطاع الخاص فعدد ديال المناطق هناك عيادات وتيجيو يشتغلوا عندنا واحد اللائحة ديال المؤسسات اللي يمكن أطباء ديال القطاع الخاص يجيو يشتغلوا، أنا شخصيا وقفت على واحد 2 حالتين، المفارقة هو أنه كانوا حالات اللي مازال كينتظرو أداء الواجبات ديالهم، فقلت كيف يعقل أننا محتاجين إلى موارد بشرية وهما كييجيو يخدمو وكنتاخرو عليهم في الأداء، هاذ المسألة ديال التأخر في الأداء راهما معروفة ولكن هاهما كايين كنوقف على حالات وخصنا نزيدو نشجعنا هاذ المسألة هاذي، يعني في إطار التمفصل والشراكة

مسألة أساسية التي خصنا مستشفى اللي يكون فيه المعدات، غنجيب Radiologue و le matériels radiologie ما كاين شي، ما غيشتغل شي وغيلقاها سبة، وبالتالي حنا خصنا نعالج هذه المسألة هادي، ثم مسألة المردودية أساسية، أنا نقول لك أكثر من ذلك، في حوار مع الأطباء أنا مع تحسين الأجر الآن كاين اللي تكلم على المسألة ديال الوضعية المزرية في الأجر ديال الأطباء، ولكن أنا مع أنا تربط هاذ التحسين بالمردودية، لأن هادي مسألة ما كتمش غير الأطباء، كتمهم الوظيفة العمومية كاملة وهاذ الشئ داخل في الإصلاح ديال الوظيفة العمومية، لأن نتكلم عن المقارنة بين الوظيفة العمومية وبين القطاع الخاص، هادي مسائل اللي خاصنا ننتهولها، في ما يتعلق بالمستشفيات الأخرى فاحنا..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي الخاص بالفريق الحركي حول سؤال حول العدالة في توزيع الموارد البشرية والطبية والتمريضية على مختلف مستشفيات المملكة، فليفضل أحد واضعي السؤال مشكورا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد السيمو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، نسائلكم عن الاستراتيجية الطريقة كيفاش كتوزع الموارد البشرية وخاصة الأطباء والممرضين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

إيلا اسمحتي السيد الرئيس أنا نعاود نرجع للموضوع طلبتو وحدة الموضوع، نفس كنتكلمو على توزيع الموارد البشرية أو هنا الإخوان السادة النواب والسيدات النائبات ديال الفريق الحركي ربما التمييز هو المستشفيات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

على أية حال أنا ما نضيعوش الوقت.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل بالجواب على السؤال ديال الفريق الحركي.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

أنا تكلمت على التوزيع ديال الموارد غنزيد نضيف أمور أخرى،

النائب السيد مولاي هشام المهاجري:

السيد الوزير، اليوم نهضرو بكل صراحة، المدن القريبة من المدن الكبرى خصنا نتحاسبو مع الناس، نتكلمو بكل صراحة، راكم كتخلصوا مجموعة من الأطر الطبية للمدن الكبرى، احنا شفنا الخدمة اللي كتديرو السيد الوزير، ولكن المسؤول عن المردودية، لا من حيث المعدات، لا من حيث الأطباء اللي كيشغلوا، أنا كنقول لك إقليم شيشاوة ولا طبيب واحد ساكن في الإقليم، وكنتحمل مسؤولية كلامي السيد الوزير، ما يمكنش نخلصو أطباء ويديرو la streinte في مراكش، ما دام كاين التكنولوجيا، هاد الناس ايلا ما بقاش عندهم الوازع المني والأخلاق المهنية اللي كيجملوها على ظهرهم بهاديك الوزرة البيضاء، نحاسبوهم بالتكنولوجيا، ما عندناش مشكل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، جواب السيد الوزير، تفضل، تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيدة النائبة.

النائبة السيدة حياة سكيحل:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، فعلا كاين مشاكل في قطاع الصحة كثيرا، كاين مشاكل في قطاع الصحة كثير ولا ننكر أيضا أن هناك مجهودات تبذل وخاص مضاعفة تلك المجهودات وخصوصا في أقاليمنا الجنوبية وتحديدًا إقليم بوجدور، أتحدث السيد الوزير على الخصائص المهول الذي وصل حد إغلاق 9 مستوصفات 5 بالعالم القروي و4 بالمدار الحضري، خاص توزيع مجالي منصف للموارد البشرية، نسبة ساكنة الإقليم 46129 نسمة، الإكتفاء الذاتي 20 طبيب كاين فقط 7 أطباء، 3 منهم يعملون بالتعاقد، 3 منهم يعملون بالتعاقد و4 يرغبون بالإنتقاء، هناك ضغط كبير على المستشفى الإقليمي وبالتالي السيد الوزير خاص إجراءات مستعجلة لمعالجة هذا الأمر، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائبة، هل هناك تعقيب إضافي آخر؟ تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

أولا- فيما يخص المسألة ديال الموارد البشرية، ما خصناش نعممو، هاد الممارسات اللي كتكلموا عليها كاينة، لكن ما نعمموش، أنا متافق معاك، لأنه، أنا متافق معاك لأنه المؤشر الأساسي هو القياس ديال المردودية على مستوى المستشفيات والمراكز الصحية، بطبيعة الحال، تيرتبط كذلك بمدى التوزيع المتوازن حسب إمكانيات والمنصة التقنية les plateaux techniques اللي كاين على كل مستشفى، بالتالي هادي

بقينا نحشمو نتكلمو وما بقتشي نسمع شي واحد يمشي للسيطارويجي يتكلم ميزان، والناس الخصوم ديال كيستثمرو هاذ الشئ، عالجو غير قسم المستعجلات على الصعيد الوطني، خلو أسيدي العملية يمشي يموت ولأ يسعى باش يعمل العملية، ولكن المستعجلات اللي هي ضرورية سمعنا أنه ملي وقع مشكل تران الناس جاو للمستعجلات ما كاينش اللي يشوف فيهم، ... الدوا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل هناك من تعقيب إضافي؟ بالنسبة للسيد الوزير استنفذتم وقتكم، نمر إلى السؤال الموالي سؤال عن تصحيح اختلالات نظام التغطية الصحية راميد للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فلتفضل السيدة النائبة مشكورة في طرح السؤال.

النائبة السيدة فاتحة شوباني:

شكرا السيد الرئيس،

نسائلكم السيد الوزير، حول الإجراءات المتخذة لتصحيح اختلالات نظام التغطية الصحية راميد وضمان استدامته؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير جوابكم.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

السيدة النائبة، أحنا قلنا اليوم بأنه يعني أغلبية ديال الناس اللي كيمشيو للمستشفيات اليوم والمراكز الصحية، أغلبيتهم من حاملي بطاقة الرميد، يعني من المستفيدين من هاذ نظام المساعدة الطبية اللي هو مشروع مجتمعي حقيقة مهم وأساسي باش نوصول للتغطية الصحية الشاملة، وهاذ المسألة ديال التغطية الصحية خصنا نمشيو كذلك بعيد بسرعة في التغطية الصحية ديال المستقلين لأنه منهم تيكب فهاذ النظام ديال الرميد، وكياثر عليه فيما يخص يعني الاستهداف كي عمل واحد الضغط إضافي لأنه اكتشفنا بأنه كاين واحد العدد ديال الناس اللي ماشي مؤهلين باش يكونوا في النظام وكيستافدو للأسف من الرميد، فبالتالي السجل الاجتماعي الموحد اللي غينطلق في 2019 سيكون يعني بداية ديال الحل ديال المسألة ديال الاستهداف، في انتظار ذلك خصنا نستمر في العمل ديال تأهيل المستشفيات العمومية يعني مع التعزيز ديال الإستقلالية ديالها لا مع المستوى المادي ولا على المستوى المالي، المستشفى إيلا ما كانش مستقل عندو إمكانيات يمكن يشري الدوا راسو يمكن يعمل الصيانة راسوره غيبقى دائما في وضع غير تنافسي على المستوى المجالي، يعني لما تتكون في واحد المجال وعندك مستشفى وعندك الكلينيك حداك المستشفى كينتظر الرباط عاد سيفسط لو الدوا الكلينيك في العشية تيكون الدوا، فبالتالي باش يمكن

أنا تكلمت على استقطاب الأطباء المتخصصين المتعاقدين بإحدى المؤسسات، قلت باش كنمشيو للمناطق اللي هي بعيدة، مثلا إيلا خذينا المستشفى ديال الداخلة فيه هاذ المسألة ديال احتساب ضعف عدد السنوات، كاين الإجراءات اللي كنعملو وقتها وقلت ما يقام مع الجماعات الترابية من تشجيع إلى آخره، ثم كذلك قلت اعتماد الخريطة الصحية، الخريطة الصحية كتنبعوها في توزيع الموارد، ولذلك فهاذ السنوات الأخيرة راه المدن الكبرى تقريبا لا تستفيد من العدد ديال المناصب، ولكن لاحظنا بأن هناك العملية ديال إعادة الإنتشار يعني la mobilité الحركية كتهم بعض المرات هاذ المناطق اللي فيها خصاص، فاحنا خاصنا نوصول إلى إشباع هاذ المناطق قبل ما نديرو الحركية، ماشي حيث واحد جينا نعوضوه غنطلقو واحد يمشي لمدينة أخرى، فاحنا حريصين اليوم باش يتم يكون واحد العدد كافي باش يشتغلوا يعني فهاذ المناطق البعيدة، ثم كذلك فيما تيكون عندنا إشكال نتحاولو نديرو أطباء غير قارين، ما يمكنش بعض المرات نبقاو نتظرو في مراكز قروية أو بعض المستشفيات أنه يعني حتى نديرو قانون المالية ونجيبو الطبيب، فيمكن نعينو من أطباء غير قارين، ثم كنقومو بقوافل داخل يعني أو حملات عفوا داخل المستشفى إما.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تعقيب السيد النائب، وإيلا كان شي تعقيب إضافي غادي يكون، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد السيمو:

الخصاص السيد الوزير حاصل، كنا كنتمنناو تكون عندك واحد الكمية ديال الأطباء فهاذ السنة اللي يمكن نغلق منها الخصاص أو نعالج ما يمكن تعالجوا، هذه للأسف نفس السيرورة اللي كنسمعو منذ زمن هي الآن كتكرر، أنا غادي نسولك على السيطار النموذجي اللي كاين في القصر الكبير بمعايير دولية ولكن التخوف هو عدم التمكين ديالنا من ذوو الاختصاص، الناس اللي مختصين في سكانير، عندك من أحدث ما كاين ولكن كنتخوفو تجيب لينا شي واحد مفهم والو، المستعجلات بغيناك تعممها على الصعيد الوطني، كاين خصاص، الطب العام ما عندك كومت السيد الوزير، إذن خاصنا نكبوعلى هاذ المشكل أونعالجوه جميع، أما نبقاو غير نجيو هنا احنا نسولو وأنتما تجاوبوا بواحد الحلقة فارغة كيظهرلي ما كاينش هناك شي حاجة اللي كتأشر علينا باش نزيدو للقدام، ولهذا كنتطلب منك السيد الوزير الخصاص اللي عندنا خاصك تاخذو بعين الاعتبار لأنه قريبا غادي يتم الافتتاح تهاذ السيطار، اللي قلت إقليمي التخوف عاود تسميها شي اسم قروي ولا شي جماعة قروية ولا شي حاجة، وبغيناك السيد الوزير ما يبقاش هاذ الإشكال الاحتجاجات على الصعيد الوطني، وهذا راه مشكل ونتحملو جميع ولكن سيادتكم في الدرجة الأولى خصكم تتحملو المسؤولية وتشوفو كيفاش تنكبذو على هاذ المشكل، ما يبقاش يكررو دائما السيد الوزير،

بأنه عبارة عن شيك بدون رصيد، الآن في الواقع والفلسفة التي من أجلها تأسست هذا النظام لم يأتي أكله لعدة أسباب، منين كمنشيو للواقع، إذا كان هذا النظام الهدف ديالوا هو ضمان الولوج للخدمات الصحية فالواقع يفند ذلك، هنا دائما السيد الوزير أجي تشوف المستشفيات الإقليمية دائما أنه الأمراض المستعصية، الأمراض المزمنة أنه يصعب حتى إذا وجد الطبيب يفترق هذا الطبيب إلى الآليات، مواعيد تصل إلى سنة حتى يكون الواحد مات بالنسبة للأمراض المستعصية، أمراض القلب والسرطان إلى آخره، مجموعة من العمليات تصل إلى 6 أشهر و 8 أشهر، بمعنى أية تغطية نتحدث عنها في ظل هذا الواقع، إذن من أجل تصحيح هذه الإختلالات عليكم السيد الوزير الإنكباب على إجراء عملية تقييمية من أجل التصحيح هذا النظام، أما الواقع فيشهد على خلاف ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، جواب السيد الوزير، هل هناك تعقيب إضافي آخر؟ لا، تفضل السيد الوزير.

السيد أناس الدكالي، وزير الصحة:

الله يجازيكم بخير ما نبقاوش نضربوا في هاد النظام، لأنه هذا مكسب للمغاربة، الآلاف من المتكفل بهم بالنسبة للأمراض المزمنة بالمجان، عمليات جراحية ثقيلة، زرع قلب، زرع الكلي، زرع الكبد، زرع القرنية في المغرب هادي 3 أيام، دابا تسمعوا على عملية ديال زرع القلب كذلك بالمجان، لهاد حاملي الرميدي، خصنا نتكلموا نقولوا بأنه كايين إختلالات فعلا وكايين تقارير وعرفناها، وعملها كذلك البرلمان وجينا للجنة وتذاكرنا فيها، والحلول احنا غاديين فيها، تكلموا الإخوان على هيئة مستقلة، المبدأ هو الفرق بين التدبير المالي ويعني تدبير الخدمات، فيما يخص هاد النظام، كذلك النظام لحد الآن مزال ما كايينش نظام معلوماتي مندمج وطني للتدبير، خاصوا يكون لأنه نظام إيلا ما عندكش الإمكانية ديال يعني ضبط النفقات الطبية ما كتحدلوش في يمكن له فين غادي، راه غيمشي بيك للهاوية، النظام اللي ما زال ما تقدرش تضبط المسالك ديال العلاج واحترامها، في الوقت اللي القانون واضح في هاد المسألة هادي، كيف يمكن نحسنوا من المسلك ونجعلو من المركز الصحي هو أول ملجأ للمريض، بحال اللي كتمشي عند عيادة الطب العام باش نديروا فيها جميع الكشوفات، ويكون فيها الطبيب ما يكونش فيها المريض..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وبذلك نكون قد أنهينا مجموع الأسئلة الخاصة بقطاع الصحة، نشكركم على مساهمتكم وهكذا نكون قد استوفينا طرح جميع الأسئلة المدرجة بجدول أعمالنا، نمر الآن لتناول الكلمة وفق المادة 152 من النظام الداخلي الكلمة للمتحدثة السيدة النائبة

نقويو الجاذبية، باش نقويو الدخل ديال المداخيل ديال المستشفيات، حيث خصها تكون مداخل، الرميدي راه حتى هو مدخول، لأن الرميدي اللي غيخلص هو الصندوق، المداخيل الأخرى ديال التأمين الإجباري على المرض AMO يلاه كندوي فيها 8% القطاع الخاص تيدي فيها 92% ماشي معقول! في الوقت اللي عندنا 150 مستشفى مجموعة فيها معايير دولية، فبالتالي احنا هاذ الشئ خصنا نوفقو عليه ديال الاستقلالية ديال المستشفيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب السيد النائب.

النائب السيد أحمد جدار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، يناهز عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية ثلث الساكنة على الصعيد الوطني، إلا أن هاد النظام يعرف إختلالات كثيرة يجب تصحيحها لتطويره ولديمومته، ومن أهم هذه الإختلالات غياب تنصيب مدونة التغطية الصحية على عملية تتبع وتقييم نظام المساعدة الطبية، هناك ثلاثة أطراف تعنى بتدبير نظام المساعدة الطبية وزارة الداخلية، وزارة الصحة والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، عدم وجود آليات مناسبة تضمن التنسيق والتكامل بين المتدخلين، الوكالة الوطنية للتأمين الصحي لا تقوم بتحويل مجموع مبالغ المساهمات المحصل عليها إلى الحساب الخاص بالصيدلية المركزية، عدم توصل المؤسسات الصحية بمستحققاتها من مصاريف نظام المساعدة الطبية، عدم تحصيل مساهمات بعض الجماعات الترابية، استفادة مواطنين غير مستهدفين من.

المساعدة الطبية، التأخر في إعداد البطائق، فمتوسط معالجة الطلبات المودعة يفوق الأجل المحدد في شهرين، السيد الوزير من أجل تصحيح هذه الإختلالات وغيرها، ومن أجل حكامه نظام المساعدة الطبية، نطالب بإحداث هيئة مستقلة يعهد إليها تدبير هذا النظام والتنسيق بين مختلف المتدخلين، كما ندعو أيضا إلى رفع التعارض.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، هل هناك من تعقيب إضافي؟ الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي

للوحدة والتعددية:

شكرا السيد الرئيس،

للأسف هو أنه هذه التجربة التي كان المغاربة يراهنون عليها باءت بالفشل، نظام التغطية الصحية الآن يمكن تلخيصها هاد النظام نقول

باش نظاماً، راه 600 ألف حتى لمليون حالة سنويا عبر العالم، هذا كتنقول فيه المنظمة العالمية للصحة أنه من الأمراض الصعبة، صعبة للسيطرة عليها نظراً لتداخل هاذ العوامل اللي تكلمتي عليها المعقدة اللي فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية، الفقر، سوء الظروف السكنية، النظافة، الصرف الصحي، التغييرات البيئية والزراعية، انتشار الزراعات السقوية كيجر هذالك الفار اللي تكلمتي عليه، يجي للمناطق اللي فيها الرطوبة، كذلك كيجر هاديك البعوضة ذبابة الرمل أنها تيجي، تغير المناخ، الاحترار العالمي كيادي إلى التأثير على الدورة ديال تطور ديال ذاك الذباب، كذلك التطور الدوري للحالة الوبائية، هناك برنامج باش نتحكمو فهاذ الشئ، ولكن لازم ما نمشيو للبحث العلمي، لازم ما نشتغلو على مستوى البحث الزراعي.

احنا بطبيعة الحال هاذ البرنامج درناه على مستوى مجموعة ديال الجهات، وفي جهة درعة-تافيلالت هناك برنامج 18-21 بتعاون مع جميع القطاعات خاصة المديرية العامة للجماعات الترابية، هناك لجنة جهوية تجتمع باستمرار، كتخدم على حملات الكشف الميداني، أنا بنفسني درت فهاذيك المناطق، وكنمشي للمراكز الصحية كسنولهم على الدوا ديال «للشمانيا»، المكافحة الكيميائية للجردان هذالك الفار الغابوي كذلك، القيام بحملات التطهير جمع النفايات بالدواوير، التحسيس والتوعية لأنه المسألة مرتبطة بالنظافة احنا باقين بحال داك الشئ ديال العقارب إلى آخره... المسألة ديال النظافة أساسية، التمويل 60 مليون ديال الدرهم ديال الوزارة باش كنديرو الكشف المجاني ثم 3 مليون فيما يخص البرنامج ديال محاربة النواقل وخزان المرض. الأهداف هي نقلصو عدد الإصابات بـ50%، والكشف والعلاج نوصلوه لـ75% من الحالات المقدره، وضمان الجمع ديال القمامات والأزبال في الأحياء اللي هي متضررة، تقليص عدد الجحور النشطة ديال الفار الغابوي بـ80%، تنظيم حملات تحسيسية وتنظيم مرة في السنة حملات ديال الرش بالمبيدات داخل البيوت في المناطق اللي تبيكون فيها أكثر...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير. أذكر السيدات والسادة النواب أنه ستعقد حالاً بين مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عمومية مشتركة لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019 من لدن السيد وزير الاقتصاد والمالية. أرفع الجلسة وسوف تبدأ الجلسة المقبلة حالاً، شكرا.

فتيحة سداس عن للفريق الإشتراكي حول استثمار تفشي داء اللشمانيا بإقليم زاكورة لكن دقيقتين.

النائبة السيدة فتيحة سداس:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير، اليوم نحيطكم علما أن انتشار داء اللشمانيا أصبح يشكل خطورة كبيرة على السكان بعض المناطق في جنوب المغرب واليوم أنا غادي نعطيكم مثال على إقليم زاكورة، إقليم زاكورة اليوم على حسب المعطيات اللي عندي أن أكثر من 2000 حالة اللي موجودة اليوم فهاذ المرض اللي هو مرض فتاك، واحنا كنعرفو أن هاذ المرض ينتقل عن طريق ذبابة الرمل اللي كتأخذها من الفأروكتنقلها للإنسان.

السيد الوزير، بالنسبة لهاد الموضوع لا يتعلق فقط بوزارة الصحة، هذا الموضوع يتعلق بقطاعات متعددة، لأن هاذ المشكل مرتبط بالأزبال المتراكمة، ليست هناك مطارح للأزبال، متعلق أيضا بالمياه الآسنة التي، يعني، توفر كل الميكروبات التي تنتقل عبر هاذ الحيوانات اللي هي موجودة، فتتعلق أيضا بمشكل عدم وجود واحد المتابعة مع القطاعات المعنية منها وزارة الفلاحة للقضاء على الجردان والقضاء على هذه الذبابة.

السيد الوزير، تيمكن لكم تديرو واحد المبادرة وتمشيو لبعض الأقاليم «زاكورة» مثلا، «بني زولي»، «تيزولين»، «تامزموت»، «بوزواط»، «ترناتة»، «الروحا»، «تامكروت» وأيضا بلدية «زاكورة»، وغيمكن لكم تعرفو عن قرب على أن هذا الداء هو داء فتاك وتيمشيو أطفال، رجاء، المرجو من كل القطاعات... عن طريقكم بلغوا زملاؤكم في الحكومة أن كل القطاعات، هاذ القطاعات اللي ذكرتها متعلقة بحماية هذا، وكذلك دوركم، أيضا، السيد الوزير هو التحسيس بهاذ الداء، وأيضا كيفية محاربهه وكيفية مقاومة الأعراض ديالو...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، الكلمة للحكومة في دقيقتين للإجابة عن مساءلة النائبة.

السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيدة النائبة على الإحاطة وعلى الإهتمام بهاذ الموضوع، اللي حقيقة يؤرق الصحة العمومية في عدد من الجهات، وخاصة في جهة درعة-تافيلالت وخاصة في زاكورة، هاذ الانتشار ديال الداء

السيد الرئيس:

معذرة السيد الوزير، السادة المصورون احترمو ما اتفقنا عليه احترمو ما اتفقنا عليه، السادة المصورون لا أتكلم على السادة البرلمانين، السادة المصورون، معذرة السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

أقول فعلى المستوى الخارجي تتميز الظرفية الدولية بالعديد من التغييرات السياسية والتطورات الاقتصادية المتسارعة، لا سيما في ظل تنامي السياسات الحمائية وتفاقم حدة التوترات التجارية بين القوى العظمى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وكذا تزايد الصراعات الجيوسياسية، وما ترتب عنها من انعكاسات على تراجع آفاق النمو، آفاق النمو العالمي والتقلبات الكبيرة لأسعار الغاز والبترو.

كما يأتي إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق داخلي يتطلب منا تكثيف التعبئة من أجل تنزيل التوجهات الملكية السامية، المتضمنة في خطاب العرش وذكرى ثورة الملك والشعب، وكذا الخطاب الأخير لجلالته، أمام مؤسستكم الموقرة بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية.

ولعل من أهم الأولويات التي ركز عليها جلالته، هي إيجاد الأجوبة والحلول الملائمة والسريعة لقضايا المواطنين الملحة والتجاوب مع انتظاراتهم المشروعة على مستوى التعليم والصحة والشغل، كما وقف جلالته، على معيقات نموذجنا التنموي ودعا إلى مراجعة جماعية لهذا النموذج، تعيد النظر في ترتيب أولوياته الاقتصادية والاجتماعية، بما يمكن من الحد من الفوارق وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية. وقد قرر في خطابه الأخير، أمام مؤسستكم المحترمة، تكليف لجنة خاصة مهمتها تجميع مختلف المساهمات بهذا الخصوص في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

ومن هذا المنطلق فالحكومة معبأة من أجل مباشرة القضايا المستعجلة التي أكد عليها جلالته، على أنها لا تقبل الانتظار، وعلى رأسها إصلاح منظومة التربية والتكوين وحل إشكالية التشغيل وقضايا الشباب، وتحسين حكامه برامج الدعم والحماية الاجتماعية. كما أن الحكومة حريصة كذلك على الانخراط إلى جانب مؤسستكم المحترمة وإلى جانب كل القوى الحية ببلادنا من أجل المساهمة الفاعلة في إعادة بلورة النموذج التنموي باعتباره ورشا مصيريا بالنسبة لمستقبل بلادنا.

ولابد من التأكيد بأن بلورة نموذج تنموي يجيب على التحديات المطروحة على مستوى تقليص الفوارق وتحسين الخدمات الاجتماعية وتوفير الشغل الكريم لشبابنا يقتضي أن نشخص وضعية نموذجنا الحالي بكل موضوعية وأن نعرف أين هي مكان القوة؟ وأين هي مكان الضعف؟ فصحيح أن نموذجنا الحالي استنفذ مداه ويجب إعطاه

محضر الجلسة التاسعة بعد المائة

التاريخ: الاثنين 12 صفر 1440 هـ (22 أكتوبر 2018م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاثة وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة السادسة مساءً والدقيقة الثامنة والعشرين.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 لسنة المالية 2019.

السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه الأكرمين،

افتتحت الجلسة،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانين،

طبقا لمقتضيات الفصل 68 من الدستور والنظامين الداخليين لمجلس البرلمان، نخصص هذه الجلسة للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول مشروع القانون المالي رقم 80.18 لسنة المالية 2019، الكلمة الآن للسيد وزير الاقتصاد والمالية، فليفضل مشكورا.

السيد محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة،

السيدات والسادة البرلمانين المحترمون،

يشرفني أن أقف أمام مجلسيكم الموقرين لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2019، الذي تم إعداده في ظل سياق داخلي ودقيق حافل بالتقلبات والتحديات والتغيرات السياسية والتطورات المتميز الظرفية الدولية بالعديد من التغييرات السياسية والتطورات الاقتصادية المتسارعة، لا سيما في ظل تنامي سياسات الحمائية...

الإصلاحات، وخاصة تنزيل الجهوية وإصلاح العدل وإصلاح التقاعد، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وسينتج عن كل هذه الإكراهات تزايد لحاجيات تمويل الخزينة برسم سنة 2019 بما يفوق 27 مليار درهم وهو ما يتطلب توفير موارد إضافية من أجل التحكم في مستوى عجز الخزينة، وفي ظل هذه الوضعية فقد حرصنا على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الرفع من الموارد وذلك عبر النقاط التالية:

- أولاً: تحسين مستوى تحصيل الضريبة على الشركات، موازاة مع إقرار تدابير جديدة ما سيمكن من ضخ موارد إضافية تقدر بـ 5 مليار و700 مليون درهم مقارنة مع التوقعات النهائية لهذه السنة، ويتعلق الأمر أساساً بإحداث مساهمة اجتماعية للتضامن تحدد في 2,5% من أرباح الشركات التي تفوق 40 مليون درهم، والتي ستمكن من تعبئة ما يناهز من ملياري درهم وذلك خلال السنتين المقبلتين 2019 و2020.

- ثانياً: مراجعة استراتيجية مساهمات الدولة في بعض المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تفعيل إصلاح هيكلية تدريجي لهذه المؤسسات لتحسين حكامتها ونموذجها التديري، وضمان ديمومة مساهمتها في تعزيز موارد الخزينة، واستعادة دورها الأساسي في دينامية الاستثمار العمومي، ويتعلق الأمر بالأساس بتفويت الممتلكات والشركات التابعة، والمساهمات الغير الضرورية موازاة مع ترشيد تكاليف الاستغلال، ونفقات التسيير، وإعادة النظر في النموذج الاقتصادي والمالي لهذه المؤسسات من أجل الرفع من الموارد الذاتية. ومن المنتظر أن تمكن هذه التدابير التي سيتم تفعيلها في هذا الإطار من توفير موارد إضافية تقدر بـ 8 ملياري درهم.

- ثالثاً: الرفع من الضريبة الداخلية على الاستهلاك خاصة تلك المتعلقة بالتبغ، والتي ستمكن من تعبئة موارد إضافية تقدر بمليار و200 مليون درهم.

وموازاة مع هذه التدابير على مستوى تعبئة الموارد، فقد عملنا على تمويل جزء من المشاريع الاستثمارية المبرمجة في إطار الميزانية العامة للدولة من خلال اعتماد آلية جديدة للتمويل مبنية على الشراكة بين الدولة ومجموعة من الفاعلين المؤسساتيين، وستمكن هذه الآلية من توفير تمويل لما مجموعه 12 مليار درهم من الاستثمارات برسم سنة 2019، في إطار تخفيف العبء عن الميزانية العامة للدولة والحفاظ على التوازنات العامة.

وكنتيجة لكل هذه التدابير على مستوى الموارد والنفقات سيتم حصر عجز الخزينة في حدود 3,7% دون احتساب موارد الخصوصية، و3,3% باحتسابها، كما سيتم العمل على تكثيف الجهود من أجل توطيد التوازنات المالية العمومية، سواء على مستوى تعبئة الموارد أو التدبير الناجع للإنفاق العمومي. وتعتزم الحكومة في هذا الإطار، القيام بإصلاح للمنظومة الضريبية بهدف ضمان تناسق مقتضياتها والرفع من مردوديتها، وجعلها أداة لبناء علاقات الثقة مع المواطن ومع القطاع الخاص لتحفيزه على الانخراط في المجهود الاستثماري العام للدولة.

نفسا جديدا وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، لكن في المقابل هذا لا يفي أن بلادنا حققت مكتسبات هامة على مستوى تقوية بنياننا التحتية والتقدم في استراتيجيتنا القطاعية وتغيير هيكله اقتصادنا.

ومن أهم مكتسبات بلادنا هو هذا الإجماع والتعبئة الوطنية الجماعية حول الوحدة الترابية لبلادنا ومغربية الصحراء، والتي ينبغي مواصلة التصدي بكل حزم لكل المترصين اللذين يعادون المغرب في وحدته الترابية، وأولئك الذين يحاولون المس بمصالحه الاقتصادية وتبخيس النجاحات التي حققها بفضل القيادة النيرة والحكيمة لجلالة الملك، حفظه الله، ولا بد هنا من التنويه بالجهود والتضحيات التي تبذلها كل القوى الأمنية بمختلف تشكيلاتها وبتجندها الدائم تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، للدفاع عن الوحدة الترابية للوطن، وصيانة أمنه واستقراره.

السيدات والسادة،

من الأكيد أن الإكراهات المرتبطة أساساً بارتفاع أسعار النفط والبتترول، أقول بارتفاع أسعار النفط والغاز والأوراش الاجتماعية المستعجلة، سيكون لها تأثير مباشر على التوازنات المالية، وما يقتضيه ذلك من ضرورة اتخاذ ما يلزم من تدابير على مستوى تعبئة الموارد والتحكم في النفقات وابتداع الآليات المالية الكفيلة بتخفيف عبء الميزانية العامة على مستوى الاستثمار.

فقد ارتفعت أسعار البترول والغاز بشكل كبير، حيث سجلت زيادة بما يناهز 40% مقارنة مع السنة الماضية، ونتيجة لذلك فمن المنتظر أن ترتفع نفقات المقاصة بـ 5 ملياري درهم نهاية هذه السنة مقارنة مع التوقعات، وإذا أخذنا بعين الاعتبار تراجع موارد التعاون الخارجي، فإن عجز الخزينة لسنة 2018 سيرتفع ليبلغ 3.8% مقابل 3% من الناتج الداخلي الخام المبرمجة في القانون المالي.

وقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2019 في سياق نفس الإكراهات المرتبطة بارتفاع أسعار النفط والغاز، ومن هذا المنطلق تم اعتماد فرضية سعر 560 دولار للطن بالنسبة للغاز، لتحديد توقعات نفقات المقاصة لسنة 2019، التي من المنتظر أن تبلغ 18 مليار درهم، ما يعني 5 ملياري إضافية مقارنة مع اعتمادات سنة 2018، ويمكن اعتبار مشروع قانون المالية ذا توجه اجتماعي وتضامني، حيث تم تخصيص:

أولاً- 7 ملياري درهم إضافية في إطار التزام الحكومة بالرفع من النفقات الموجبة للقطاعات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة تفعيلاً لتوجهات جلالة الملك، حفظه الله؛

ثانياً- زيادة 3.3 مليار درهم برسم التطور السنوي لكتلة الأجور؛

ثالثاً- زيادة 5 ملياري درهم برسم استثمارات الميزانية العامة في إطار مواصلة المجهود الإيرادي للاستثمار العمومي؛

رابعاً- 2 مليار و700 مليون درهم كأثر مالي إضافي لتفعيل مختلف

السيدات والسادة،

لقد أولت الحكومة عند إعدادها لمشروع قانون المالية لسنة 2019 عناية قصوى لتفعيل التوجهات الملكية السامية، المتضمنة في الخطاب الأخيرة.

ومن هذا المنطلق فقد تم تحديد ثلاث أولويات أساسية لهذا المشروع:

1. دعم القطاعات الاجتماعية والتعليم والصحة والشغل؛
2. تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
3. إعطاء دينامية جديدة للاستثمار ودعم المقاولات وخاصة المقاولات المتوسطة الصغيرة والصغيرة جدا.

فعلى مستوى دعم القطاعات الاجتماعية، ستعطي الحكومة الأولوية لتنزيل إصلاح منظومة التربية والتكوين عبر التركيز بالأساس على تعزيز دور هذه المنظومة في تأهيل الشباب لولوج سوق الشغل، وذلك عبر إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل، واعتماد نظام ناجع للتوجه المبكر، هذا فضلا عن تعزيز إدماج تعليم اللغات في كل مستويات التعليم، وخاصة في تدريس المواد التقنية والعلمية.

كما سيتم تقوية العرض المدرسي من خلال توسيع شبكة المؤسسات التعليمية بإطلاق عملية بناء 137 مؤسسة جديدة وتعزيز الموارد البشرية، عبر إحداث 15.000 منصب مالي جديد، وذلك بهدف تقليص الاكتظاظ والأقسام المتعددة المستويات. هذا فضلا عن الشروع في تعميم التعليم الأولي من خلال تسجيل 100.000 تلميذ إضافي.

كما ستعمل الحكومة على إعادة النظر بشكل شامل في تخصصات التكوين المهني لجعلها تستجيب لحاجيات المقاولات والقطاع العام، وتوكب التحولات التي تعرفها الصناعات والمهن، بما يتيح للخريجين فرصا أكبر للاندماج المهني، هذا بالموافاة مع إطلاق جيل جديد هذا من المراكز لتكوين وتأهيل الشباب بمساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقا للتوجهات الملكية السامية.

وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2019، ما مجموعه 68 مليار درهم لقطاع التعليم، بما فيها 2 مليار و100 مليون درهم برسم «برنامج تيسير»، و4 ملايين درهم كاعتمادات التزام. وستكون سنة 2019 منطلقا للشروع في تفعيل مخطط الصحة 2025، الذي يهدف إلى تمكين المواطنين من خدمات صحية جيدة، وتحسين ظروف استقبالهم في المستشفيات من خلال تعزيز البنية التحتية الاستشفائية وتوفير الأدوية.

وقد خصص مشروع قانون المالية ما مجموعه 28 مليار درهم لقطاع الصحة، بما فيها حوالي 7 ملايين درهم كالتزامات برسم بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، لكل من الرباط، وطنجة، وأكادير، ومراكش ووجدة. بالإضافة إلى إحداث 4000 منصب مالي.

وعلى مستوى التشغيل، ستعمل الحكومة على تفعيل المخطط الوطني للتهوض بالتشغيل، موازاة مع القيام بمراجعة شاملة لآليات وبرامج الدعم العمومي لتشغيل الشباب، وتحفيزه على خلق المقاولات الصغرى والمتوسطة في مجالات تخصصاتهم. وكذا دعم مبادرة التشغيل الذاتي وإنشاء المقاولات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يقترح إطار مشروع قانون المالية إلغاء ديون المقاولين الشباب تجاه الدولة، وكذا إلغاء الديون المستحقة للدولة والجماعات الترابية، قبل فاتح يناير لسنة 2000 والتي تقل عن أو ما تبقى منها 50.000 درهم إلى غاية 31 ديسمبر 2018.

ومن جهة أخرى، يقترح مشروع قانون المالية إحداث 25.458 منصب مالي، منها 200 منصب مالي تخصص بالأساس للأشخاص في وضعية إعاقة، هذا بالإضافة إلى 15.000 منصب متعاقد لفائدة قطاع التعليم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تتعلق الأولوية الثانية لمشروع قانون المالية لسنة 2019، بتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية. وفي هذا الإطار، تعترم الحكومة إيلاء أهمية خاصة لتفعيل التوجهات الملكية السامية، بإطلاق عملية هيكلية شاملة وعميقة للبرامج والسياسات الوطنية في مجال الدعم والحماية الاجتماعية. مع الحرص على الإخراج السريع للسجل الاجتماعي الموحد، بهدف ضبط المعطيات بخصوص الفئات الاجتماعية المستحقة للدعم وتحسين استهدافها، عبر اعتماد معايير دقيقة وموضوعية وباستعمال مكثف للتكنولوجيات الحديثة.

وموازاة مع ذلك، ستخصص الحكومة ما يفوق 8 ملايين درهم لمواصلة دعم هذه البرامج. وهكذا سيستفيد «برنامج تيسير» من مليارين و100 مليون درهم، أي بزيادة مليار و500 مليون درهم، وذلك بهدف توسيع عدد التلاميذ المستفيدين من هذا البرنامج إلى أزيد من مليوني تلميذ. موازاة مع الرفع من القيمة اليومية المخصصة للمطاعم المدرسية والداخليات لفائدة أكثر من 1.400.000 تلميذ بغلاف مالي إضافي يقدر بحوالي 600 مليون درهم. مع تخصيص 250 مليون درهم للمبادرة الملكية «مليون محفظة» و600 مليون درهم لدعم الأرامل، و150 مليون درهم للأشخاص في وضعية إعاقة، ومليار و800 مليون درهم برسم منح للطلبة.

كما سيتم تخصيص مليار و600 مليون درهم لبرنامج المساعدة الطبية «راميد» الذي تكتسي معالجة الإختلالات التي تشوب تنفيذه أولوية خاصة لضمان الولوج العادل والمنصف إلى الخدمات الصحية بالنسبة للمواطنين ذوي الدخل الضعيف.

وتفعيلا للتوجهات الملكية السامية، بتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، يقترح مشروع قانون المالية تدبيرا يتعلق بتمكين المقاولات من خصم الهبات الممنوحة لفائدة

متميزا لتفعيل الاتقائية والعمل متكامل بين المصالح المركزية والجهات من أجل نمو جهوي متوازن.

السيدات والسادة،

لقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في خطاب العرش، بأن أسمى أشكال الحماية الاجتماعية هو الذي يأتينا عن طريق خلق فرص الشغل المنتج، والضامن للكرامة، وأنه لا يمكن توفير فرص الشغل إلا بإحداث نقلة نوعية في مجالات الاستثمار ودعم القطاع الإنتاجي الوطني. وأضاف جلالته، بأن المقاولات المنتجة تحتاج اليوم إلى مزيد من ثقة الدولة والمجتمع، لكي يستعيد الاستثمار مستواه المطلوب.

ومن هنا، يولي هذا المشروع أهمية خاصة لإنعاش الاستثمار الخاص ودعم المقاولات، وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، ومن أجل تشجيعها على تشغيل الشباب. وهكذا ستواصل الحكومة المجهود الإرادي لدعم الاستثمار العمومي باعتباره رافعة للاستثمار الخاص، من خلال تخصيص ما مجموعه 195 مليار درهم لمواصلة الاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى للبنية التحتية.

ووفق هذا المنظور، سيتم إعطاء الأولوية لمواصلة «مخطط التسريع الصناعي»، وثمانين المنجزات التي حققها على مستوى إحداث فرص الشغل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز تموقع مقاولاتنا الوطنية على مستوى سلاسل الإنتاج العالمية، وتوسيع مجال المنظومات الصناعية، والرفع من وتيرة الاندماج عبر خلق شبكة من المقاولات الوطنية المناولة.

كما ستحرص الحكومة على تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، في إطار «مخطط المغرب الأخضر»، والعمل على خلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي. وذلك بتسهيل ولوج المستثمرين للعقار الفلاحي عبر تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية، وفق مقارنة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع الاستثمارية والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

كما ستولي الحكومة أهمية خاصة لتثمين المنتوجات الفلاحية وتطوير آليات تسويقها داخليا وخارجيا وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

وموازة مع ذلك، تعزم الحكومة اتخاذ مجموعة من التدابير لتحفيز الاستثمار الخاص عبر مواصلة تفعيل الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية الرامية لتحسين مناخ الأعمال والإسراع بإخراج الميثاق الجديد للاستثمار، من خلال إقرار نظام التعاقد من جديد شامل ومتجانس وأكثر تحفيزا، يعزز جاذبية المغرب في مواجهة المنافسة الدولية، والحكومة حريصة كذلك على تسريع تفعيل إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها في تحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، وخلق فرص الشغل.

بعض الجمعيات من الحصيلة الخاضعة للضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل، ويتعلق الأمر بالجمعيات التي أبرمت اتفاقيات شراكة مع الدولة، بهدف إنجاز مشاريع ذات مصلحة عامة.

كما ستولي الحكومة اهتماما خاصا لدعم برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال تخصيص مليار و800 مليون درهم سنويا، وذلك لتدارك الخصائص المسجل على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا، ومواكبة الأشخاص في وضعية هشّة، وتحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تسريع وتفعيل البرنامج الملكي للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي، حيث تتعلق المشاريع التي تدخل ضمن هذا البرنامج، بعمليات فك العزلة عن العالم القروي، وتحسين الربط بالشبكة الطرقية، وتزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، وتعميم الكهرباء وتحسين عرض الخدمات العلاجية والتعليم. وسيخصص مشروع قانون المالية لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بـ3,4 مليار درهم كاعتمادات للأداء و4 مليارات درهم كاعتمادات للالتزام في إطار صندوق التنمية القروية.

كما أن تقليص الفوارق، وتحقيق شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المتوازنة، يرتبط ارتباطا وثيقا بضرورة تفعيل التسريع للجهوية، وما يعنيه ذلك من تحويل للموارد والاختصاصات وتسريع للاتمرکز، وإطلاق لمخططات التنمية الجهوية في إطار تعاقدية وتشاركية بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والمجالس الترابية.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة المجهود المالي الموجه لدعم الجهات في ممارسة اختصاصاتها، من أجل الرفع من حصتها من الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات من 4 إلى 5 %، تضاف إلى ذلك اعتمادات مالية من الميزانية العامة للدولة. أي أن الجهات ستستفيد من تحويلات مالية من ميزانية الدولة بما مجموعه 8 مليارات و400 مليون درهم.

وتفعيلا للتوجهات الملكية السامية في إطار مواكبة تنزيل ورش الجهوية، فقد أعدت الحكومة الميثاق الوطني للاتمرکز الإداري، الذي سيؤطر لسياسة الدولة على المستويين الجهوي والإقليمي بما يضمن التوطيد الترابي للسياسات العمومية، وفق مقارنة مندمجة ومتكاملة.

كما تحرص الحكومة على إعطاء الأولوية لتفعيل التزامات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، في إطار اتفاقيات برامج التنمية الحضرية المندمجة، الموقعة مع مختلف المدن والأقاليم، موازاة مع تقديم المواكبة اللازمة لتسريع إنجاز المخططات التنموية الجهوية والإقليمية والجماعية. وعلى رأسها النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي يعتبر نموذجا للالتقاء والتطور لباقي الجهات، ومثالا

مؤشرات تؤكد أنه ركائز الاقتصاد الوطني متينة، ويجب توطيدها خاصة من خلال إعادة الثقة للمواطن، عبر توفير خدمات اجتماعية تحفظ كرامته وتمكينه من شغل لائق ودخل محترم وقار، يقوي إرادته وقدرته على المساهمة في تنمية بلادنا.

ومن هنا لا بد من تعزيز التواصل مع المواطن وتقوية ثقته في مؤسسات بلاده وفي إرادتها الصادقة وقدرتها على الاستجابة لحاجياته، ويجب إعادة الثقة كذلك للمقاول والمستثمرين وكل الفاعلين الاقتصاديين، فالتحفيزات الجبائية وتوفير العقار وتحسين مناخ العمل تبقى غير كافية إذا لم نعد الثقة لكل الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والأجانب، في الإمكانيات التي يتيحها المغرب على مستوى استقراره السياسي والاجتماعي ومتانة مرتكزات اقتصاده، والآفاق الواعدة التي يفتحها النقاش المشترك لكل القوى الحية حول النموذج التنموي المستقبلي لبلادنا، بقيادة ملكية رشيدة.

وقد حرصنا من خلال مشروع قانون المالية لهذه السنة على إعطاء إشارة قوية في هذا الاتجاه، من خلال استغلال كل الهوامش على المستوى المالي وتوجيهها بالأساس لدعم القطاعات الاجتماعية وتقليص الفوارق في إطار تفعيل التوجهات الملكية السامية، مع اتخاذ مجموعة من التدابير الهامة لتحفيز الاستثمار ودعم المقاول.

وإذا كان تحقيق هذه الأهداف مرتبطا بقدرة الحكومة على تفعيل السريع، أقول بقدرة الحكومة على تفعيل السريع لمختلف التدابير المتضمنة في هذا المشروع، فهو مرتبط كذلك بمدى تفاعل وتجاوب الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى رأسهم القطاع الخاص، واستحضارهم للروح الوطنية الصادقة وقيم التضامن التي لا طالما تشبع بها المغاربة عبر التاريخ، من أجل رفع الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، والمرتبطة بالأساس بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق وتوفير الشغل للشباب.

وهذه كلها رهانات مستعجلة لا تقبل الإنتظارية والحسابات الضيقة، بل تتطلب استنهاض الهمم ونكران الذات والغيرة الصادقة على مصالح الوطن والمواطنين. شكرا على حسن إصغاءكم وسأبقى رهن إشارتكم طوال مسار مناقشات ومداولات هذا المشروع والسلام عليكم ورحمة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الوزير الاقتصاد والمالية، شكرا للجميع. رفعت الجلسة.

ووفق نفس المنظور تولى الحكومة أهمية خاصة لدعم المقاول وبالأساس المتوسطة الصغيرة والصغيرة جدا، من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير التي تهدف إلى إعادة الثقة للمقاول وتحفيزها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، ويتعلق الأمر أساسا:

أولا- بالتصفية الكلية للضريبة على القيمة المضافة المتراكمة خلال السنوات الماضية بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص، وكذا المقاولات العمومية الذي بلغ 40 مليار درهم؛

ثانيا- تقليص آجال أداء للدولة والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية لما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات من خلال وضع الآليات المناسبة للتتبع الدقيق لآجال الأداء واتخاذ ما يلزم من تدابير لتقليصها؛

ثالثا- تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا، للتمويل عبر ترصيد وتوسيع آليات الضمان وعبر الرفع من سقف التمويل لجمعيات السلفات الصغرى؛

رابعا-مراجعة الأسعار الحالية للضريبة على الشركات بهدف ملائمتها مع خصوصيات المقاولات الصغرى والمتوسطة، خاصة ما عبرت عن تقليص سعر الضريبة على هذه الشركات من 20 إلى 17.5%.

وما من شك بأن هذه التدابير لا تكفي لوحدها لتطوير النسيج المقاولاتي الوطني التنافسي، بل لا بد من أن يواكها استثمار جيد لسياسة الانفتاح وتنوع المنافذ والأسواق والتي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة، لجلالة الملك، حفظه الله.

وفي هذا الصدد، تولى الحكومة أهمية خاصة لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية لجلالة الملك، في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وتوطين موقعه كفاعل إقليمي وتنوع شركائه وخصوصا بإفريقيا، وهنا لا يفوتني التنويه بمقاولاتنا الوطنية في شتى القطاعات والتي تساهم بشكل إيجابي في تنزيل رؤية جلالة الملك، حفظه الله، في تنمية القارة الإفريقية وفق رؤية تنمية تضامنية.

السيدات والسادة،

تلکم كانت أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2019 الموجهة بالأساس لبرامج تقليص الخصائص الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، وتوفير فرص الشغل للشباب من خلال تحفيز الاستثمار ودعم المقاول.

وتتوخى الحكومة من خلال هذا المشروع تحقيق نمو اقتصادي في حدود 3.2% مع مواصلة التحكم في التضخم في أقل من 2% وضمان استقرار التوازنات المالية من خلال حصر العجز في 3.3%. وهذه كلها

المالية العمومية من طرف الجهاز التنفيذي، بما يتيح للمؤسسة التشريعية القيام بدورها الدستوري المتمثل في المساءلة والتقييم وممارسة الرقابة إزاء العمل الحكومي. ومما الشك فيه أن هذا التكامل من شأنه أن يساهم في إغناء مسار الديمقراطية ببلادنا من خلال التحري والمناقشة حول تنزيل السياسات العمومية وتقييمها ورصد الاختلالات التي قد تشوبها.

وفي هذا الإطار أصدر المجلس الأعلى للحسابات في يوليوز الماضي تقريره السنوي عن سنتي 2016 و2017، وقد تشرفت برفعه إلى جلالة الملك نصره الله، كما قمت بتوجيهه إلى السادة: رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين.

ودون سرد مختلف الأنشطة، فإن التقرير السنوي الذي قام المجلس بنشره قد تم وضعه على موقعه الإلكتروني، علما أن الصيغة الورقية للتقرير والتي تم توزيعها على البرلمان متوفرة بأعداد إضافية تحت الطلب.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون

إطار المهمة الدستورية التي أوكلها المشرع للمجلس الأعلى للحسابات بمقتضى المادة 148 من الدستور والمتعلقة بمساعدة البرلمان، وتنفيذا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية، أنجز المجلس وأودع لدى البرلمان بتاريخ 25 يوليوز الماضي التقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2016 والتصريح العام بمطابقة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين للحساب العام للمملكة المتعلق بنفس السنة. ويسجل المجلس بهذا الشأن التحسن الملموس في آجال موافاته بمشروع قانون التصفية من طرف وزارة الاقتصاد والمالية في تطابق تام مع الأجال التي يفرضها القانون التنظيمي للمالية، ونأمل أن يتيح هذا التقرير وكذا الوثائق المرفقة به نقاشا عميقا ومثمرا مع الحكومة حول الإشكاليات التي تعرفها المالية العمومية واستخلاص الحلول الممكنة لتجاوزها داخل آجال معقولة.

حضرات السيدات والسادة،

إعمالا للفصل 147 من الدستور الذي ينص على أن المجلس الأعلى للحسابات يتولى ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، اسمحوا لي أن أتوقف عند بعض الجوانب الأساسية لتطور المالية العمومية لسنة 2017. فحسب المعطيات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية، أسفرت تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017 عن عجز قدره 37,8 مليار درهم، أي ما يعادل 3,5% من الناتج الداخلي الخام، مواصلا تحسنه التدريجي بعد المستوى القياسي المقلق الذي كان عليه في سنة 2012 أي 7,2%، وتتجلى أهم مصادر عجز الخزينة في العناصر التالية:

فيما يخص المداخيل: بلغت المداخيل العادية دون احتساب التحويلات الجبائية لفائدة الجماعات الترابية ما يناهز 229,89 مليار درهم، وقد سجلت تحسنا بما يناهز 11,4 مليار درهم إثر ارتفاع

محضر الجلسة العاشرة بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 13 صفر 1440 هـ (23 أكتوبر 2018 م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعة وخمسة عشر دقيقة ابتداء من الساعة السادسة مساء والدقيقة الخامسة عشر.

جدول الأعمال: تقديم عرض السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول 2016-2017.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله
آله وصحبه الأكرمين:

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات،

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
الناطق الرسمي للحكومة،

السيدات والسادة البرلمانيون،

طبقا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور والنظامين الداخليين لمجلس البرلمان يعقد مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عمومية مشتركة تخصص لتقديم عرض من طرف الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنتي 2016 و2017. الكلمة للسيد السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فليتفضل مشكورا.

السيد ادريس جطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد
المرسلين وآله وصحبه:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون:

يسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لتقديم عرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور. ويأتي هذا العرض الذي أتشرف بتقديمه تفعيلا لمبدأ التكامل بين المؤسسات الدستورية الذي كرسه دستور المملكة، بحيث تقدم المؤسسة العليا للرقابة نظرة حول تدبير

وفي هذا الصدد، يسجل المجلس الأعلى للحسابات المجهود الذي بذل من طرف الدولة، بجميع مكوناتها منذ سنة 2000، في إطار نموذج تنموي ارتكز أساساً على الاستثمار العمومي ويمكن بالتالي، من الرفع بشكل ملموس من مستوى البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية للبلاد.

وبالمقابل، فإن المجلس يدعو الحكومة إلى وضع تصور جديد للاستثمار العمومي يبنى أساساً على معايير النجاح والمردودية والحكمة الجيدة، ويساهم في تنمية متوازنة ومنصفة توفر فرص الشغل وتنمي الدخل، وذلك في انسجام مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله الرامية إلى وضع نموذج تنموي جديد قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي سياق متصل، أكد مجدداً في خطابه السامي بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لعيد العرش على حجم الخصائص السائد في المجال الاجتماعي ولاحظ بالمقابل تعدد برامج الرعاية الاجتماعية والإمكانات المالية المرصودة لها والمتشعبة بين مختلف الهيئات العمومية ل دون أن تستجيب بفعالية لحاجيات المواطنين.

وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس أن الدولة تبذل مجهودات كبيرة قصد تعبئة التمويلات اللازمة لتغطية النفقات ذات الطابع الاجتماعي، سواء من خلال ميزانيات العديد من القطاعات الوزارية أو عن طريق الحسابات الخصوصية للخرينة التابعة لها أو عبر تنزيل برامج اجتماعية مختلفة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- دعم المواد الأساسية عبر منظومة المقاصة؛
- البرامج المدرجة ضمن صندوق التماسك الاجتماعي ومن أهمها نظام المساعدة الطبية (RAMEL)؛
- برامج الدعم الاجتماعي من أجل التمدرس؛
- المساعدات الممنوحة من موارد صندوق التكافل العائلي؛
- عمليات صندوق التضامن السكني والاندماج الحضري؛
- صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- صندوق التنمية الفلاحية؛
- نفقات الإنعاش الوطني: بالإضافة إلى برامج التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

وتماشياً مع التوجيهات الملكية السامية في هذا الشأن، فقد حان الوقت للقطعة مع وضعية التشتت التي تعرفها الموارد العمومية المرصودة للمجال الاجتماعي وتوزيعها بين مختلف المخططات والبرامج والأجهزة وإغفال أثارها على الأوضاع الاجتماعية للسكان. وبالتالي،

المداخل الجبائية أساساً، خاصة الضريبة على الشركات، الضريبة على القيمة المضافة، الضريبة الداخلية على الاستهلاك.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت موارد المساعدات الخارجية، الممنوحة أساساً من دول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 9,5 مليار درهم، أما فيما يخص موارد الاحتكار المتأتية من المؤسسات العمومية ومساهمات الدولة فلم تتجاوز 8 مليار درهم

وفيما يتعلق بالنفقات العادية، والتي بلغت 205 مليار درهم، دون احتساب الإمدادات لفائدة الجماعات الترابية، فقد سجلت ارتفاع حجمها الإجمالي بالمقارنة مع سنة 2016 بما يناهز 2,6 مليار درهم نتيجة زيادة نفقات المعدات والخدمات وتكاليف المقاصة.

وبخصوص نفقات الموظفين، فإنها تبدو شبه مستقرة في حدود 104 مليار درهم، لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار النفقات المخصصة مثلاً لتغطية أجور المدرسين الذين تم توظيفهم بموجب عقود مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والتي ناهزت 3,6 مليار درهم، كما أنها ال تشمل مساهمات الدولة كمشغل في أنظمة التقاعد والتغطية الصحية وبعض المعاشات التي يتم إدراجها في فصل التحملات المشتركة، وكذا حصة الأجور في إمدادات الميزانية العامة لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك لا تشمل كذلك التعويضات والمنح التي يستفيد منها موظفو بعض القطاعات الوزارية والتي يتم إدراجها كنفقات في بعض الحسابات الخصوصية للخرينة. وباحتساب هذه المعطيات، فإن إجمالي النفقات الفعلية للموظفين يرتفع إلى 136 مليار درهم ليمثل بذلك 12,7% من الناتج الداخلي الخام عوض 9,7%.

ويسجل المجلس أن المداخل والنفقات العادية لا تأخذ بعين الاعتبار التحويلات لفائدة الجماعات الترابية، علماً أن جزءاً من الموارد الجبائية للدولة برسم الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل ناهز إجمالاً 27,15 مليار تم تحويله لفائدة الجماعات والجهات، يضاف إلى ذلك الاقتطاعات الجبائية لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخرينة، ومنها على سبيل المثال «الصندوق الخاص بالطرق» 4 مليار درهم «صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية».

وقصد توفير معطيات دقيقة وشاملة بهذا الشأن، يوصي المجلس بتقديم إجمالي المبالغ المستوفاة لكل ضريبة على حدة إعمالاً لمبدأ التحصيل بالكامل دون مقاصة بين المداخل والنفقات كما تنص عليه المادة 8 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

وعلى مستوى الاستثمار، بلغ حجم الاستثمارات العمومية ما يناهز 188,3 مليار درهم، ساهمت فيه النفقات المنجزة من طرف الدولة بما قدره 66,8 مليار درهم، والمؤسسات والمقاولات العمومية بحوالي 106 مليار درهم، والجماعات الترابية بما يناهز 15,5 مليار درهم.

لتقليص نسبة المديونية إلى 60% من الناتج الداخلي الخام في أفق سنة 2021، سيكون من الصعب بلوغه.

ولذا، فإن المجلس يدعو الحكومة الى اتخاذ تدابير جريئة لتقليص عجز الميزانية بتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في النفقات والعمل على تسريع وتيرة النمو.

وعلاقة بحجم المديونية ينبغي التأكيد على أن ديون الخزينة، لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ المستحقة على الدولة لفائدة المقاولات برسم دين الضريبة على القيمة المضافة، والتي ما فتئت مستوياتها تتفاقم، حيث وصلت مع نهاية سنة 2017 إلى ما مجموعه 32.2 مليار درهم، ينضاف إليها مبلغ 4 مليار درهم، من أصل 5 مليار درهم، لازالت بذمة الخزينة، إثر اتفاقيات أبرمت سنة 2015 بإشراك القطاع البنكي مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية، الخطوط الملكية المغربية.

وارتباطا دائما بالإرجاعات الضريبية ولكن هذه المرة لفائدة القطاع الخاص، يسجل المجلس الجهود المبدول من طرف الدولة من أجل معالجة 14 مليار درهم كديون متعلقة بالضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات من خلال اتفاقية تم ابرامها في هذا الشأن مع التجمع المهني لأبنائك المغرب.

وبناء على هذه المعطيات، فإن المجلس يلاحظ أن الديون الضريبية التي راكمتها الدولة إزاء كل من القطاعين العام والخاص، بلغت حجما إجماليا وصل إلى 50 مليار درهم مع نهاية سنة 2017، أي ما يناهز 4,7% من الناتج الداخلي الخام.

تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، نسجل التزام الحكومة بوضع تدابير عملية للشروع في تسديد متأخرات الديون المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة لفائدة مقاولات القطاع الخاص والعام، من خلال شراكة مع القطاع البنكي، على أن يتم توزيع تكاليف هذه العملية على ميزانية الدولة للعشر سنوات المقبلة.

كما نسجل التزام الحكومة بدعم عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية قصد تمكينها من الوفاء بالتزاماتها، وأداء ما تراكم بذمتها من ديون ومتأخرات، خاصة تلك التي تعاني صعوبات مالية.

وعلى صعيد الحسابات الخارجية، نسجل تحسن عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات إذ بعد المستوى القياسي الذي بلغه سنة 2012 بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام تراجع إلى 3,6% مع نهاية 2017، ويرجع هذا التحسن بالأساس إلى نمو الصادرات مداخل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وكذا إلى شبه استقرار مداخل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 34,5 مليار درهم سنة 2017، هذا وقد انخفض احتياطي العملة الصعبة في نهاية سنة 2017 إلى 240,9 مليار درهم، أي ما يعادل ستة أشهر من الواردات.

فإن الظروف الحالية تفرض، أكثر من أي وقت مضى، تعبئة شاملة لهذه الموارد وتجميعها وتديريها من خلال مقارنة تنوخى الاستهداف الأمثل للسكان والمناطق المعنية وتضع في مقدمة أولوياتها برامج الدعم الاجتماعي التي أبانت التجارب السابقة وطنيا ودوليا عن نجاعتها. ويتعلق الأمر بالتدابير الهادفة إلى دعم التمدرس والمساعدة الطبية والرعاية الاجتماعية، ودعم القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية المستحقة، وبصفة عامة محاربة مظاهر الفقر والهشاشة.

وفي هذا الصدد، يكتسي تفعيل المبادرة الملكية السامية الواردة في خطاب العرش الأخير أهمية بالغة قصد إحداث «السجل الاجتماعي الموحد» على أساس مساطر مبسطة ومعايير موضوعية ودقيقة للاستفادة، تركز على مبادئ الاستحقاق وتكافؤ الفرص وتقييم الأثر المباشر على تحسين ظروف عيش المواطنين.

حضرات السيدات والسادة،

على صعيد آخر، وأصل دين الخزينة وتيرته التصاعدية، إذ بلغ مع نهاية 2017 ما يناهز 692.3 مليار درهم بنسبة 65,1% من الناتج الداخلي الخام، مسجلا مديونية إضافية تناهز 35 مليار درهم. كما أن مديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، بشقيها المضمون وغير المضمون من طرف الدولة، واصلت ارتفاعها، إذ بلغت مع نهاية 2017 ما يناهز 277.7 مليار درهم بنسبة 26,1% من الناتج الداخلي الخام، وبزيادة قدرها 16,5 مليار درهم.

وبناء على هذه المعطيات، فقد ارتفع الحجم الجمالي لمديونية القطاع العام من 918,2 مليار إلى 970 مليار درهم مع متم سنة 2017 أي بزيادة 51,8 مليار درهم في ظرف سنة واحدة، بينما انتقلت حصته من الناتج الداخلي الخام إلى 91,2%، هذا وقد بلغت خدمة دين الخزينة 127,8 مليار درهم، أي ما يعادل 11,9% من الناتج الداخلي الخام، مواصلة مع ذلك انخفاضها التدريجي، إذ عرفت مستواها القياسي سنة 2013 بما يناهز 150 مليار درهم ونسبة 16,7% من الناتج الداخلي الخام.

ويعزى هذا التحسن أساسا إلى معالجة وتمديد آجال الديون، وتراجع نسب الفائدة. وإذا كانت كلفة الدين العمومي قد عرفت بعض التحسن خلال الأربع سنوات الأخيرة، فإن حجم المديونية، على العكس، واصل منحاه التصاعدي خلال الفترة ما بين 2010 و2017، حيث راکمت المديونية العمومية بما فيها مديونية الخزينة ومديونية المؤسسات والمقاولات العمومية، تحملات إضافية بلغت تقريبا 436 مليار درهم، بمعدل ارتفاع يناهز 55 مليار درهم سنويا، وذلك على الرغم من الظرفية الملائمة والتي تميزت بتنامي موارد المساعدات الخارجية وبتراجع أسعار بعض المواد الأساسية في الأسواق العالمية وانخفاض نفقات المقاصة، حيث تراجعت نسبتها مقارنة بالنفقات العادية من 25,4% سنة 2012 إلى 5,5% مع نهاية سنة 2017.

ويؤشر تفاقم مديونية الخزينة إلى أن الهدف الذي رسمته الحكومة

إن الإصلاح المعتمد لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، وكما سبق أن أشرت إلى ذلك في عدة مناسبات، يظل غير كاف ولا يمكن أن يشكل سوى مرحلة أولية في إطار إصلاح شمولي، يتم التأسيس له عبر الحوار والتوافق بين مختلف الفرقاء من حكومة وفاعلين اقتصاديين واجتماعيين، ويضع ضمن أولوياته إحداث قطب موحد للقطاع العمومي، بهدف بناء نظام للتقاعد يستجيب لشروط التوازن والاستدامة ولقواعد الحكامة الجيدة.

حضرات السيدات والسادة مجلس النواب والمستشارون المحترمون،

تتضمن المهام الرقابية التي أنجزها المجلس مؤخرا مهمات شملت بعض المؤسسات العمومية الكبرى ذات الأبعاد الاستراتيجية، ونذكر من بينها صندوق الإيداع والتدبير.

فقد أحدث هذا الصندوق 1959 كمؤسسة عمومية يناط بها تعبئة موارد الادخار وحمايتها وتديريها والتي تتطلب بحكم طبيعتها ومصدرها عناية ومتابعة خاصتين، إذ يعتبر صندوق الإيداع والتدبير في هذه المجال الوديع القانوني لمخزونات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وصندوق التوفير الوطني، والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد. ويقوم الصندوق بتوظيف هذه المخزونات في إطار مشاريع استثمارية على المدى الطويل تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد أسفرت مهمة الرقابة المنجزة من قبل المجلس الأعلى للحسابات عن تسجيل عدد من الملاحظات وإصدار مجموعة من التوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً-فيما يخص الحكامة، تركز منظومة الحكامة أساسا على لجنة المراقبة التي تقتصر مسؤوليتها على دور استشاري، حيث لا يتوفر الصندوق على مجلس إدارة يحظى بسلطات واسعة في وضع توجهات استراتيجية ودراسة القرارات الأساسية وكذا في مجال المراقبة.

ثانياً-فيما يخص قيادة الشركات والمساهمات التابعة للمجموعة، رصد المجلس العديد من الاختلالات كعدم التمييز بين اختصاصات الصندوق التي لها طابع المصلحة العامة وتلك التي تندرج ضمن الأنشطة التنافسية، وغياب خطة للتمويل تمتد على سنوات تمكن من تحديد الموارد والمصادر الملائمة وكيفية توفيرها.

ثالثاً-فيما يخص إحداث الشركات الفرعية، لاحظ المجلس المنحى التصاعدي الذي عرفته خلال السنوات الماضية، حيث انتقل عدد الفروع من 80 سنة 2007 إلى 146 فرعاً سنة 2013، قبل أن يستقر حالياً في حدود 142 فرعاً. ومن الانعكاسات السلبية لهذا التوسع، عدم تركيز الصندوق على مهامه وأنشطته وبالمقابل تموقعه في قطاعات تنافسية، أساساً عن طريق شركات فرعية تواجه أغلبها صعوبات في تحقيق عائد إيجابي لاستثماراتها وخلق قيمة مضافة للمجموعة،

وقصد تحسين وضعية الحسابات الخارجية لبلدنا، وبالنظر للإمكانيات المالية المهمة التي ترصد منذ سنوات لتمويل الاستراتيجيات القطاعية (مخطط المغرب الأخضر، المخطط الأزرق، مخطط التسريع الصناعي وغيرها)، فإن المجلس إذ يسجل النتائج الإيجابية في العديد من القطاعات، يدعو إلى المزيد من التعبئة قصد الاستفادة من الفرص التي يتيحها انفتاح المغرب على الأسواق العالمية، وذلك بالأساس عبر تنوع وتجويد العرض التصديري والرفع من نسب الاندماج الصناعي والزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادراتنا، مع إيلاء البعد الجهوي أهمية قصوى لبلوغ هذه الأهداف.

واعتباراً لكون المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل أزيد من 95% من النسيج المقاولات لبلدنا، وبالنظر إلى الصعوبات التي تعيشها والتي تنعكس سلباً على استثماراتها وتطور أنشطتها، فإن المجلس يدعو إلى تعزيز التدابير التحفيزية الموجهة لهذا الصنف من المقاولات، وذلك عبر إعادة النظر في الترسنة القانونية والمؤسسية التي تؤطر الاستثمار في بلدنا، خاصة التسريع باعتماد الميثاق الجديد للاستثمار. كما تشكل الإصلاحات المتعلقة بالجهوية المتقدمة والمراكز الجهوية للاستثمار، وما يواكبها في مجال اللاتمرکز، وأرشاً واعدة يتعين توظيفها من أجل دعم أكبر لهذه المقاولات وجعلها قاطرة للتنمية الجهوية.

وعلى غرار عروضي السابقة أمامكم كل سنة حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون، أود أن أعود مجدداً إلى وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، نظراً للمخاطر الكبيرة التي تمثلها مؤشرات العجز في هذا الشأن على توازن المالية العامة.

وفي هذا الصدد، فإن مؤشرات ديمومة نظام المعاشات المدنية برسم سنة 2017 استمرت في التدهور، حيث تقلص عدد الناشطين إلى 2,12 بالنسبة لكل متقاعد واحد، في حين ارتفعت أعداد المتقاعدين إلى 358 ألف متقاعد، وقد بلغ مجموع المساهمات المستوفاة *cotisations les* خلال سنة 2017 ما يناهز 18,6 مليار درهم، في حين وصل حجم المعاشات المؤداة إلى 24,2 مليار درهم، ما ترتب عنه عجز تقني بلغ 5,6 مليار درهم. وتخلص كل التوقعات الاكتوارية إلى أن ارتفاع التزامات النظام تجاه المتقاعدين بمن فيهم المستفيدين لاحقاً، سيبقى أكبر من ارتفاع موارده وذلك راجع إلى الأساس، راجع إلى عدة أسباب نذكر منها على الخصوص: وتيرة الترقية في الوظيفة العمومية وما يترتب عنها من ارتفاع لشريحة الموظفين الذين يرتبون كأطر، حيث انتقلت حصة الأطر في فئة المتقاعدين الجدد من 79,5% سنة 2016 إلى 88,6% سنة 2017 هذا رقم قياسي. وهو ما يساهم بشكل كبير في الرفع المضطرد من مستوى المعاشات. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط المعاش بالنسبة لمجموع المتقاعدين في النظام عند متم سنة 2017 ما قدره 7162 درهم، في حين بلغ هذا المتوسط بالنسبة للمحاليين على التقاعد برسم سنة 2017 لوحدها 10.126 درهم، أي بفارق تفوق نسبته 41%.

لتهيئة المدينة الجديدة لزناة الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده انطلاقته سنة 2006 كمشروع متميز، بمواصفات دولية يعتمد على مقاربة مبتكرة في مجال التعمير، تستلهم أفضل التجارب الوطنية والدولية للتنمية المستدامة. وقد تم الشروع في إنجازها على أساس أن يقتصر دور صندوق الإيداع والتدبير على صفة صاحب المشروع المنتدب maître d'ouvrage delegue في انتظار تحديد الجهة العمومية التي سيوكل إليها دور صاحبة المشروع، وهو ما لم يتم إلى حد الآن، خالفا لما تضمنته اتفاقية الشراكة المتعلقة بالمشروع.

ويرى المجلس أن إنجاز هذا المشروع التنموي الواعد، داخل الأجل والتكاليف المحددة له، يستدعي تدخل الجهات العمومية قصد تحديد أدوار الأطراف المعنية ومراجعة خطة التمويل لكي لا تشكل عبئا على الأموال الذاتية والنتائج المالية للمجموعة على المديين المتوسط والطويل.

وفي نفس السياق، يوصي المجلس بإعادة النظر في تموقع الصندوق في بعض المهن كقطاع الخدمات ومجال الأنظمة والبرمجيات المعلوماتية، كما يدعو إلى إعادة هيكلة الشركات الفرعية العاملة في العديد من القطاعات ودراسة التخلي عن الوحدات التي تؤثر سلبا وبصفة دائمة على النتائج المالية للمجموعة، وخاصة تلك التي تعمل في المجالات التنافسية.

وبالموازاة، يتعين التركيز على المهام التي تدخل في صلب المهن التي تندرج ضمن اختصاصات الصندوق وتجلب المزيد من القيمة المضافة لتدخلاته، ويعتزم المجلس إصدار التقرير المتعلق بصندوق الإيداع والتدبير في الأسابيع القليلة القادمة، علما أن الصندوق من خلال المسطرة التوجيهية تعامل بشكل إيجابي مع أهم الخلاصات ووضع خطة للعمل في هذا الشأن تمتد للفترة ما بين 2017 و2022.

وكما أشرت إلى ذلك حضرات السيدات والسادة ضمن عرض السنة الماضية أمامكم، ولقد تناولت مهمة المراقبة التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات أساسا الأنشطة المرتبطة باستخراج الفوسفات ومعالجته عن طريق الغسل والتعويم، وكذا نقله عبر القطار أو الأنبوب من مواقع الاستخراج إلى الوحدات الكيماوية لتثمينه أو لأجل التصدير. وقد ركز المجلس في هذه المهمة أعلى تقييم مدى نجاعة الطرق والوسائل والمعدات المستعملة في سلسلة الإنتاج ومدى احترامها للبيئة. وقد خلصت هذه المهمة، التي تم تبليغ التقرير المتعلق بها للشركة قصد اتخاذ التدابير اللازمة بخصوص توصيات المجلس، إلى أهم الاستنتاجات التالية:

فبخصوص التخطيط المتوسط والبعيد المدى للأنشطة يلاحظ المجلس نقصا في تأطير وتوثيق مسلسل اقتناء الوعاء العقاري اللازم لتطور الأنشطة المنجمية مما يستدعي وضع أنظمة ملائمة ومعتمدة لتتبع برامج توسعة المناجم وبرمجة فتح مناجم جديدة كما سجل المجلس أن برمجة الإنتاج على المدى القصير، لا تخضع لإطار مرجعي

نذكر منها على الخصوص تلك العاملة في القطاع السياحي والسكن الاجتماعي..

السيد رئيس الجلسة:

من الأحسن حتى يكمل السيد الرئيس الأول باش ما يكون أي ازعاج.

السيد ادريس حطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

اسمحوا لي تدخلت ما كانش خاصني أدخل استسمحكم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الرئيس الأول تفضلوا.

السيد ادريس حطو الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات:

ومن الانعكاسات السلبية لهذا التوسع كما قلت، عدم تركيز الصندوق على مهامه وأنشطته وبالمقابل تموقعه في قطاعات تنافسية، أساسا عن طريق شركات فرعية تواجه أغلبها صعوبات في تحقيق عائد إيجابي لاستثماراتها وخلق قيمة مضافة للمجموعة، نذكر منها على الخصوص تلك العاملة في القطاع السياحي والسكن الاجتماعي.

والتنمية المجالية والمحلية وقطاعات الخدمات، وكذا الأنشطة المتصلة بسلسلة إنتاج الخشب.

ففيما يخص الأنشطة السياحية، سجل المجلس قيام الصندوق باستغلال عدد من الوحدات الفندقية، علما أن استغلال وتدبير الفنادق من المهن التي لا تدخل في صميم اختصاصه، وبالتالي تعيق التنظيم الأمثل لتدخلاته في هذا القطاع.

وقد يكون من الأجدى أن يقتصر الصندوق على دوره كمستثمر في الرفع من مستوى وجودة العرض في قطاع يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للاقتصاد الوطني

وبخصوص قطاع السكن سجل المجلس تعثر العديد من المشاريع وصعوبة تسويقها نظرا لضعف تنافسياتها، بالمقارنة مع العروض المتاحة، مما أرغم الصندوق على وضع احتياطي قدره 1.9 مليار درهم لتغطية المخاطر المحتملة برسم سنة 2017 لوحدها. لذا، يرى المجلس ضرورة القيام بالدراسات اللازمة لكل الحلول الممكنة بما في ذلك إعادة النظر في تدخل المجموعة في قطاع السكن الاجتماعي، والتخلي تدريجيا عن مجال السكن بشكل عام.

وفي نفس السياق، لاحظ المجلس أن بعض مشاريع التنمية المجالية التي يتم إشراك الصندوق في إنجازها، تعرف العديد من الصعوبات نتيجة عدم انخراط بعض الفاعلين العموميين في ضمان شروط نجاحها.

فعلى سبيل الإشارة، تم التخطيط للمشروع الحضري الضخم

الجهوية للحسابات. وقد خلص المجلس من خلال مختلف هذه المهام الرقابية، إلى أن هناك اختلالات بنيوية في حكامه وتنزيل مضامين الإصلاحات المتتالية وافتقادها للاستمرارية ولمراعاة الممارسات والتدابير الجيدة في هذا المجال، كما أنجز المجلس مهمة تقييم البرنامج الاستعجالي للفترة الممتدة من 2009 إلى 2012، وهي مهمة عاقتها عدة إكراهات ترجع إلى غياب المعلومات الدقيقة والمضبوطة حول هذا البرنامج.

وأود في هذا المقام أن أقف عند أهم الخلاصات التي توصل إليها المجلس فيما يخص تقييم البرنامج الاستعجالي. وكما تعلمون وبعد خطاب صاحب الجلالة أمام البرلمان سنة 2007، والتقييم الذي أجراه المجلس الأعلى للتربية والتكوين سنة 2008 عن مدى تنزيل أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والذي خلص إلى وجود تأخر في تحقيق الأهداف المحددة، تم إطلاق البرنامج الاستعجالي عن الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012.

وقد تميزت مرحلة الإعداد بعدم ضبط الحاجيات وغياب رؤية مؤطرة لتنزيل الإصلاح، حيث اعتمدت الوزارة، في البداية، على خدمات مكتب للدراسات، وحددت مدة إنجاز الدراسة في 210 يوما أي سبعة أشهر والكلفة المالية في 18 مليون درهم. وقد قدم مكتب الدراسات تقريرا يتضمن أربعة مجالات لتسريع وتيرة الإصلاح مع تقديم كلفة كل مجال والإجراءات الواجب اتخاذها لتنزيله، وقد تم حصر مبلغ الموارد الواجب تعبئتها في 33,96 مليار درهم. تقريبا 34 مليار درهم، غير أنه، وبعد التقديم الرسمي للبرنامج أمام جلالته الملك بتاريخ 11 شتنبر 2008، ومباشرة عند الشروع في تنفيذه، عمدت الوزارة إلى إعادة النظر في مكوناته ووضعت هيكلية جديدة للبرنامج، وذلك بالرفع من أهدافه الكمية ومن الغلاف المالي الواجب تخصيصه إلى ما يفوق 45,3 مليار درهم. وقد استغرقت عملية المراجعة هذه سنة ونصف من الأربع سنوات المحددة أصلا لإنجاز البرنامج، وقد عرفت مرحلة البرمجة وتنزيل المشاريع، عدة اختلالات نذكر من بينها:

- الاستعجال في برمجة المشاريع وضيق الجدول الزمني المحدد لإنجازها؛
- تضمين البرنامج لعدد مهم من الدراسات، يشترط إنجازها قبل انطلاق المشاريع، وعددها 57 دراسة؛ -
- عدم اللجوء في كافة مراحل الإعداد والإنجاز والمتابعة إلى التعاقد بين الدولة والأكاديميات من أجل تنزيل البرنامج الاستعجالي على المستوى الجهوي، الشيء الذي انعكس سلبا على تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار؛
- التخلي عن عدة مشاريع بعد الشروع في تنفيذها، ويتعلق الأمر على الخصوص، بتوقيف مشروع بيداغوجية الإدماج بعد تجربتها وتكوين جميع الأطر التربوية قصد تعميمها على السلكين الابتدائي

موحد وموثق. ولا تعتمد على وسائل وطرق ومعايير موحدة مما يؤثر على جودة المعطيات التقنية والإحصائية المستعملة ويحد من ملاءمتها للأهداف المسطرة لها ويكون سببا في فوارق مهمة بين التوقعات والإنجازات.

أما بخصوص معالجة الفوسفاط، التي تهتم أساسا غسل الفوسفاط الخام وتعويمه لأجل الرفع من جودته واستغلال الطبقات الفوسفاتية ذات الجودة الضعيفة، قد سجل المجلس أن عدم التحكم اللازم في المخزونات من الفوسفاط يجعل المغاسل تشتغل في كثير من الأحيان بوتيرة عالية tendu flux مع ما ينجم عن ذلك من اضطرابات في برامج الإنتاج.

وبخصوص استعمال وصيانة معدات استخراج الفوسفاط، والتي تعد من الركائز الاستراتيجية لضمان جودة نشاط الاستخراج، سجل المجلس عدم تجانس حظيرة المعدات وتأثيره السلبي على أشغال الصيانة. ونقص في اللجوء إلى الصيانة الاستباقية، مما يؤثر سلبا على نجاعة أنشطة الاستخراج والمعالجة، كما لاحظ عدم توفر أغلبية الوحدات على الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة لتكون أشغال الصيانة في المستوى المطلوب.

أما بخصوص الآثار البيئية للنشاط المنجمي، فعلى الرغم من التطور الإيجابي الحاصل خلال السنوات الأخيرة في معالجة الأراضي التي يتم استغلالها ضمن «برنامج التميز البيئي» الذي أطلقه المجمع منذ سنة 2013، لاحظ المجلس وجود مساحات كبيرة لم تتم إعادة تأهيلها، كما سجل أيضا استمرار مشكل تدبير الأوحال الناتجة عن غسل وتعويم الفوسفاط، والتوسع المستمر للأحواض المستعملة لتخزينها، مع ما ينتج عن ذلك من الأضرار البيئية.

وسيقوم المجلس الأعلى للحسابات قريبا بنشر التقرير المتعلق بهذه المهمة مع مراعاة طبيعة المعلومات المتضمنة فيه، وذلك على غرار الممارسات السائدة على الصعيد الدولي والمعتمدة لدى الهيئات العليا للرقابة، علما أن الشركة تشتغل في مجال تنافسي يفرض تحصين المعلومات حول قدراتها الإنتاجية، وكذا حول مناهج وطرق الصنع المستعملة في سلسلة الإنتاج. ويعتزم المجلس لاحقا مواصلة أشغاله الرقابية على مستوى المجمع الشريف للفوسفاط، حيث سيرمجم مهمات أخرى ستتكب على الجانب الصناعي، وكذا مجالات التوزيع والتصدير والشراكات ذات الطبيعة التجارية

حضرته السيدات والسادة،

يولي المجلس الأعلى للحسابات خلال برمجة أشغاله أهمية خاصة لقطاع التعليم، وفي هذا الإطار أنجز المجلس على مستوى التعليم الجامعي مهمتين تقييميتين لكل من التكوين الأساسي والتكوين المستمر المقدم من طرف الجامعات، في حين عرف التعليم الأساسي والثانوي مراقبة أربع أكاديميات جهوية للتربية والتكوين، بشراكة مع المجالس

والإعدادي. وقد كلفت هذه العملية ما يفوق 71 مليون درهم؛

- فسح مجموعة من الصفقات المتعلقة بإنجاز الدراسات بعد الشروع في تنفيذها بعدما تبين عدم ملاءمتها لحاجيات المنظومة، وذلك بعد تحمل تكاليف مالية تناهز تقريبا 22 مليون درهم؛

- عدم تناسب القدرات التدييرية لكل من الوزارة الوصية والأكاديميات مع حجم الأنشطة المبرمجة، وذلك بالنظر إلى الأجل القصيرة للإنجاز؛

- التأخر في وضع نظام مندمج للتتبع والتقييم وصعوبة تتبع عدد كبير من المؤشرات وصل تعدادها إلى ما يقارب 513 مؤشرا؛

- وأخيرا، عدم التزام جميع الشركاء من إدارات ومؤسسات عمومية بتعهداتهم من أجل تمويل البرنامج الاستعجالي.

وفيما يخص كلفة وتمويل البرنامج الاستعجالي، ونظرا لعدم توفر الوزارة على معطيات مالية مضبوطة، وعدم تنزيل الميزانية المخصصة للبرنامج الاستعجالي على حدة بمعزل عن النفقات العادية للوزارة ضمن بنود ميزانيتها، فإن التكلفة الحقيقية للبرنامج الاستعجالي تبقى تقديرية. وقد تبين للمجلس، انطلاقا من اعتمادات الأداء التي رصدت لوزارة التربية الوطنية من سنة 2009 إلى سنة 2012، أن حجم الموارد المعبأة من طرف الدولة خلال هذه الفترة بلغ 43,12 مليار درهم دون احتساب نفقات الموظفين، وقد تم الالتزام Engagements من خلال هذه الاعتمادات بمبلغ 35,05 مليار وصرف منها مبلغ 25,16 مليار درهم، موزعة الى 19,76 مليار درهم على صعيد الأكاديميات الجهوية و5,40 مليار درهم على صعيد الوزارة.

وفيما يخص تقييم المنجزات، فقد أعدت وزارة التربية الوطنية ثلاثة تقارير حول هذا البرنامج، تبين للمجلس من خلال افتحصها العديد من النقائص التي تحد من صدقية المعطيات التي تضمنتها ومن تقييم شامل للمنجزات، وبالتالي، فإن المجلس يسجل عدم توفر كل من الوزارة أو الأكاديميات على حصيلة شاملة ودقيقة في شقها المالي والكمي لجميع مشاريع وتدابير البرنامج الاستعجالي، ويبقى السؤال المطروح ماهي التطورات التي حققها نظام التعليم بعد انقضاء مرحلة البرنامج الاستعجالي وصرف ميزانية الدولة لأزيد من 25 مليار درهم دون احتساب نفقات الموظفين؟

فبالرجوع إلى نتائج البحث التمهيدي الذي أجراه المجلس عن ظروف إعداد وسير الدخول المدرسي للسنة الماضية، يلاحظ أن هناك تطور ملموس في المؤشرات الكمية، كعدد المؤسسات التعليمية وعدد التلاميذ المتدربين، لكن، من جانب آخر، تبقى وضعية التعليم على مستوى الجودة جد مقلقة، وهو ما تؤكد مجموعة من المؤشرات التي تبين أن تنفيذ البرنامج الاستعجالي لم يحقق ما كان منتظرا منه. ومن بين هذه المؤشرات:

-عدم تعميم التعليم الأولي؛

- عدم تغطية كافة الجماعات القروية بالتعليم الإعدادي؛

- تفاقم نسبة الاكتظاظ؛

- المستوى المرتفع للهدر المدرسي؛

- استغلال مؤسسات تعليمية في وضعية متردية؛

- عدم ضبط حاجيات النظام التعليمي من الموارد البشرية؛

ويتضح ذلك من خلال تحديد البرنامج الاستعجالي للحاجيات في 20441 منصبا، في حين وصلت أعداد التوظيفات الفعلية والعادية 24272 منصبا، تضاف إلى ذلك التوظيفات بالتعاقد، حيث بلغ عدد المتعاقدين خلال الفترة 2016-2018 حوالي 55000 تم تعيينهم بالأقسام التعليمية دون استفادتهم من التكوين اللازم، مما يؤثر بصفة مباشرة على جودة العملية التربوية، كما سجل المجلس محدودية فعالية الدعم الاجتماعي لتشجيع التمدرس بالنسبة للتلاميذ المنحدرين من أسر معوزة وعدم إرساء نظام مندمج للاستهداف ونقص في الموارد المالية.

وأود بهذه المناسبة، أن أشير إلى الحزمة الجديدة من التدابير التي وضعت بمبادرة ملكية سامية بداية من الموسم الدراسي الحالي والتي من دون شك ستكون لها نتائج إيجابية لكونها جاءت لتستهدف مجمل الاختلالات الهيكلية التي تعرفها المنظومة التعليمية، وبصفة خاصة لتعطي دفعة قوية للبرامج ذات الطابع الاجتماعي التي تستهدف مواجهة المعوقات السوسيو-اقتصادية للتمدرس، من خلال العمل على تعزيز برنامج تيسير للدعم المالي المشروط والرفع من مستوى خدمات الإيواء والإطعام المدرسية والنقل المدرسي، وتحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة طلاب التعليم العالي.

حضرات السيدات والسادة مجلس النواب والمستشارون المحترمون،

على غرار قطاع التربية والتكوين، أولى المجلس الأعلى للحسابات عناية خاصة لمراقبة قطاع اجتماعي هام، ألا وهو ميدان الصحة. وفي هذا الصدد وبمساندة المجالس الجهوية للحسابات، ضاعف المجلس من وتيرة مراقبة المؤسسات الاستشفائية حيث بلغ عددها 7 مؤسسات استشفائية جهوية وإقليمية. وسجل كما هو الشأن في السنوات السابقة استمرار نفس الملاحظات، وتتعلق أساسا بالحكامة الاستشفائية وتدبير الخدمات الطبية والأدوية والمستلزمات الطبية، وكذا الفوترة وتحصيل المداخيل.

فيما يخص الحكامة، سجلت ملاحظات تتعلق بعدم تفعيل هيئات التشاور والدعم داخل المراكز الاستشفائية مما ينعكس سلبا على أداء المستشفيات، كما لوحظ أن بعض المصالح لا تتوفر على وسائل العمل من معدات وأطر طبية وشبه طبية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى

وقصد تغطية الخصائص الذي تعاني منه منظومتنا الصحية في هذا المجال، يدعو المجلس الى اعطاء الأولوية لبرامج تكوين الأطر الطبية والممرضين والتقنيين بالأعداد اللازمة لمواكبة العرض الصحي حسب برمجة وآجال محددة. وبصفة موازية يتعين إيلاء مسارهم المهني وأوضاعهم المادية عناية خاصة. كما ينبغي الحرص على أن تشتغل المؤسسات الاستشفائية وفق مشروع استراتيجي مصادق عليه، يحدد الأهداف وينظم خدمات العلاج والتجهيزات البيو طبية والبنيات التحتية ويرسم رؤية واضحة لآفاق تطورها.

وعلاقة بالعرض الصحي، يتعين إعادة النظر في الطرق المعتمدة لوضع الخريطة الصحية بما يتلاءم مع الحاجيات الأكيدة والملحة للسكان، طبقا لمعايير موضوعية داخل آجال معقولة، كما أن التعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص والانفتاح على الخبرة الأجنبية، يمكن أن يساعد في تحسين مردودية المؤسسات الاستشفائية وجودة خدماتها.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

سأكتفي بهذا القدر عملاً أن هذا العرض في صيغته المفصلة يوجد رهن إشارتكم مرفقا بملخص للتقرير السنوي. وأود أن أستغل هذه الفرصة لأشيد بعلاقات التعاون البناء السائدة ما بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان، وكذا مع سائر أجهزته ولجانه، تلك العلاقات التي ما فتئت تتعزز باستمرار والتي تهدف أساساً إلى الارتقاء بالمهام الرقابية المنوطة بالمؤسستين. كما أجدد الشكر للحكومة على الدعم الذي ما فتئت تقدمه للمجلس، حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، وأنوه كذلك بالتجاوب الفعلي والعملي لأغلب الإدارات والمؤسسات العمومية مع خلاصات وتوصيات المجلس.

هدفنا في ذلك خدمة المصالح العليا للوطن وتدعيم الصرح المؤسساتي لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة، لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكراً على الإصغاء، اسمحوا لي إن أطلت، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، شكراً للجميع ورفعتم الجلسة.

توقف الخدمات لفترات زمنية متفاوتة. ويعتبر تدبير مواعيد الكشف والاستشفاء عنصراً مهماً في جودة خدمات المؤسسات الاستشفائية ومحدداً أساسياً لفعالية ونجاعة التكفل بالمرضى.

وفي هذا الإطار، تم من خلال مراجعة معطيات البرنامج المعلوماتي « موعدي » لبعض المراكز الاستشفائية تسجيل آجال طويلة في بعض التخصصات لاسيما بالنسبة لتخصصات أمراض القلب والشرابين) سبعة أشهر (أمراض الأعصاب) سبعة أشهر (أمراض الغدد) خمسة أشهر، (أمراض الروماتيزم) خمسة أشهر، (جراحة الأطفال) شهران)، كما تجاوزت هذه الأجال عشرة أشهر بالنسبة لطب الأنف والأذن والحنجرة.

أما فيما يخص تدبير الأدوية والمستلزمات الطبية، فقد تبين من خلال عمليات المراقبة، أن إمدادات الصيدلية المركزية لا تلائم دائماً احتياجات المستشفيات، سواء من حيث الكميات أو طبيعة الأدوية المسلمة. كما يؤدي عدم ضبط عملية الإمداد إلى نفاذ مخزون بعض الأدوية كثيرة الاستعمال، في حين يتم إتلاف أدوية أخرى لانتهاء صالحيتها.

وفيما يتعلق بتدبير الموارد المالية، فالزلت المراكز الاستشفائية تتعرف مشاكل تتعلق أساساً بفوترة خدماتها وتحصيل مداخيلها، مما جعلها لا تستفيد إلا بصفة محدودة من مصاريف التأمين الإجباري عن المرض التي يؤديها كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياطي الاجتماعي، والتي بلغت سنة 2017، 8,5 مليار درهم، لم تستفد المستشفيات العمومية بما فيها المراكز الاستشفائية الجامعية إلا من نسبة 8% من هذا المبلغ) أي 680 مليون درهم، في حين أن مصحات القطاع الخاص جذبت 92% أي 7,82 مليار درهم).

ويرى المجلس الأعلى للحسابات أن التصدي لكل هذه الاختلالات التي تشكل عائقاً حقيقياً أمام تقديم خدمة صحية عمومية بالجودة المطلوبة، يستلزم وضع الحلول الملائمة لأهم محددات التدبير الاستشفائي ويتعلق الأمر أساساً بالعنصر البشري. وكما تعلمون، فإن المؤسسات الاستشفائية عبر العالم أصبحت اليوم عبارة عن مراكز متعددة المرافق والتخصصات، تتوفر على مختبرات وتجهيزات وآليات وأجهزة رقمية بتقنيات حديثة بالغة التعقيد تتطور باستمرار وعالية التكاليف، تقدم خدماتها للسكان طيلة أيام الأسبوع بدون انقطاع على مدار الأربع والعشرين ساعة، لذا، فإن تدبيرها وجودتها خدماتها يستدعي موارد بشرية كفاة من أطباء وأطرسبه طبية وتقنيين وإداريين بأعداد كافية وفي جميع التخصصات.